



مطبوعات
أكاديمية المملكة المغربية

الألكاهيمية

مجلة أكاديمية المملكة المغربية

العدد 14

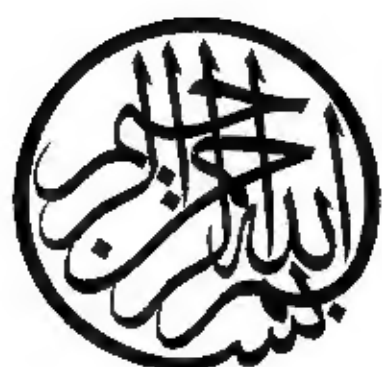


مطبوعات
أكاديمية المملكة المغربية

الأشكال اليمينية

مجلة أكاديمية المملكة المغربية

العدد 14



أكاديمية المملكة المغربية

بشارع الإمام مالك، كلم 11، ص. ب. 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط - المملكة المغربية

تليفون: 75.51.24 / 75-51-13

75-51-89 / 75-51-35

فاكس: 75.51.01

الإيداع القانوني : 1982/29

ردمك : 0851 - 1381

مطبعة المعارف الجديدة

1998

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

- ليوبولد سيدار سنغور: السنغال.
هنري كيسنجر: و.م. الأمريكية.
موريس دريون: فرنسا.
نيل أرمسترونغ: و.م. الأمريكية.
عبد اللطيف بن عبد الجليل: المملكة المغربية.
عبد الكريم غلاب: المملكة المغربية.
أوطو دو هابسبورغ: النمسا.
عبد الرحمن الفاسي: المملكة المغربية.
جورج فوئيل: فرنسا.
عبد الوهاب ابن منصور: المملكة المغربية.
محمد الحبيب ابن الخوجة: تونس.
محمد بنشريف: المملكة المغربية.
أحمد الأخضر غزال: المملكة المغربية.
عبد الله عمر نصيف: م.ع. السعودية.
عبد العزيز ابن عبد الله: المملكة المغربية.
عبد الهادي التازي: المملكة المغربية.
فؤاد سركين: تركيا.
عبد اللطيف بريش: المملكة المغربية.
محمد العربي الخطابي: المملكة المغربية.
المهدي المنجرة: المملكة المغربية.
أحمد الضبيب: م.ع. السعودية.
محمد علال سيناصر: المملكة المغربية.
أحمد صدقي الدجاني: فلسطين.
محمد شقيق: المملكة المغربية.
لورد شالفونت: المملكة المتحدة.
أحمد مختار امبو: السنغال.
عبد اللطيف الفيلاي: المملكة المغربية.
أبو بكر القادري: المملكة المغربية.
الحاج أحمد ابن شقرون: المملكة المغربية.
عبد الله شاكركرسيقي: المملكة المغربية.
جان بيرنار: فرنسا.
روبير امبروكجي: فرنسا.
عز الدين العراقي: المملكة المغربية.
بونالد فريديسكون: و.م. الأمريكية.
عبد الهادي بوطالب: المملكة المغربية.
- إدريس خليل: المملكة المغربية.
عباس الجراري: المملكة المغربية.
بينرو راميريز فاسكين: المكسيك.
محمد فاروق النيهان: المملكة المغربية.
عباس القيسي: المملكة المغربية.
عبد الله العروي: المملكة المغربية.
برناردان كانتان: الفاتيكان.
عبد الله الفيصل: م.ع. السعودية.
ناصر الدين الأسد: م. الأردنية الهاشمية.
أناتولي كروميكو: روسيا.
جورج ماطي: فرنسا.
كامل حسن القهور: الجماهيرية الليبية.
إدوار دي أرانطيس إي أوليفيرا: البرتغال.
عبد المجيد مزيان: الجزائر.
محمد سالم ولد عدود: موريتانيا.
يو شو شانغ: الصين.
إدريس الطوي العبدلاوي: المملكة المغربية.
ألفونسو بولاسيرنا: المملكة الإسبانية.
الحسن بن طلال: م. الأردنية الهاشمية.
فرنون والتر: و.م. الأمريكية.
محمد الكتاني: المملكة المغربية.
حبيب المالكي: المملكة المغربية.
ماريو شواريس: البرتغال.
عثمان العمير: م.ع. السعودية.
كلاوس شواب: سويسرا.
إدريس الضحالك: المملكة المغربية.
كمال أبو المجد: ج.م. العربية.
ميشيل جوبير: فرنسا.
مانع سعيد العثية: الإمارات.ع.م.
إيف بوليكان: فرنسا.
شاكر الفقاه: سوريا.
عمر عزيان: المملكة المغربية.
أحمد رمزي: المملكة المغربية.
عابد حسين: الهند.

الاعضاء المراسلون

ريشارد ب. ستون: وم. الأمريكية
شارل ستوكتون: وم. الأمريكية
حاييم الزعفراني: المملكة المغربية.

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش.
أمين السر المساعد : إدريس الضحاك.
مدير الجلسات : الحبيب المالكي.

مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

الأراء والمصطلحات الواردة في هذا الكتاب تلزم أصحابها وحدهم.

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

1- سلسلة «الدورات»:

- 1- «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.
- 2- «الآزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، نونبر 1981.
- 3- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.
- 4- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.
- 5- «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.
- 6- «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.
- 7- «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.
- 8- «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.
- 9- «حلقة وصل بين الشرق والغرب: أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر 1985.
- 10- «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.
- 11- «القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.
- 12- «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازمة تعيشتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.
- 13- «مخاطر في الجنوب وحيرة في الشمال: تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.
- 14- «الكوارث الطبيعية وأفة الجراد»، نونبر 1988.
- 15- «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، يونيو 1989.
- 16- «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.
- 17- «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.
- 18- «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، أبريل 1991.
- 19- «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، أكتوبر 1991.

- 9- «مُعَلِّمة المُلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المُلْحُون»، 1991.
- 10- «مُعَلِّمة المُلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني-القسم الثاني وفيه: «تراجم شعراء المُلْحُون»، 1992.
- 11- «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية»، تصنيف عز الدين بناني، 1995.
- 12- «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع»، لـ محمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.
- 13- «مُعَلِّمة المُلْحُون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية»، تصنيف محمد الفاسي، 1997.
- 14- «رحلة ابن بطوطة»، خمسة أجزاء، قدّم له وحققه ووضع خرائطه وفهارسه عبد الهادي التازي، 1997.

3- سلسلة «المعاجم»:

- 1- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.
- 2- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.

4- سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

- 1- «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيم الروحية والفكرية،
- 2- «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1407/1986).
- 3- «محاضرات الأكاديمية»، 1988 (من 1403هـ/1983 إلى 1407/1987).
- 4- «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1988 / 1408.
- 5- «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.
- 6- «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.
- 7- «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410.
- 8- «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1991/1412.
- 9- «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1993/1414.

10- «المغرب في الدراسات الاستشرافية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1993/1413.

11- «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية....

12- «مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابقة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان 1417 / 1997.

5- سلسلة مجلة «الأكاديمية»

1- العدد الافتتاحي، وفيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5

جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980م.

2- «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.

3- «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.

4- «الأكاديمية» العدد الثالث، نوفمبر 1986.

5- «الأكاديمية» العدد الرابع، نوفمبر 1987.

6- «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر 1988.

7- «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر 1989.

8- «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990.

9- «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.

10- «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992.

11- «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

12- «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر 1994.

13- «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.

14- «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1995.

الفهرس

I- البحوث:

1 - في القانون:

- ارتسامات عن الوضع البيئي البحري ونظامه القانوني 15
إدريس الضحاك
عضو الأكاديمية

- تحديد طبيعة العمل القضائي 41
إدريس العلوي العبدلاوي
عضو الأكاديمية

- الدولة والفرد والقانون الدولي 75
كامل حسن المجهور
عضو الأكاديمية

- بين توجهات السياسة العالمية ومنطق القانون الدولي 87
محمد الحبيب بلخوجة
عضو الأكاديمية

2 - في الحضارة العربية

- من ألفاظ الحضارة في الأندلس والمغرب 99
محمد بنشريعة
عضو الأكاديمية

- 119 ■ فضية شعريب في ضوء سس اتفاعل الحضاري
أحمد صدقي الدجاني
عضو الأكاديمية

ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية
(أنظر مكان انصوص الأضية بطلاقا من الفهرس الفرسي)

- 123 ■ إلى أين وصل الاتحاد الأوربي؟
أوطو دوهابسبورغ
عضو الأكاديمية

- 134 ■ تحديث العومة
كلاوس شواب
عضو الأكاديمية

- 136 ■ بعض المظاهر الثقافية والسياسة سلامة الاقتصاده الأسيوي
لورد شالفونت
عضو الأكاديمية

- 138 ■ لانتار، أحد الأشكال السائعة واطبعة موت لحدنا
سى اكانتات لاية
جودج مطي
عضو الأكاديمية

- 140 ■ القيم واحقائق الاقتصادية
برناردان كانتان
عضو الأكاديمية

I- البحوث

ارتسامات عن الوضع البيئي البحري ونظامه القانوني

إدريس الضحّاك

الفصل الأول: الوضع البيئي عالمياً

1- ارتسامات عامة عن الحالة البيئية

في ١١ ماي ١٩7٠ وجه من نيويورك 2200 من أكبر علماء البيئة في العالم
يمثّلون 23 دولة رسالة إلى ما يقرب الأربع مليارات من سكان الكرة الأرضية
يقرعون بمقنصات ناقوس لخطر الجسيم الذي أصبح يهدد لإسايه جمعاء
سبب نالاعها بتورن الصبغة وكرمها

وبعد سنة، وفي يونيو ١972 ومن منبر هيئة الأمم المتحدة بسوكهولم، نادى دول
العالم في بصريح بالمبادئ إلى ضرورة المحافظة على البيئة التي أصبح استغلالها
يهدد بقاء الإنسانية جمعاء، وقد تلت ذلك عدة تصريحات وبوصيات كانت أحرف
وأهمها تلك التي صدرت عن مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو سنة ١992
ولدا كان من الطبيعي أن تعلق صرخات بعض لمانونيين لساوي بأن يكون للإساي
حق دستوري في أن يعيش في بيئة سليمة وإلا فإن مستقبل الإنسانية جمعاء
أصبح مرفوعاً على بيئة مصطبغة مهتزة ملوثة قابله لكل ضرر في كل وقت وحين

ذلك أن الإنسان لا يعيش في وعاء محفوظ من رجاء، بل داخل بيئة مكوبة من ماء وهواء وتربة وطاقه، فيجب أن يكون محاطاً بهذه لعناصر وهي سليمة لاستعمال لكن إنسان اليوم هو الملوّث والملوَّث، وهو الصرّ والمضروب، ولذلك رمرت هيئة الأمم المتحدة إلى البيئة بالإنسان نفسه لأنه يحمل الشفص، هذا الإنسان لارال أعليه غير واع بالموضوع، يعيش بعقبه قديمة أساسها أن إمكانية الطبيعة وقوتها لا تقهر لقد كانت بالفعل ثرواتها عبر محدودة فعندما يقطع الشجرة تبت أخرى، وعندما يأكل الأسماك واللحوم تخلق أخرى، وعندما يرمي بقادوراته في الماء يقوم الأخير بتصعفة نفسه، وعندما يبعث بالهواء ويرمي به كل مضر يقوم بواسطة نباتات وغيرها بالتصفية، لكن لطبيعة عجزت عن كل ذلك، فم يعد عدد الأفراد هو أنفسهم إذ في سنة 850 م كان عدد سكان الكرة الأرضية ملياراً واحداً فقط⁽¹⁾، وكست حاجياته محدودة، ولغايات التي يرمي بها في لطبيعة محدودة لعدد، وفي أغلبها غير مضررة من ناعفه في الكثير منها

أما الآن فقد كثر العدد، وزادت الكمية بحيث أصبح ما يرميه الإنسان من لنفايات الصلبة يصل كبير غراما و حداً يومي، والذي يرمي به في سحر والأنهر يصل 150 غرام، وما يستهلكه من ماء يصل 100 لتر يومي في الدول النامية و 600 لتر في معص النور المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية

إن ما يسقط على اليابسة محدود، لشمس بنخر 420.000 كيلو متراً مربعاً من الماء وحوالي 100 000 منها تسقط على اليابسة، منها ما ينساب في السصح، ومنها ما يدخل حوف الأرض وكلاهما يتعرض لعمل الإنسان وبتلوث

إن الإنسان يستهلك حوالي 10 / من أكسجين الكرة الأرضية، لكن ليس معنى ذل أن هناك مدحرا يصل 90 / إذ أن قسما كبير منه تستهلك آلات الإنسان، من سيارة وطائرة ومحطة كهربائية الخ والحيز الذي يحمر الأكسجين محدود فحزم الكرة الأرضية لا تتعدى سمكه 12 كيلو مترا ومنطقة الأوزون التي تحمي الكرة الأرضية من أضرار أشعه لشمس م فوق البفسيحية تعرضت لأضرار أصبح لكن يعلمها، وتعرضت إلى ثقب مساحته بحور 10 مليون كيلو متر مربع

إن لكل محدود، ومربط بنور محكم إن لو نقص الأكسجين بسية 5، مات كل من في الكرة لأرضية من أحده حتى الحيوانات، ما عدا بعض اسكتريا ولو زود لا حرق كل ما هو موجود فيها حتى لسان والشجر

هذه مدحرجنا من الماء الصالح محدودة، ومن الأكسجين محدودة، فكيف مع هذا التحديد تلوث الهواء والماء مع ما ثبت من وجود الارتباط والتوازن بين هذين عنصرين الحيويين، ذلك أن الهواء النقي سبهم في تصفية الماء وبفسه، وهذا ساهم في ري البساتين وحضنه، والأخير يعمل على تصفية الجو والهواء، فهناك حلقة متكاملة، لكن هذه الحلقة بدأت تنكسر بإدخال الإنسان بينها بعض العوائق، كحصول المياه وجمعها وقطع الأشجار الخ أي عمل على هدم التوازن كما فعل رئيس مؤسسه روكفلر بين الثروة والاستعمار والحاجة

والى جانب هذا الاستهلاك للماء والهواء عث الإنسان بدفي عناصر الطبيعة، وقد فعل ذلك حياً للحاجة، كما هو الشأن في تبديد محاري المياه وحلوى السدود، واستعمال المواد الكيميائية في أسراعه لزيادة الإنتاج، وأحياناً أدبية عمه منه، أو بروج لتفوق كم هو شأن مؤسسة لإنتاج تصاريح واصطرت ما فوق الصوتية

لقد عمر البروفسور بريس لوبر من رانكي LOUIS LE PRINCE RINGLET من كديمية العلوم بفرنسا عن ذلك عندما صاح وهو يتناول الكلمة في إحدى مناسرات المحافظة على طبيعته قائلا «يؤذي العلم والفساد أذخيم الشيطان إلى مجتمعكم»

وبالفعل إن نهايات الصناعات هي المسؤول الأول عن قتل الحياة أو الإضرار بأغلب بحيرات أوروبا وأمريكا وهي المسؤول الأول عن صيرورة البحر الأبيض المتوسط بحراً مريضاً يحضر، وأصبح من المستحيل تحليل ماسي لير فقط من مياه المحيطات دون العثور على كميه من الإشعاعات الصناعية بهما والمحيطات أصبحت مرسى لسفقات، حيث يرمى بها أكثر من مائة مليون طن سنوياً بالنسبة لغسل باقلا لتزول ناهيك عن الحواث المتعددة التي تتجاوز كميات المواد الخطية والكيميائية والإشعاعية، والأبهر أصبحت مجاري المياه القدره هي كثير من لول

إن قطع الأشجار و لسانات وعريه البرية أفقد مناطق كبيرة من العالم خصرتها وبظارتها، وهكذا تزحف صحراء إفريقيا هي الشمال على الخصوص بتغطي أكثر من 12 000 هكتار سنوياً، وليس مستبعد أن يحدث لمناطق خضراء ما حدث بصحراء راجبوتانا RAJPUTANA بالهند التي تبلغ مساحتها 650 000 كيلو متراً مربعاً والتي كانت ارضاً يابسة خضراء يعيش فوقها لاف سكان

ما هو الحل؟ هل سيعيد استعمال الماء وهو مرة ثانية كما يستعمله رود الفضاء؟ هل سنشتري مستقبلنا الأكسجين ونعيش بأقبعه وهي دور معلقة وسننقص عن الفواكه والمكولات بمواد أخرى ؟

لقد بدأنا نعيش جزءاً من المشاة، فهل نتجه نحو حالة نصيب الأرض فيها كوكباً ميباً؟

سؤال سنحيط به السور الهادئة، وإلى ذلك الحين بدأت الانسانية تدفع فانورة تلويث الطبيعة منذ الآن، وسبحان من خلق لبيئة صامها المتكامل فلقد قال حب قدره ﴿ وَالْأَرْضُ مَدَنًا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْرُوثٍ، وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (الحجر، 9 - 20) وقال ﴿ طَهَّرَ الْفَسَادَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ نَعَصَ لَدِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الروم، 41)

2- ارتسامات خاصة من الحالة البيئية للبحار والمحيطات

سنصور المجالات البحرية الشاسعة التي تمثلها اسحار والمحيطات، وقد حرثت في لفاع بأنواع متعددة من الحبوب و لسانات ويخرت مياهها لرى والشرب، ونسب نور على سطحها، بل وفي أعماقها (2) واستخرج الطاقة من أموجها، وربيب أنواع من الأسماك بمياهها، وشيدت المصانع لاستخراج المعدن والبترول من أعماقها، وصنعت حاجيت الإنسان في داخلها

إن هذه النظرة لسنقلية لمهام البحار ليست بالعيدة، فلقد بدأت ومنذ الآن شائر هذه لسنوآب، فهناك في السول الأسبوية من نعيش على البحر لكسب أغلب

حاحياه، وفوق سطحه توجد استثمارات صناعية في أكثر من خمس وثلاثين دولة،
وبه أكثر من 5000 من سروي في أكثر من مائة دولة، بالإضافة إلى الأجهزة
الثقة في بحرا سلعة حوالي 600 حمار، وحرارة لعملاقة للنترول، وكذا
ابوصلات النرونية للسفن لعملاقة، ويستخرج من البحر أكثر من 25/ من إنتاج
العالمي لنترول، وهناك اتجاه إلى زيادة لإساح لعدة 40، مع الإشارة إلى أن
بحر يحرق ثلثي الاحتياطي العامي من النترول ومن المعلوم أن دول الخليج
تسج نصف بترونها من البحر، بل ومنها من ينتج 80/ منه، وقد حوكل ذلك
العديد من المشاكل القيدوية مربطة بهذا النوع، الحديد من العلاقات لبحرية
وَصَح الأمر بصلب إعادة لنصر في لنظم بقانوني لبحار و محنصات التي لم
بعد الوفرة لعداء لإنسان من الأسماك و لنباتات وحسب، وبما أصبحت لنقذ
لنصر الإنسان مستقبلا فهي المحقق للأمن العدائي و لصناعي والاحتماعي،
وبالتالي الأمن لسياسي.

إن هذه البحار والمحيطات بهذه الأهمية القصوى لوحود الإنسان ورفهته
مهددة هي أيضا لنسبة لاستمرار لحياه فيها، بما وصفت إنه من حاة
استهلاك و ستغلال عشوائي ثروها البيولوجية، ومن حاة تلوث خطيرة وصل
الحل بالنقص منها إلى صيرورها سمة مهملة، بما يرمى فيها من فضلات نووية
صلبة وسائلة³، ومن مختلف النفايات لكيمبئية وفضلات لإنسان، بدرجه أن
البعض منها فقد م بين 30/ و 50/ من حيويته لدرجة أنه بدأت تظهر بشوهات
فسيوولوجية في بعض الأسماك⁴ وهكذا تسبب تلوث عموم في ارتفاع درجه
حرارة لكرة لأرضية، وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات سعا لذلك وتهديد
بعض اليابسة بالغرق مستقبلا⁵

ذلك أصبح الأمر بطلب واستعجال مكفحة الاستغلال المفرط لثروات
البحر عموم، و لبيولوجية خصوص، كما أصبح الأمر يتطلب العمل على الحد من
التلوث ومكافحته وصدده وحفظ لبيئه لبحرية بشكر شامل

الفصل الثاني.

النظام القانوني للمحافظة على البيئة البحرية

1- على المستوى العالمي. جهود متفرقة.

بدأ الوعي بضرورة تنظيم لمحافظة على البيئة البحرية منذ سنة 1926، حيث عقد أول مؤتمر بالولايات المتحدة الأمريكية بوشنغن في نفس السنة، كان الهدف منه توقيع اتفاقية من أجل مكافحة التلوث بنفسي بالبحر، لكن لدور الأعضاء نفسها حارب مشروع الاتفاقية فلم يحظ بتوقيع أغلبهم، وبرزت محاولته تأسيسه بواسطة عصبة الأمم سنة 1935 وكان مصيرها نفس القدر.

وبعد عشرين سنة، وقّعت أول اتفاقية تتعلق بالوقاية من تلوث مياه البحر بواسطة النفط وبلد تاريخ 12 ماي 1954، وعدت هذه الاتفاقية بعد ذلك عدة مرات قصد سد الثغرات واستكمال الإطار القانوني لمكافحة التلوث، إذ لوحد سنة 1967 عحر هذه الاتفاقية عن الاستحالة عمياً لمكافحة تلوث سواحل مجتمعات منطقة غرب وفتح حادثة جنوب سفيينة طوري كسيور بعرض البحر ايفال بحاليتها البحرية فمحت أحسن وقتست لسفينة وهي بوحد خارج ولايتها الفوقية مخالفة بذلك فوعد القانون الدولي العام،⁽⁶⁾ عند ذلك اهتمت المنظمة الدولية وعلى رأسها منظمة ايمكو (IMCO) بهذا الموضوع احطير وكلف لجنة قانونية ساهمت في أعمالها لجنة لبحرية لدوية وأخرجت إلى انوجود اتفاقيتين

أولاهما ذات صابع قانوني دولي عام وهي اتفاقية 24 نوفمبر 1969 التي تسمح لدولة بالتدخل في أعالي لبحار في حالة الحادث الذي يمكن أن يؤدي إلى تلوث لبيئة البحرية بواسطة لهسركاربور وذلك باتحاد لآخرات بضرورة لعمانه شواطئها والمصالح المرتبطة بها من التلوث⁽⁷⁾

تأنيهم ذات طابع قانوني خاص وهي الصادرة في نفس السريخ، ككف تتعلق بالمسؤولية المدنية حول الضرر الناتج عن التلوث بواسطة الزيوت⁽⁸⁾ (الهيركريبور) وإذا كان هدف الأولى هو التدخل للحماية أو الوقاية أو الحد من التلوث وبشروط منها أن يكون هذا حادث بحري، وأن يكون الخطر جسيم ومحققاً، وأن تكون الإحراجات المتخذة ومنها قنينة السفينة متناسبة مع احتمال الضرر، وأن تقع مشاورات مع الجهات المعنية، مع استثناء بعض السفن كالخربية منها، وعدم حصر هذه الإجراءات والاكتمال بوصفها بالضرورة، فإن الثانية تساهم مع مثيلاتها في مبداء الاندفاعات على الخصوص في وضع قواعد لقانون الخاص على المستوى الدولي، وتكون عابثاً تحديد قواعد للمسؤولية المدنية على عرار ما هو موجود في الفوانين الوصية، وقواعد الآثار هذه للمسؤولية من دعوى وإصلاح الضرر

فإن هناك قواعد جديدة بدأت تشب على تقاض لقواعد الكلاسيكية القديمة لقانون الدولي العام، فالحرية أو سعة البحار بدأت تنقصر، واحتصاص دولة العلم ندي أوجسته الدول الصناعية ذات الأساطيل العظمى لحماية مصالحها بدأت يحد، والمسؤولية الدولية جنسية على لعم غبر، مشروع بدأت يترك المكان للمسؤولية المدنية نطاق أو نشأته على الأقل تلك المعروفة في الفوانين الخاصة لمخلف الدول، وكل هذا راجع للحقائق الجديدة لقانون البحر، لمبية على الاحياء العملية للأمم، وعلى الأخص تلك التي تنوي حماية مصالحها الساحلية أكثر من أساطيلها⁽⁹⁾

وإذا كانت فكرة الاحتصاص في أعالي البحار لدولة العلم بدأت تنقصر، فإن مراجعة لفكرة المرور البريء في المياه الإقليمية بدورها بدأت تمس تحت تأثير نفس الدوافع الواعية والعملية، ذلك أن السفن (ومنها ما أصبح اليوم ذات حمولة كبيرة 500 000 طن مثلاً) بعض السر بمحاذاة الشاطئ، أي داخل المياه الإقليمية ومن شأن ذلك أن يعرض هذه الشواطئ للخطر، ولذلك تدرس الآن بعض المنظمات اسوية المختصة إمكانية حمل لوائح على الاستعداد على الأقل بأشياء عشر ملاحاً أشخاصاً في بعض الممرات التي تحمل إمكانية حدوث الاصطدامات، وهذا يعني سحر في حرية المرور بهذه الممرات

بل إن هناك من من الدول من تحدثت مؤلفاً انفرادية بإحداث مناطق لحماية تقوم فيها بحرقية لسفن وبعرض بعض قوعد لأمن عبها، بل وبمعها من الملاحه خل هذه المنطقة كما هو الحال بالنسبة لنفدور الكسي الصادر في 26 يونيو 1970 والذي يحدث منطقة لحماية بصل مدته مل، ولا شت أن مثل هذا القانون يمس بحق المرور البريء المعترف به بمقتضى لقانون الدولي التقليدي

وقد تلت هذه الاتفاقيات أو سبقتها أو وفق أخرى بتعق بنفس الموضوع انقاصي لحماية ئينة ابحرية من ثنوث وبالرعم من وجود هرم صحم من هذه الاتفاقيات و لروبوكولات المحقه بها، فإنها لم بواكب لسرعه لتي يسير بها ثلوث البحار والمحيطات¹

لقد كثرت حالات التلوث لبحري في جميع أنحاء لعالم، وأصبحت البحار والمحيطات مرشحة أكثر لتلوثها مستقبلاً، وأصبح في التطبيق أن هذا الهرم من لاتفاقيات العالمية لم يعمل على المحافظة على ئينة اسحرية بشكل عملي وتجع سواء على مستوى اوقية أو على مستوى المعالصة وإصلاح الضرر، وبرجع الأسباب إلى عدة عوامن منها عدم وجود آليات عالمية للإحصار على تنعد الاتفاقيات، وبات لئحدد المسؤوليات وتبمان الضرر وتعويضه، كم لا توجد بالهدر الكافي وبسائل وبجهيرت لرصد التلوث والوقاه منه، بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقيات تتميز بطابع العمومية وقلة المفوضيات العممه لمكافحة ثلوث، مع كثرة الاستثناءات سواء هيم يتعلق بطق النصيق كاستسراج بعض المناصق البحرية من محال التطبيق، أو فيما يتعلق بالخاضعين لمفوضيات الاتفاقيات كاستس، بعض الأجهزة والسفن من محال تنعدها، ولم تأت بأي حديد يتعلق بفصور تصفيق المفوضيات لقانوننة استعبيه لمعلقة بحديد المسؤولية، وتحديد الضرر، وكيفية تعويضه، بالنصر إلى أن طبيعة التلوث بحري لدولة الذي بحار لحدود ولاي لا يمكن أن تحدد أضراره بسهولة ويسر تتصلب القيام بعملية تصوير قانوني هي هذا الشأن

إحساساً بهذه النقائص حاول المجتمع الدولي سدّ بعض ثغرها عن طريق الاهتمام بوضع لمقتضيات اتفاقية لمنع تلوث البحار بالمخلفات على البيئة البحرية على المستوى الجهوي، فهل توفّق في ذلك؟

2- على المستوى الإقليمي: اتفاقيات غير كافية

وإلى جانب هذه الاتفاقيات لدولة ذات لطابع عام ولي بحصر المجتمع الدولي كله وتنطبق على مستوى العالم بأسره فإن هناك أوقافاً جهوية تذكر منها

- اتفاق كوبيه عن المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بتصديق أنظمة لوفية من تلوث مياه البحر بواسطة الريوت (لهيسروكس، ريو) وينعقد بحر البلطيق وبحر الشمال في كل من الدانمارك وفنلندا والسويد و سويج

- اتفاق بون المؤرخ في 9 يونيو 1969 وينعقد بحر الشمال وهو خاص بالبحار من أحواله من التلوث بواسطة نفس المادة المذكورة سابقاً

اتفاقية هسكي المؤرخة في 22 مارس 1974 حول حماية لبيئة البحرية في بحر البلطيق بصفة عامة

- اتفاقية برشلونة ومحققاتها المؤرخة في 6 فبراير 1976 والمتعلقة بنفس الموضوع اسبق وبأسسجة للبحر الأبيض المتوسط

اتفاقية الكويت الإقليمية لبعون حماية لبيئة البحرية من التلوث عام 1978 وينعقد بالخليج العربي

اتفاقية نيجار المتعلقة بالتمويل في ميدان حماية وتنمية لبيئة البحرية ولندطق اساحية في منطقة غرب إفريقيا ووسطها لعام 1981

اتفاقية حدة لمخلفاته على سة لبحر الأحمر وخليج عدن عام 1982

وبهدف كل هذه الأوقاف والاتفاقيات اجهوية إلى الوقاية و لحد من تلوث لبحري وبصع قواعد مفصلة ومدققة نسبياً حول الوقاية من التلوث ببحر

لمراقبة و برصد، وتبديل المعلومات، إلى غير ذلك من بوسائل، لكنها نشير بصورة عابرة وبخصوص مهمة إلى فكره لمسؤولية وإصلاح الضرر (تعهدت الدول لصناعية للتلوث هـ إلا أنهم حتى لا يحسن تعويض وإصلاح الضرر بشكل تام وميسر)

ولكي يساهم الفائمون باستخراج البترول من المجالات البحرية بدورهم في الوقاية من التلوث تقادماً منهم لكل مطالبة بإصلاح الضرر، احتتمعو بالنسبة لبحر الشمال وأحدثوا تصميمات لتدحرر منعا لتلوث وقع في 18 نوفمبر 97 بندن، ومقصداه وحتوا ست مراكز تحنوي على الآلات لنقيه بلامه الصالحة لتدخل عند الحاجة، ووقعن هذا التصميم الأمان المحية في كس من ألمانيا وهولندا والبروج وإجلترا وفرنسا والسويد، وقد استرشدوا في تصميمهم السابق باتفاق بون لسنة 66 المذكور أعلاه وقد حدث أمر مشابه بالنسبة للشركات التي تعمل بالبحر العربي، حدث وقع تفاف مؤرخا في 1 يونيو 972 بدولة البحرين، منح عنه تصميم وقع أيضا من الأصراف المعية ويحس لاتفاق حير استعيد استءاء من شهر يناير 973،

إن هذه النماذج من الاتفاقيات والتي يدخل بعض منها في إصدار برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عمل منذ سنة 974 على حق برنامج لبحر الهوية⁽¹⁾ ومن بينها اتفاقية البحر الأحمر⁽²⁾، جاءت كرد فعل على وجود جهات قابلة للتلوث كثر من غيرها مع وجود مصالح مشتركة للدول المسحلة لها، وعلى فصور قو عد القنوس لدولي لعالمي عن حماية السئة انحرية بشكل باح وفعل⁽³⁾ وهذا بالصبط ما عرفت به انصمة انحرية لعالمية OMI (سابقا OMCI و IMCO) عندما ذكرت في اجتماعها اصرى⁽⁴⁾ لتعقد على إثر كرشه السفيه طوري كابون السالفة الذكر وبالسنة 1967 وعبرت عنه لجنة الاستخدامات اسلمية سنة 1972 بفولها إن التعبير لعالمية بصرح مستلزمات لحد الأدنى، وبكف المعايير و لفق عد لاهوية بصرح لضمو بطا خاصة والمشددة بما سكون ضروريا بكل مصفقه و

بلد⁽⁴⁾

يضاف إلى ذلك كله أن أغلب حالات تلوث البحري تتطلب إمكانات ضخمة للسيطرة على حوادث السفن والأنار النفطية، للحد من تدفق المواد الملوثة، وذلك ببيان المصدر والمناطق الملوثة ويجاد الوسائل الملائمة للحد من التلوث أو القضاء عليه بالتمسك والانتشار من السطح وتخفيف السطح وإعادة الحياة إلى المجالات البحرية وهذا أمر لا يحقق لنولة وحده لأنه يتطلب موارد مالية كبيرة ونقيه مرتفعه، قد لا تتوفر حتى لدول متقدمة، كما حدث لغربسا عندما عجزت سنة 1978 وهي النولة الصدمية الكبرى عن مواجهة تلوث محالاتها البحرية بسبب حادث سفينة أموكو كاديس Amoco Cadiz فبالأحرى بالنسبة لدولة من دول العالم النامي، بل بتطلب الأمر تكاثف جهود الدول جهوي لموحدة هذه الأخطار، ذلك التكاثر الذي قد لا يكون كافيا أحيانا إذ كان هناك نقص في الاتفاقيات الجهوية أو انشغلت حسن نية الأصراف أو بعدمت لدى هذه الدول مجتمع الوسائل للارمة لمحاربة ومكافحه، لتلوث⁽¹⁶⁾، وهو ما حدث بالفعل عندما عجزت اتفاقية تكوين الإقليمية لسنة 1978 السالفة الذكر عن مواجهة حالات التلوث اسفطي أثناء حرب الخليج الأولى (عندما شتعلت اسيران في حقول نفط بورور قرب حريرة خرح الإيرانية وأسباب النفط منه إلى مياه الخليج سنة 1983) وحرب الخليج الثانية (عندما قسلت انار النفط الكويتية من طرف القوات العربية، وأسباب لفظ منه أيضا نحو مياه الخليج سنة 1991)⁽¹⁶⁾

ودون ما حدة للدخول في تفاصيل لاتفاقيات الجهوية المذكورة، يكفي القول إنها تصع القواعد العامة للحماية من التلوث والمحافظة على البيئة، لبحرية وتترك للبرونوكولات حقيقة مهمه تحديد الإجراءات وتفصيل العموميات، وتهدف إلى مكافحة تلوث المباشر الناتج عن عمليات إغراق السفن، أو الصادر من السفن أو من النر أو ذلك الناتج عن عمليات استكشاف واستغلال قيعان البحار

ويظهر معاون لدول في مرحلتين، مرحلة الوفايه وذلك بتأسيس مركز علمية وتقنولوجية ومراقبة ورصد لتلوث، ومرحلة لإصلاح وذلك بمكافحة التلوث عند وقوعه ومسح ثاره ولحق اسراعات التي يمكن أن تنشأ بين أطراف الاتفاقية عند تنفيذها أحدثت لحد ذلك كالتحثة لعضائية ولجنة التحكيم إلى جانب المؤسسات

الأخرى لوجودها في الساحة البيئية كالحرس حمايه، البيئه ولحن جميع المعلومات
وبحسبها ونوربعها

إن من عيوب هذه لاتفاقيات كمثيلاها تلك الموقعة على مستوى لعالمي هو
صبيغة العمومية في بصوصها بحيث إذا لم يرفق ببروتوكولات تبين لإجراءات
وتفصيل القواعد تفقد أهميتها في التصديق، يضاف إلى ذلك أنها تستثني من نظام
نظيرتها المياه لداخلية، في حين أن كل تلوث ذي مصدر بري يأتي عبر هذه
لمياه كما تستثني التلوث الصادر من السفن الراسية بالمواني

وبالنسبة للأجهزة و لوسائل لمؤثة تستثني من أحكامها لسفن و لطائرات
الحربية، وكذلك التي نمكها اسولة وتستخدم لأغراض غير تجارية كالحث
العممي مثلا وفي حالة انراع بين لأطراف حول تفسير أو تنفيذ لاتفاقية فإنه
لست هناك أية وسيلة لإلحاحار على التنفيذ، ويتم بفع اللجوء إلى التحكيم أو إلى
سجان الفضائه وذلك متفق الصريح حتى يد رقص أحدهم توقف الاختصاص

لم بعد مبادئ القابور الدولي التنفيذي كافية لمواجهة حالات التلوث وتهديد
سلامة لبيئه لحرية، فلما المجتمع الدولي إلى حقوق اتفاقيات دوله عالمية
خاصة بالمحافظة على سببئة الحرية من لتلوث، وسرعان ما تبين بطرا
لصالح المصالح أن هذه لاتفاقيات أفرعت من النصوص العملية والناجعة
وافنصرت على القواعد العامة الغير القابلة للتنفيذ، فوقع اللجوء إلى عقد اتفاقيات
دولية جهوية تنطافر فيها مصالح دول الجهة وتتعاون، لكنه بين مرة أخرى عدم
بجاعة هذه الاتفاقيات لجهوية بتضارب مصالح دول الجهة، فكانت نتائجها سلبية
للعاية ولم تتمكن عمما من الوفاء بشكل إيجابي وفعل عند كثير من حالات
لنوب، ذلك لكانت الدول إلى إصدار قوانين وصية تتجاوز أحيانا ما هو منصوص
عليه في هذه الاتفاقيات بل وعمم هي بعض لأحبار على مخالفه بعض المبادئ
لمستقره ملقانون الدولي التقليدي

وينضج من هذه اللوحة القانونية لما هو موجود عالمياً وجهوياً أن الجهود تحت تأثير الإكراهات العمية تشتت بين الوقاية من التلوث مع استعمال جميع ابوساثر 'حيثا حتى تلك التي تؤدي إلى إيفاد البار في السفينة مصدر التلوث، وبين إيجاد بعض اقنوع، جديدة لإصلاح أضرار التلوث، وقد حاولت هذه لاتفاقيات ولأوقاف من جهة، المحافظة على مبادئ الفايون لدولي لعام 1959 التي نشأت في ظل عهود كانت لدول المقدمة هي مالكة البحار ومسئولة المواد الأولية ومسئولة للبحار كطريق لنقلها ولذلك كانت الرعة هي لمحافظة على حرية البحار وإعطاء الاختصاص لدولة العلم حتى يمكن من حماية سفنها داخل بلدانها ومن عدم تعريضها لإجراءات لدولة لاسطية التي تهدد هذه المصالح المسندة على الحرية، ومن جهة ثانية المرجع عن استعمال بعض المبادئ القنونية لتقليدية تحت ضغط مطالب لدول لاسطية من دول العالم الثالث وضغط الحاجات الواقعية والعملية التي نشأت نتيجة التهديدات الخسيرة بهذه الدول نفسها ذات الأساطيل الضخمة لأنها أيضا تملك سو حل يجب أن نحميها

وبين هذا وذاك، بدأ يطل قنون جديد للبحر، من بين سماته العرضة المحافظة على بعض لمكسميات لواقحة المتمثلة في تقنين بعض الحفوق المسندة على حماية السفن، كما هو لشأ في المرور لبريء وفي اختصاص دولة العلم بعرض البحار العالية عند التلوث، والتي استقرت في نصوص شريعة وطنية كانت بدنة اصطلاحها كم رأيت فكرة اسحوء إلى بطرنة لحماية الدانة التي تعطي الحق للدولة الساحلية في الدفاع عن مجالاتها البحرية ضد كل أنواع التلوث فما هو موقف لقانون لعرابي من ذلك؟

نساء فجدد مياهه بجعر منه بحرٌ هُشاً نقياً، وبإضافة إلى هذه الوضعة
نسبة كثرت لعموم الملوثة له فبعد قدرت نسبة التلوث اسقطي به ب 17، من
التلوث لبحري العالمي⁽¹⁸⁾ ذلك أن لتلوث الخدم والمكر لمقول به سبع خمس
لمقول عالمياً، كم أن عدد السفن العائدة لدولة تمثل حوالي 18 من الأسطول
العالمي ونسبته من هذه السفن مئة آلاف الأطنان من التلوث سنوياً، تضاف
إليها مخلفات ما يقارب مائة مليون ساكن على سواحله، ومخلفات مائة وخمسين
مدينة (30 مليون ساكن هي شماليه وحقوبه) عشر يودان والأنهر التي تصب فيه،
وقد قررت هذه المحفلات التي لاتجري معالجة أغنيها بعشرين مليون طن سنوياً⁽⁹⁾
بضاف إلى ذلك ما تحمله أحواء اسحر إليه من موبدات كم هو الشأن بالنسبة
لمخلفات الأسمنت في بعض دولة (اسغرب، الجزائر، مصر، نور يوغسلافيا
لسابقة لج)⁽²⁰⁾ وهكذا أصبح من الضروري تحليل كمية مياه من هذا البحر نور
لنثور على كل عومل التلوث كما أصبح من البادر وجود سمكة نه لا تحمض مود
موبته هي جسمي

والمحالات البحرية المغربية الواقعة على هذا البحر والمحصلة على حذر من حصنها في التلوث كباقي المجالات البحرية الأخرى مهددة بالجيران، ذلك أن دولة كالجر تر منجه لمدة مئوثة كاسفط و عار ساهم في تلويث محالنها البحرية وبفعل التيارات والخور تنقل التلوث للمجالات البحرية المغربية²² كم أن دوله مصنعة كإسبانيا لا بعدد سواحلها الجنوبية عن أقرب نقطة في المغرب إلا بأربعة عشر كيلو متراً ساهم في تلويث المجالات البحرية المغربية عن صريق ما ترمي به في البحر من نفايات صلبة وصناعة بعد المعالجة⁽²²⁾ و دوله

وإذا كنت المجالات البحرية الأطلسية أقل تعرضاً لتلوث من تلك الموجودة على ساحل الأبيض المتوسط فإن ذلك لا يعني أنها عفر مهددة، إذ أن التلوث يطالها، بكر بحجم أقل وذلك بفعل ليارات البحرية التي تين أنها تحمل لنفبات الصلبة و لصناعة من بعد إلى هذه المحالات (حرر مديرو الأشور مثلاً) بالإضافة إلى نفايات السو، حل القرية كسواحل اسرتعار وحرر الخادات، ومما تحذر الإشارة إليه أن الأساطيل اسي لارالت ستعمل رأس الرجاء الصالح كصريق للملاحة اسخرة تنطف خرائنها في عرض لبحار ومما خرائن حملات السروال التي قدر أن ما يمر بالقرب من السو من الحوبة المغربية سوب بعشرات ملايين من البراميل، ناهيك عن حالات الإغراق التي قد تقوم بها السفن الحامة للنفايات الكيماوية و النووية كلما سبحت لها الفرصة ذلك في أي جزء من المجالات البحرية عن المراقبة²³ .

ويعتبر مصيق جسر طارق مصدر د ثماً للتهديد بتلويث المجالات البحرية المغربية و لإسبانية، ذلك أنه يعرف حركة غير عادية من ملاحة البحرية إذ نمر منه مجموعة من الأساطيل تمثل حوالي 3، من الحمولة لعلابه الإجمالية²⁴ ، وبالإضافة إلى هذه الحركة المكثفة فإن بحر ها بالقرب من السواحل المغربية (مبين 2 إلى 4 كلم) بجعل أخطار التلوث أكثر احتمالاً وأضراره أكثر حسامه

2- ضعف الآليات القانونية للمحافظة على البيئة البحرية المغربية.

اعتبرت بعض الدول أن مواعيد لقانون الدولي العالمي والصحوي غير كافية لحماية محالها البحرية من التلوث فحثت بالرغم من تقدم قوانينها البحرية وبعده نهجه إلى تخطي قواعد القانون الدولي كلف كان هناك خطر يهدد سئنها البحرية، وذلك بالنميس بحق لحماية الدانية

وقس لنطرو لنوضع القانوني للمحافظة على هذه البيئة هي المغرب يستحسن التوقف برهة عند مفهوم هذا الحق الذي قد يصغر لمغرب لاستعماله في يوم ما، حق الحماية الدانية كما وصفه البعض⁽²⁶⁾، أو عدم الحماية الدانية كما وصفه آخرون⁽²⁶⁾، يسمح للدولة الساحلية القيام بأعمال تهدف إلى حماية نفسها من كل ضرر يمكن أن يلحق بأقاليمها لبرية و لجوية والبحرية وتكون أعمالها هذه مبررة قانوناً. ولو خرجت عن قواعد القانون الدولي الانفاهي أو العرفي، و يستند على ذلك قامت الحكومة البريطانية سنة 1967 بقتلة السفينة طوري كنيون التي حثت في أعالي سحر لمقبله للسواحل البريطانية وبوئت سواحل هذه الأخيرة، ومن الواضح أن الاحتصاص في أعالي لبحار يكون للدولة اعسم لا لدولة اسسحر في حين انه عندما قبضت الحكومة لبريطانية السفينة المذكورة لم تكن الأخيرة تحمل عم سها⁽²⁷⁾ وبالإضافة إلى راء الفقهاء المذكورة أعلاه اقر معهد القانون الدولي أن الدولة لسطحية في مثل هذه الحوادث أن تصال باحاذ اجراءات تعتبر استثناء من قواعد القانون الدولي وذلك بشكل جماعي، وله أن يقوم بذلك بشكل فردي إذا لم يحصل الاتفاق على العسر الجماعي⁽²⁸⁾

لكن الدول الساحلية لم تتوقف في استعمال الحماية الدانية عند هذا الحد بل تدخل في أعالي لبحار، بل جاءت لاستعمالها حتى في لبحر الإقليمي لاستبعاد تطبيق بعض المقتضيات المنعقة بحق المرور لبري، المقرر في القانون الدولي للسفن لأحبية، كما لجأت إلى حق قواعد ذات طابع عام ودائم عوض ماسبق وأن قرر بناء على هذه الحماية من اجراءات وقنية وظرفية تصبى عند وقوع لحوادث وهكذا صدر القانون الكندي لسنة 1970 القاضي بطلق مطقة محمية من التلوث بصر عرضها مائة ميل⁽²⁹⁾، يمنع فيها أحياس مرور لسفن كلما كان

ذلك ضروريا لمنع تلوث المنطقة، كما تندرج السجلات الكندية لمقاييس منشآت السفن وبركبيها وبنائها وطاقمها إذا كانت من السفن التي يحتمل تلوث المجالات البحرية الكندية بمحملة من مواد، إذ تصنع في سبيل ذلك معايير لحجم السفن ويثبت للمرور بالمنطقة، وهذا كله لا يتسجم مع ما أعني من حقوق السفن في المرور الرئيء بالبحر الإقليمي طبق اتفاقه 1958 حول البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة واتفاقية 1982 حول قانون البحار، وقد بررت السلطات الكندية هذا الموقف بعدم إمكانها الوقوف سنييا في انتظار السرعة البيئية التي يسير عليها حاليا الأنظمة الدولية والتي لا تكفي لوقاية من أضرار تلوث شمال كندا على الخصوص

وبالرغم من أن المغرب وقع وصادق على العديد من لاتفاقيات الدولة لعالية منها: والجهوية والمعلقة بالوقاية من التلوث أو معالجة آثاره بقصد المحافظة على البيئة البحرية سليمة، فيه لم يصدر أحد لساعه كما قام به العديد من الدول، فنيوا صوحدا وشمالا بعلاج الموقية والإضرار من آثار التلوث للبيئة البحرية، باستثناء مشروع قانون للمحافظة على البيئة البحرية المغربية هيئ منذ أريد من عشر سنوات (سنة 1984) وصممت فيه المفضيات القانونية لنوعية والوطنية التي من شأنها ضمان حماية البيئة البحرية ومواجهة الأخطار التي تهددها، ولم ير لنور ولم سرح بعد إلى المؤسسات، المختصة لمناقشته لأسباب جهوية نعم إن هذا بعض النصوص التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة مباشرة، وأعر مباشرة بالموضوع، مشتتة في بعض القوانين المتعلقة بالسواحل أو السفن أو الموانئ أو الأنهر والوديان الخ ، لكنها نصوص يصعب على المكلفين بالتنفيذ إدراكها لتجنبها وعدم ورودها إلا بمناسبة الحديث عن مواضع لاعلاقة بها بالبيئة البحرية، ولذلك يعتبر من غير المعبد تقديم محاصر لشرطه بقصائية يعيق بمخالفة هذه المفضيات وبالمساس بسلامة البيئة البحرية رغم أن المجالات البحرية المغربية تعرف كل أنواع التلوث، من تلوث بطني وكماوي وعمرها، ولقد أُنشد لدراسات المختلفة التي أضررت على هذه المجالات وحصول آثار ملوثات على منسوب البحر من أسماك ونباتات، تعدت في بعض الأحيان المعايير الدولية

المسموح بها خصوصاً بالنسبة لصدفيات (حانة بزئيق مثلاً) وصيد في
منشوجات، البحر من اصدفت يسو حل الحمضية أو حالة بذثار سمب، شامل من
بهر سبو سبيجة ارفع ع سبه البقاعات الكميائية التي يرمي بها لمعمل دور معالجه
الح) .

إن لهرم من الانعافيت العالمية و لجهوية التي وقّع المغرب وصادق عليها لم
يكنم بخلق آليات التنفيذ وبصفة خاصة المر سم لتطبيقه من جهة، وبخصيص
المسدين وتكوينهم في هـ الميدن من جهة أخرى، وإن الأمر لا يتعلق بالتلوث
المباشر في الحالات البحرية فحسب وإنما أيضاً بالتلوث غير المباشر و لصادر
أحياناً من الأنشطة التي تحري في السر وننقل إلى البحر أو من الأنشطة اسي
بحري في الفضاء وأجواء البحر والتي تستقر بهية في الأخير فبرعم بضمم
المغرب مثلاً لاتفاقية 1954 مع بعدلادها المتعلقة بالوفاية من التلوث لمياه البحر
بواسطة الهيدروكاربور (ظهير 20 أكتوبر 969) ولاتفاقية بروكسن الدولية حول
لمسؤولية المدنية للضرر الحاصل من هـه المادة المؤرخة في 29 نوفمبر 969 و لئلك
اصادر هـ في نفس التاريخ والمتعلقة بالندخل في أعالي البحر لموجهة التلوت
او لهدند به بواسطة الهيدروكاربور (صهر 11 أبريل 1974) ولاتفاقية 29 ديسمبر
1972 حول الوفاية من التلوت لنتاج عن إغراق البقابت في البحر (طهير 30 مارس
1979) فإنه لم يصدر بخصوصا تصيقية بوضع كفية تنفيذ هـه الاتفاقيت كما بم
بحر بهيء وبكوين للجهات المعنية قصد مراقبة الحالات البحرية بالمعربه
وصبط المحالقات وتحرير الحاضر

ونفس الأمر بالنسبة لاتفاقيات عالمية أخرى كالاتفاقية الإفريقية لمحافظة عى
لصعه والثروت الطبيعية، المؤرخة في 15 سبتمبر 1968 (طهير 28 مارس 979)
ولاتفاقية المؤرخة في 20 أكتوبر 1972 المتعلقة بلوقانه من حوادث لبحر (ظهير
27 أبريل 977) ومعاهدة مع وضع أسلحة نووية في قاع البحار والمحيطات
المؤرخة في 19 يونيو 1971 (طهير 6 أكتوبر 1972) و لفسم لمتعلق بالمحافظة على
البيئة البحرية في تفقة 0، ديسمبر 1982 حول قانون البحار (وقع لمغرب عليها
في 10 ديسمبر 1982) واللائحة طويلة لاتفاقيات العالمية التي وقعها المغرب

أوصاق أو انصم إليها وبحناج إلى تشريع على مستوى النصوص النصيقيه
الوصيه وعلى مستوى تحهري مادي ويشري لتنفذ

وبالنصر لانتساب المغرب إلى حوض البحر الأبيض المتوسط وهو بحر مريض
حطي بعده دولة هي إصار برنامج البحار الجهويه معد من طرف برنامج الأمم
اتحده للبيئة، فقد صادق المغرب على اتفاقية برشويه المؤرخة في 6 فبراير
1976 والمتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وعلى البرنوكول المتعلق
بمادة الهيدروكاربور أو مواد ضارة أخرى في أوضاع الشدة (طهير ديسمبر
1980) كما وقع على البرنوكول المتعلق بالمناطق المحمية خاصة والمؤرخ في 3
أبريل 1982 لكنه ورغم وجود حالات تلوث لم تسجل عملات قضايا مدنيه وحائية
لدى محاكم المغرب في هذا موضوع

إبه بالإضافة إلى ما تتصف به مقتضيات لاتفاقيات المذكور من عدم قدرتها
على مواحيات كل حالات التلوث ناشكل لعملية المطوب من هناك ضعف آخر
بتمثل في عدم وجود نصوص وتنظيمات تاجعة تؤدي إلى تصديق اسصوص
السافة الذكر

وهكذا فإن الأمر ينطوئ أساساً معالجه شاملة بموضوع المحافظة على البيئة
ككل، وذلك بإيجاد نصوص وصيه تتعلق بوضع قانون إصار للبيئة عموم بنصم
المبادئ العامة ليمحافة على البيئة الصيعية مغربية ترمي إلى حق سياسة
منو، به من الرعة في التنمية وحماية البيئة عمومأ والبحرية خصوصاً، وتتفرع عن
هذا القانون الإطار مدونات قطاعية تتعلق بإقليم الدولة الثلاث، حماية البيئة البرية
والبيئة اسحرية والبيئة الحوية، وداخل كل قطاع تتفرع مقتضيات بصبط بشكل
مناسب أنشطة لإنسان التي تصر بالبيئة ونعم على تعبير الآليات القابوية إن
في المستوى الجزائي أو في المستوى المدني، لتطورها بالشكل الذي بلانم ما
سبحر من أنشطة تهدد البيئة لطبيعية ونسب في كوارث لا يكفي هو عد القانون
اكتلاسيكية لإصلاحها، فلم يعد مثلاً مفهوم الضرر كم هو عليه الحال لأن في
المغرب ملانم لموجه حالات استلوث لخطير للبيئة، إه كيف يمكن تحديد الضرر

لنووي لصادر عن سفينة ذات محرك نووي أو حاملة لمود نووية تنوثر الموائى و الحالات البحرية للمعربة (31)، يدان الضرر بحال يكون حالاً في حال لا تظهر آثار التلوث اسوي إلا بعد سدين طويلة، وكيف يمكن أن يكون الضرر محققاً ومباشر كما بقضي بدت القابون المغربي الحاي في الحانة لني تلوث فيها حامة فقط سواحل المغرب وتتسبب في أضرار للثروة السمكية وللحياة السباحية على هذه السواحل ؟ وكيف نحدد الخسارة ولنعويض وكيف بحري التفتد ؟

القواعد القابونية الحالية في المغرب عاجزة عن العيدم بذلك، ومن ثم حائ بعض لدول إلى إصدار بشرىات بلانم التطور الحاصل في القابون، لدولي السني س وتجاوزة أحياناً عماد على نصرية الحماية الدتية لسافة الذكر

كما أنه لم بعد اسؤولية الحائنه معتمدة كلية على الحطأ لشخصي التلوث، ففي عمليات رمي أو إغراق أو حرق مود ملوثة في المجالات البحرية لا يقع لالتفات إلى ليه الحرمة س يكفي لعمل امددي غير اسموح به لنفريز العف، وأصبح الحطأ في حالات الإهمال لخطيرة بعادل النبه اعمدده، وخفت في بعض استشرىات جرائم اسوث، إنها أمثلة ما يجب أن يكون عليه القانون البيئي في مسسوه المدي والجراني من أجل تطبيق سليم للاندفيات ولأعراف الدولة وللحماية الداتية للبيئة المغربية، ولن يتم ذلك بمفرده بل يجب بهي الأطر لمخصصة وبكويدها تلك الأصر التي تكون مطلعة على ما يسمح لها به، القابون سواء في المناطق المحمية أو الامنة (32)، التي يعطي القابون لدولي الحق لدول الساحية في خفها أو خارج هذه المناطق سوء بالحر الإقليمي أو لنطقة الاقتصادية الخاصة (32)

إن الأمر بتطبيق دس وقفة تأمر في عالم أصبحت فيه الصبىة نأخذ بالثأر لما تعرضت له من انتهاك ونقدم فابورة مرتفعة لتكايف لإصلاح الأضرار في كثير من دول لعالم بدرحة أن الأمر أصبح بمس مخططاها لاقصديه وبلساي لم تعد البيئة الطبيعية كما كانت في السابق من كمائنات الإنسان بل من مفومت وجوده ودت تأثير كبير على قصادياته، وسلامتها مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه

طالب أن الإسلام يصير إليه كمسحوق في لأرض ويملك المنفعة بون الرقبة فيجب عليه أن يفوت هذه لأخيرة لحقه سائمة بالشكل الذي تسميها من سلفه على لأقل ضمن استمرار اوجود الإسماني به بقدرة الله

الهوامش

(1) كان عدد سكان العالم لا يتجاوز 250 مليون سنة في الألف الأولى ميلاد المسيح (من إلى 100 سنة) وبعد 500 سنة زاد العدد 200 مليون سنة. ومن سنة 1500 إلى 1750 في خلال 250 سنة زاد العدد 340 مليون ليصبح العدد 800 مليون. وبعد 80 سنة فقط أي سنة 1830 أصبح مليوناً بزيادة 200 مليون وبعد مائة سنة زاد العدد منار (سنة 1930) وبعد 34 سنة 563 أصبح ثلاث ملايين وزاد منار. حر بعد 2 سنة 1975 وبحر بعد 12 سنة 587 و 750 مليون بعد ثماني سنوات 995 ليصبح سكان المعمورة 9.75 مليار سنة 585 و 999

(2) حول نشاء المدن العائمة رجع على الخصوص K M K e n , " Floating cities a new challenge for transnational law " Marine policy , July 1977

(3) ألفت الدول الصناعية مؤخرًا ما يقرب من ستة آلاف من فصلات لنوعية الصلبة وحوالي 16 ألف من مكعب من الفصلات سووية لسائلة، وشهدت لمصطبات في لسنوات لأخيرة ثلاثة عشر كارة بحرة تحطمت بها بحيرة بعمق بالطاقة لنوعية كتخضع لسوسة لحرية لنوعية البريطانية سنة 982 بالقرب من بحر المليون وعرفها بصفها

(4) إن تناول الإنسان لأغذية حاملة لور حاملة كالربو، أمراض وكسيد الكربون وغيرها ومنها الأسماك التي تحمل العديد منها في أجسامها يعبر المسئول حسب ماقرره سنون باحث يملكون 29 بلد وهم يجتمعون سنة 1991 في لقر لأوربي لمنظمة الصحة العالمية عن مكاتر حالات لعقم لدى الإنسان وبشوء الأجنة وبكائن حالات سرطان بالخصيتين وبني نوعية سنبل حوي بي نرجل

(5) ارتفاع منسوب هذه المياه من 2، إلى 1.4 متر، وإد ستتم بحال على ما هو عليه فإن بعض البحر مهدد بالغرق الخوف للهدف الذي لا يرتفع عن سطح البحر ناكث من بحر ومرار ويصف مرشحة في يوم ما بطفيل مياه البحر عليها، وبذلك تزداد سمنة منذ لأن ذلك، ويرجع السبب إلى ارتفاع لحرارة وبوس التلوث، ويصف البعض إلى ذلك ارتفاع قيعان لمصطبات

(6) في أعدي البحر لا نحصع السفينة إلا لقسون انعم سي بحمه، ولم تكن طوري كايون بمل عم إنجلترا نكن إنجلترا امتع بها بحسب لخمى شوطي من التلوث بالنفط الذي نضمه ببحره مذكوره بعد معرضها لأحدث، وأن بظرة انعمه اذ به للنولة أو قاعده فيرجسون V.IGLITS تسمح به لعم

ذلك، ومن المعلوم أنه في وقت سجل بحيرا لقصة التسعبة لم تكن هناك ثلاث استثناءات بحري على مبدع حثصاص دولة النعم في أعالي البحار دون عريف هذه الاستثناءات هي حق التجمع والطرسة والقرصنة يمكن ويحول ثقافته 29 نوفمبر 969، لتعريفه بتدخّل دولة في أعالي البحار عند وجود حديث يمكن أن يؤدي إلى تلوث بيئية بحرية و لسمّاح بدولة بتدخل للوقاية من هذا تلوث ضحك للاستثناءات ربيع عوض ثلاث راجع Mor n موانئ، تلوث لبحار في مواجهة القديس سوي « مياطرة الأكاديمية لقانون دولي، منشورات الأكاديمية 1973 صفحة 284

7، اتفاقية 1964 حول الوقاية من التلوث البحري بواسطة الربوت (الهيدروكاربون) التي عدلت عدة مرات تسمح للدولة باتخاذ بعض الإجراءات للوقاية من تلوث سطحي وذلك داخل حدود نصف مائة ميل بحري من لسطحي

8، بحث ثقافيت 29 نوفمبر 1969 مع حسن صليبي سنة 974

9، راجع L.Lucch ni," Le renforcement du dispositif conventionnel.
de lutte contre la pollution des mers" - J. D. I 1974 P 755 - 793.

وقد صدرت بقاء على الاتفاقية المذكورة (اتفاقية 969 حول لبحار في أعالي البحار) فواصل وصية تسمح للدولة بالتدخل في أعالي بحار لمنع تلوث و الوقاية منه كما هو انحدار بالنسبة تقديس 8 برير 7، لإبحيري ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ولفيوي ساديي لسنة 1970 حول الوقاية من لبيوت الدبح سمحان للدول بعينه أسعف في أعالي انبحار عند انتلوث

10، من هذه الاتفاقيات والبروتوكولات بروتوكول لندن المؤرخ في 2 نوفمبر 973، وهو شعبة بانفاقه 969 حول النسخ في أعالي البحار لكنه يتعلق بالتلوث بمواد أخرى غير لربوت (هيدروكاربون) ويمكن القول إنه سبكم بالاتفاقية المذكورة، وهذا نفس الأمر بالنسبة لاتفاقية لفويي الخاص سنة 1969، حيث بحثت عهد بانقية بروكسبر المؤرخة في 7 ديسمبر 971 حول مسؤولية المنسبة في مبدع لنقل بحري للمواد سوية، كما سبغها من دينة بانقية بروكسبر المؤرخة في 25 ماي 1962، منطقة بمسؤولية مستثمري السفن و تهاهه فنب المؤرخة ب 21 ماي 1963 حول مسؤولية المنسبة في مبدع الطاقة النووية، واتفاقية واتفاقية مارس المؤرخة في 29 يوليو 1960 حول مسؤولية المنسبة في مبدع الطاقة النووية، واتفاقية لندن لسنة 1972 حول التلوث البحري بوسيلة اعراق مواد ضياعه (لح

11، بحه البحرية تمنى ا) بحه لطسعة و لتي هي قعة من عيه بفرع عن لأجراء لأخرى من المحيط، بمعمن لأفامر لمره، وندحر في هذا مفهوم الخبيج بعربي ب) بحه سميرة بحرب وهي لتي تضم مجموعة من لبولد ب مصالح بحرية متمثلة بسدعي بيبي سباسة موحده، دور الخبيج بعربي يضم مع سبشاء إير ب راجع في هذا شأن

I M Alexander , "Regional arrangements in the oceans " A.J.I.L vol 71, no p 88
12، عندما حق البرم مع كان يحضر عشرة بحر تشارب فيها مائة وعشرون دولة، ومن بينها ثلاث بحار ساحلي دول عربية هي طليج و البحر الأحمر و البحر الأبيض للبردة في التفصيل راجع

U.N.E.P. Protection and development of the Marine Environment and Coastal Areas in the Arab world through action plans, December 1982

(13) حول هذا الموضوع راجع

L. Caive, "les problèmes juridiques posés par la pollution des eaux maritimes, au point de vue interne et international", R.G.D.U.P. 1964, pp 618 et suivantes

14 حول هذا الموضوع راجع

I.M.C.O. Council Third extraordinary session.

Agenda Item 3, I.M.C.O. Doc. WES III, 58 May 1967

U.N. Gaor 27th session, 1972 supp 21 A, 872, p 53

(15) حول موضوع وسائل مكافحة تلوث البحري راجع على الخصوص

O.Schacter and D.Serwer Marine pollution problems and Remedies A.I.L.L. vol 65 197 p 94

(16) حول هذا الموضوع راجع بصفة خاصة

O.Tamh " Politics keep oil spill in Gulf flowing freely " International Herald Tribune, 25 July 1983 p 62

17 كتلة المياه التي تدخل بحر عبر مضيق حسرة حيدفا بحر هي 3 000 كم³ وتلك التي تخرج البحر بحيط قدرت ب 25 500 كم³، سرجه حرارة تصل 38,4 °، مما يعني أن ما يخرج البحر من مياه المحيط لا يتعدى 150 كم³، وفي كمية ضئيلة بطول هذه انصورية تجد مياه بحر

18 International Union of conservation of nature and natural resources.

Impact of oil pollution on living resources. Commission on ecology, paper 4 and 7

19، سبع طاقه تكرير بترول بوليسر لأبيض المتوسط حوالي 6 من الطاقة بصفة مع بير فذلك من نباتات ترمي مباشرة في البحر أو تحمضها الأنهر وانوديان كما تنبع ضئيلة البترول بادم وكر البحر على ظهر حاملات البترول به 7 من الأسطول العربي وبعد ثبت للبحر 70٪ من مياه بصرف لصحي والصناعي ترمي به من طرف دول شمال دول معالجة، وأن 90٪ من هذه المياه ترمي من طرف دول البترول مع سنة أنص

تقرير بحث بحالي وتقرير انظر لأوروبي للتممة لسنة 1990

20 تمر هذه الحطاب من لهو داني البحر مباشرة أو يسقط على أرض بر عنه فتسبب تلوثاً والأنهر ويصب في البحر بعد ذلك ويصعب التخلص من هذه النفايات وب قدرت تكاليف تحقيقها عشرة ملايين دولار لكل 1.

21 بعدى لانتاج بحري لسقط 600 ألف مرمم وأكثر من سبب مليون متر مكعب من بحر بصر جزء منه إلى لوليات البصرة الأمريكية عن طريق بوعار جبل صاري في ضمن مجالات البحرية العربية والإسبانية ومن بدير بالاشيرة ن حيطي بحائر عن سقط ببحر 3500 مليون متر مكعب ولا يقصر الأمر على

(29) راجع الفايون الكندي لصابر في 26 يونيو 1970 والذي يعصبي بجمع التلوث في منطقة يصل عرضها مائة متر حول رحيل بياض انشمالية، نقطة لشمال في كندا راجع نص الفايون في
S.F. I.R.C./S.F.R./ 16 1974

وحول هذا الموضوع راجع

J.Y. Martin "Le progrès technique, la pollution et l'évolution récente du droit de la mer au Canada, par particulierement à l'égard de l'archipel A.C.D.L, vol 18, 1970, pp. 158-248

(30) يمر من حين لآخر محاولات البحرية المزعجة سفن نووية من وترسو أخصاصا بالولايات المتحدة بعد الحصول على إذن بذلك، ومن الغريب أن برزوا لجزيرة بالنسبة لهذه السفن معوق على يد الدولة ساحلها (المادة 25 من اتفاقية 1982 حول قانون بحار) كما أن هناك اتفاقيات تتعلق بالتلوث النووي بحار بقدر اتفاقية المتعلقة بالتلوث النووي ويذكر منها على سبيل مثال اتفاقية ميناء المؤرخة في 21 ماي 1963 المتعلقة بمسؤولية الدولة في ميدان الأضرار النووية وبفاعة بروكسيل المؤرخة في 17 ديسمبر 1971 المتعلقة بمسؤولية الدولة في ميدان النقل البحري سموات سوية واتفاقية باريس المؤرخة في 29 يوليو 1960 والمعدة بتاريخ 28 يناير 1964 والمتعلقة بمسؤولية الدولة في ميدان بطاقة النووية وبالأخص اتفاقية بروكسيل المؤرخة في 29 ماي 1962 المتعلقة بمسؤولية مستغلي سفن أسلحة

ويعتبر لضرر النووي من خطر لأضرار على البيئة البحرية خصوصا، لذلك لا بد من دور تسعى من تدقيق المسؤولية والتعويض ومجال تطبيق في هذا الشأن، آخر هذا تسعى مشروع التعديل لاتفاقية ميناء السالفة الذكر الذي تضمنه إسبانيا بتاريخ 17 يناير 1996 إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة لإدارة لوكالة انظمة النووية المتبعة في حينها ما بين 29 يناير و2 فبراير 1996 والذي يهدف إلى إضافة المنطقة المجاورة بامتداد 12 ميل مابعد البحر الإقليمي إلى مجال التطبيق، ومنح دولة للساحل خصوصا في البحر الأبيض المتوسط مكانة المناقة والتعويض بصفة رئيسية لكل من سبب في تلوث نووي ومثل يهدف بذلك

راجع الوثيقة المقدمة في

Representacion Permanente de Espana en Viena, Memorandum by Spain on the geographical scope of the Draft V.I.E.N.A convention on civil liability for nuclear damage, 17 January, 1996 14 session A.T.L.A VIENNA 29 January 2 feb 1996.

(31) المادة 29 من اتفاقية 0 ديسمبر 1982 حول قانون البحر

(32) إذ كانت هناك حرية الملاحة في المنطقة الاقتصادية (من 2 إلى 200 ميلا) فإن ذلك لا يعني حرية التصرف وبهديد سعة البحرية، فحق الدولة أن تقوم بتفتيش سفن تون أن تفس بهذه الحرية وبوقفيها وبحرها في البحر الإقليمي والمياه الدخيلة إذا اقتضى الأمر ذلك (المواد 29 17 34)، لعامة 220 من اتفاقية 1982 حول قانون بحار ويوصف المكلف بحرية الحالات بحرية ومرة سلامة منها من تلوث يجب أن تكون مصف على ما يوفره له الفايون من مقصبات تسمح له بتقديم بكل عمل يحفظ على السه البحرية تون خلال بحرية البحارة البحرية وما يحققها من تقيدت

تحديد طبيعة العمل القضائي

إدريس العلوي العبدلاوي

إن تحديد طبيعة العمل القضائي ليس بالأمر السهل، بل إنه يعتبر مشكلة معقدة، سواء من الناحية الفقهية أو من الناحية التطبيقية وإذا كان لأمر أن القاضي يمارس أعمالاً تختلف في طبيعتها عن الأعمال التشريعية التي يمارسها المشرع، كما تختلف أيضاً عن الأعمال الإدارية التي يمارسها رجل الإدارة ولكن الواقع أن هناك صعوبة في تحديد ما يعتبر عملاً قضائياً، إذ لا تقتصر الأعمال التي يمارسها القضاة على الأعمال لقضائية أي الأعمال ذات طبيعتها القضائية لئلا، بل يمارسون أعمالاً أخرى لا يتمنع بهذه الطبيعة، أضف إلى ذلك أن رجل الإدارة قد يراحمهم في ممارسة هذه الأعمال ذات الطبيعة لقضائية لئلا، إذ أباح له المشرع ذلك، لأجل هذا كان مشكل تحديد طبيعة العمل القضائي يفاقم، ويتمثل هذا في اللام الإداري التي لا حصر لها والتي يمنحها المشرع اختصاصاً قضائياً، بحيث يصعب في كثير من الأحيان تحديد طبيعة القرارات التي تصدرها تلك اللجان

من كل هذا ينبغي أن نسية بقضاء في أداء وظيفته التي تتمثل في الحكم لقضائي تتلاقى مع وسمه، الإدارة التي تتمثل في إقرار الإداري، في أن كليهما ينقل حكم القانون من حالة العمومية والتحديد إلى حالة الخصوصية ولو فعه ودلت منصفه على الحالات الفردية

وليس هناك شبهة صعوبة في، تفرقة بين العمل لقضائي والعمل استشرعي، فالمشرع يضع قواعد سلوك عامة محدودة موجهة إلى جميع الأفراد، بينما يقوم القاضي بتطبيق هذه القاعده العامة على واقعة خاصة، إذ لا يملك القاضي

وضع قواعده عامة تتبع في كل الحصومات التي ترفع له، ويتم يقتصر دوره على تطبيق القانون في كل حصومة، وينكر ذلك ما تكررت الحصومات وقد ثبت فصاؤه على مبدأ قانوني فصيح هذا المبدأ كأنه قانون متبع، ولكنه ليس قابلاً بمعنى الكلمة، فالشريع محرم على القاضي لأنه ليس من طبيعته، وعمل القاضي لا يعدو أن يكون تطبيقاً لعمل المشرع، وحتى لو سكت المشرع عن إيراد قاعدة عامة لحكم الفضية المعروضة، واضطر القاضي إلى خلق قانون الواجب التطبيق في القضية المعروضة، لكي لا يعتبر مكرراً لعدالة، فإنه يبقى في هذه الحالة أيضاً فارق بين العمل التشريعي والعمل القضائي، فالقاعدة التي يستخلصها القاضي في هذه الحالة لا تتواءم فيها صفة العمومية ولتحديد، كما لا نعوذ فيها بقيه حصص ومميزات لقاعدة التشريعية التي تتصلق بها هذه الصفات

قد يؤدي تطبيق الأمر الذي تتضمنه القواعد القانونية عن طريق أصحاب المصالح المتدركة إلى نتائج مختلفة، ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى ظاهرة تجهل بحسب عمل لقاعدة قانونية، وهما يسرر اسراع، وهو عبارة عن تنازع حل للمصالح يظهر في تداعٍ راسين، وهما ادعاء ومقاومة، والادعاء هو اقتضاء شخص حصول مصلحة اغير لمصلحته الشخصية، والمقاومة ما أن تأخذ شكل دفع بتنازع به الشخص الادعاء، أو سلوك يحاييه، أي بعندي به على المصلحة لمصوب احرامها ومعنى ذلك أن القانون لم يؤد مهمته بالسنة لهذه المصالح، وسلك يلزم بدخل، بطبيعة الفضايلة لحرّ لراع حلاً عادلاً، أي وهماً للقانون، ويكون ذلك عن طريق أمر يكمل للقاعدة القانونية، يكون بمثابة علاج حديد لتداعٍ للمصالح لاي حدث

لقد أصبحت صعوبة تحديد الطبيعة الخاصة للوظيفة القضائية تتركز في تعريف هذه الوظيفة وتمييزها عن صريحي تعرف طبيعة أعمالها، وقد ذهب الفقهاء في ذلك إلى أربع معايير ثلاثة

أولاً المعيار الشكلي

ويقوم هذا المعيار على اعتبار العمل فضائياً إذ صدر من سلطة لها صفه وبطام المحاكم سواء كانت جهة قضائية عادية أو استثنائية ومعنى ذلك أن كل تصرف يصدر عن هيئة منظمة ومعدة لممارسة القضاء وخاصة بأشكال وإجراءات معينة يعتبر عملاً قضائياً

ثانياً، المعايير المادية أو الموضوعية

يقوم المعايير المادية أو الموضوعية على أساس النظر إلى موضوع العمل ذاته وثاره القبولية، دون النظر إلى سلطته التي أصدرته أو الإجراءات التي اتخذت في إصداره.

ثالثاً المعيار، المختلط

ويقوم هذا المعيار على الجمع بين بعض عناصر كل من المعيارين لتدقيق وسوف يتجنى لنا من خلال إلغاء نظرية لأهم المعايير التي نادى بها الفقه بمميز وتحديد طبيعة العمل لقضائي، سواء لمعايير الفقهية ذات الصلة بمادية، أو المعايير ذات الصلة الشكلية، أو الانحيازات الفقهية ذات الصلة المختلطة من العمر لقضائي تصرف أو بناء مركب من عناصر شكلية وعناصر مادية أو موضوعية، وتتمثل لعناصر الشكلية في تكوين لعضو صاحب الشايط وتمتعه بالاستقلال، وكذلك الإجراءات المبدعة أمامه ونظام الطعن في الأحكام الصادرة عنه، لأن هذا يمثل استقلال ولادة القضاء العنوي، أما العنصر الثاني فيتمثل في وظيفة القضاء لموضوعية في ممارستها للرقابة على أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية، وذلك تحقيقاً وحمية لمبدأ المشروعية وسادة القانون

ونعرض فيما يلي لدراسة هذه المعايير وذلك بشيء من التفصيل

المبحث الأول المعايير المادية أو الموضوعية

يقوم لمعيير مادية أو الموضوعية على أساس النظر إلى موضوع العمل ذاته وثاره القانونيه، دون بطر إلى السطه التي أصدرته أو لإجرهات التي نحدث في إصداره ويمكن أن نقسم الانصاهات التي سحر ضمن إطار هذه لمعيير إلى

- 1 يفوم أولها على تحديد لعمل لقضائي سداداً إلى الحصائص المصققة التي تحدد فحوى لعمل ذاته أو موضوعه
- 2 ويمثل ثانيهما في النظر إلى العاهه اسي يهدف إليها العمل

الفرع الأول: تحديد العمل القضائي استنداً إلى الخصائص المنطقية التي تحدد فحوى العمل أو موضوعه.

يقوم هذا لانه على أن لعمل لقضائي هو الفرر الذي بمقصاصه بقصر سلطه عامه في مسأله كات موضوع ادعاء أمامها، وعلى ثلث سمبز الأعمال الفضائنه سندر إلى الحصائص المنطقية، واطبيعة الهويهه الد خلة بالأعمال التي مؤدى بها وطائف سوله وسيسعرصر في هه الانصاه لمعايير التايه

١- اسراع هو هدف العمل القضائي

2 اعصر الهكلنه المكونه سعمل القضائي

3 حلول لقضاء مصر لخصوم

وسيعرض فيما يلي هذه التعيير بشيء من تفصيل

أولاً النزاع هو هدف العمل القضائي.

إن عمل القضي هو حسم نزاعات أو لمنازعات (Trancher les litiges ou les contestations)، فالنزع هو هدف العمل القضائي وأساسه (La base et le but de l'acte Juridictionnel) وهو سبب هذا العمل أيضاً، إذ لا يمرّ لدخول القضاء حيث لا يوجد نزاع، وإذ، تدخل، القضاء رغم غلبة النزاع فإن القرار الذي يصدره يكون مجرداً من حجة الشيء المقضي به، ومن ثم لا يعتد بمثله هذا لقرار عدواناً للحقيقة.

ويرى الفقيه هبرو (Hébraud) أن لنزعة تتبع طبيعة العمل القضائي لأنها هي المركز الذي يعالجه هذا العمل، كما أنها ترتبط بشكل هذا العمل، إذ أنها بصورها وتنظم في صورته إجراءات مواجهة (Procédure contradictoire)، وأنها مسألة عرضية في تنظيم الحياة القبلية لحل بمعرفة القضاء، إذ لأصل أن القاعدة القبلية تحل عادة التنازع بين الأفراد دون تدخل القضاء، ولكن لتطبيق العملي للقاعدة القبلية قد يثير لنزعة حول تطابق المراكز الواقعة مع هذه القاعدة ومن ثم يحدث تعكير للسلام الاجتماعي، ولذلك يتدخل القضاء لحسم هذه النزعة محافظاً على سلامة الاجتماع، ولكن على الرغم من أن المنازعة هي مسألة عرضية في تنظيم الحياة القبلية، فإنه قد يحدث توسع في فكرة العمل القضائي، يجعل من لنزعة أمراً مفروضاً، ويعتمد القانون في هذا على عناصر حقه للمنازعة يحاورها لجعل منها منازعة فعلية حمالة للنظام بعدم ومن مثله كون المنازعة أمراً مفترضاً حالة التطبيق حيث يتدخل القضاء رغم عدم وجود منازعة حقيقية، وتدخل القضاء في المسائل الحائنة رغم عتواف المتهم

أما الفقيه هوريو (Hauriou)² فيرى أن المنازعة هي مناط القضاء وأنه حيث لا توجد منازعة فلا حاجة إلى القضاء، فإن لنزعة هي تصوره هي التنازع بين ادعاءات خصمين، وهذه المنازعة هي مادة الخصومة التي هي منازعة ممنه (longue contestation)، بل إن وجود التعارض في الادعاءات أي المنازعة هو الذي

بفسر قدم إجراءات الحصومة على أساس لمجاوبة (instance contradictoire) و
لمواجهة بين الخصمين أو مواجهيه لنقصى، وعمى القاضي فى هذه المسرع هو
أن يحل بها حلاً سلمياً

كم يرى العقبة فاسى (Vince it)³ أنه يكفى لكي يكون بصدد راع أن
حدث دعاء من جانب واحد (une prétention unilatérale)، وأنه لا يشترط أن يحدث
تقاس أو تعرض هي المصالح و الادعاءات (Opposition des intérêts et des préten-
tions)، وأن هذا الادعاء الذي هو من جانب واحد يكفى كمبرر لتدخل القصباء
كالطعن الذى يقدمه للمقاصى لحدود استصه، و لظعن الذى مرفعه اليابه العامه
هى حكم صدر محاف سقون

ثانياً: العنصر الهيكلية المكونة لعمل القضائي

فإن يهد المعيار الفقيه الفرنسى ديجى (Duguit)⁴ اندي يترعم الاتحاه
الفقهى المادى أو الموضوعى لدمير العمل القضائى، فيظر لهذا لعمل نظرة مديه
حده لا نعبأ بالشكل أو الإجراء، ولا يعطى له هدماماً فى تميز ذلك العمل وهو
يرى أن لوصفه لقصائيه تميز عن لوصفتين، تشريعية و إداريه، إذ أن عمل
القاضى يختلف عن استريع والإدراه، وما يميز هذا العمل هو هيكله وبيأؤه، الذى
يحتوى على عناصر ثلاثة مترابطه، هى الادعاء والتقرير واتقرار

١- فاعلم لقصائى يعترض وجود ادعاء بمخالفة لقانون يكون بمثابة مقدمه
حتمية له، ويكفى أن يكون هذا الادعاء من جانب واحد، فبس من الضرورى أن
ينشأ خلاف ويقوم راع من طرفين أو أكثر

ب- كما ينطى أيضاً أن يعقب هذا الادعاء تقرير (Constataion) لى
مقصباه بمحصى المقاصى، مسأله لقابويه لى عرضت عيه، بحيث يحقق من
وجود مخالفة للقانون أو عدم وجود هذه المخالفة، أى أنه يحل لمسأله القابويه،
وهذا الحل يتمتع بقوة لحقيقة القابويه، ولذلك ينبغي أن يكون التقرير أو بالأحرى
حل لمسأله القابويه عاية فى ذاته وليس وسيلة، فإذا تدخل القاضى لا يحل مسألة

قانونية وإنما عبارة أخرى، بحيث كان لتقرير مجرد وسيلة لا غاية، فإن عمله لا يكون قضائياً وبمعنى الحل الذي يصل إليه، القاضي بقوة الحقيفة القانونية هو الذي يفرق بين عمله وعمل الموظف الإداري، فقد تكون المسألة المطلوب حلها من القاضي هي نفس المسألة التي يبحثها ويحلها الموظف الإداري، ولكن الحل الذي ينتهي إليه القاضي به قوة الحقيفة القانونية بعكس الحل الذي يقوم به الموظف الإداري، وهذه القوة إنما يتمتع بها حل القاضي للمسألة القانونية، لأن هذا الحل كما سبقت الإشارة ليس وسيلة لتحقيق غاية أخرى، بل هو غاية في ذاته

ج- وينطبق أخيراً أن يصدر قرار (décision) في نطاق الحل الذي يوصى إليه القاضي يرمي إلى تحقيق الحل الذي أعطاه للمسألة القانونية في الواقع فهذا العنصر يعتبر بمثابة نتيجة المنطقية والحتمية للحل الذي وضعه القاضي لمسألة قانونية

(1) : décision du juge est la conséquence logiquement nécessaire de la solution donnée à la question de droit

إن لوصف القضاء لا تقف عند حد حل المسألة القانونية في تقرير، بل لابد من قرار يبرر هذا الحل إلى حين الوجود ويؤدي إلى تحقيقه في الواقع، ولو وفقت وطبقة القاضي عند حد حل المسألة القانونية فسوف ينتهي عنها الطابع التقاضي، فلا بد من قرار يتوخى التقرير ويصنع على هذه لوظيفة الطابع التقاضي وانفراد ليس غاية، بل هو وسيلة لتحقيق التقرير الذي هو غاية العمل القضائي، فما اقرار إلا وسيلة تحويل حل مسألة قانونية إلى واقع ملموس، ولا قيمة لتقرير سواه، فالتقرير بدون قرار لا يسج أي أثر في عالم التقدير، كما أن القاضي لا يكون حراً في القرار الذي يتخذه بل يكون مقيداً بالمنطق بحيث بعد الفرار هو نتيجة المنطقية لضرورة الحل الذي أعطاه وإلا فقد أساسه إذ لم يرتض منصفاً بالحل المذكور

إن العنصر المكونة لحسد العمل القضائي هي الادعاء و لتقرير و لقرار، أما روح هذا العمل فهو الارتباط الوثيق بين التقرير و لقرار، وهو ارتباط لا يقس

الحرية هذا كان التمييز هو غاية العمل القضائي في الفرز كما سبق
الدين- يعتبر وسيلة لتحقيق هذه الغاية في ساحة العملية

ثالثاً حلول القضاء محل الخصوم

يتلخص مضمون معيار حلول القضاء محل الخصوم في أن وظيفة القضاء
هي تحقيق القانون عن طريق حلول نشأة هيئات عامة محررة نشاط لأفراد أو
هيئات عامة أخرى، وذلك في تأكيد وجود إرادة القبول أو في تنفيذ
عفي لحالة الأوبى أي حالة تأكيد وجود إرادة القبول، محرر لنشاط الدهني
للقاضى بصفة نهائية ملزمة محل النشاط الدهني للغير في تأكيد وجود أو عدم
وجود إرادة خاصة للقانون بملق بهم أما في الحالة الثانية أي في حالة تنفيذ
إرادة القانون، محل النشاط لمادى لهيئات الدولة محل النشاط ولو حب سعيه إرادة
لقانون

ومعنى ذلك أن تطبيق القضاء للقانون ليس هو المعيار المتميز للعمل
قضائي، بل أن كلاً من الإدارة ولعقد بعناره خاضعاً للقانون يجب عليه في
سلوكه احترام القاعدة القانونية أي تطبيقها، إيم الذي يميز العمل القضائي
عن العمل الإداري هو أن الإدارة تصف قاعدة قانونية موجهة إليها، بينما القضاء
يطبق قاعدة قانونية موجهة لخصوم لم يحترم منهم، والقضاء إذ يعمل القاعدة
القانونية بما يعملها بدلاً من لخصوم أو عبارة أخرى بدلاً من لخصوم،
والنشاط القضائي هو نشاط عام محرر نشاط آخر لم يقم به الخصم، وبصفة
دائمة قبل اسباص الفصائي هو نشاط شوي بدل بدلاً عن الآخرين، بينما
النشاط الإداري نشاط أصيل تقوم به الإدارة لصلابها الخاص ولتحقيق مصالحها
الدائية، ومن ثم فإنها بطق القانون وتحكم في نشاطها الذاتي، أما القاضي
فيحكم على نشاط الغير⁹

ومن هه يتصح أن مضمون معيار حلول القضاء محل لخصوم نذى قال به
لعقيه الإيطالي جوريب كيوفندا¹⁰ (Giuseppe Chiovenda) يتركز في أن لقضاء
مدور وحوداً وعدمياً مع فكرة الحلول، وحبث لا يوجد الحلول وفقاً للمعنى الذي

سنة، لا يوجد قضاء ووفقاً لهذا المعيار لا يعتبر سفيد بحكم الصافي قضاء، سيما يعتبر لسفيد الجبري «بني قضاء»، وأساس ذلك أنه إذا لم يمكن لسفيد حلولا محل نشاط آخر، فإنه لا يعتبر قضاء، وهذا هو الحال في «سفيد الحذني، إذ لا يحقق الإرادة القابضة أصلاً إلا بواسطة هيئة عامة، وعكس ذلك بالنسبة لسفيد المدني إذ يجب أن تتحقق الإرادة لقانونه أصلاً برادة الخصم، فإذا لم يتم بما يجب عليه من نشاط للوفاء «خياراً»، حل نشاط الدولة محل نشاطه

ومثل ذلك أيضاً العمل الإداري، فإنه لا يعتبر قضاء، لعدم وجود الحلول الذي يميز لعمل القضائي، فالإدارة لا تحل بنشاطها محل نشاط شخص آخر، وإذا أفترت نحو لأخر «وقمت بشعاعه وحمانيه، فإنها لا تريد في هذا عن المدين أسري بفرحق لدائن أو لدى مدفع دينه لدنه، فهي تعمل وفقاً للقانون، وتنتظر إليه باعتبارها قاعده لسلوكها، وهذا على خلاف لنشاط لقضائي، الذي يصق القانون ويصر إليه في دانه، ويحل محل نشاط مفروض على آخر وهذا التحول هو سي يميزه عن غيره من الأنشطة الأخرى

الفرع الثاني تحديد العمل القضائي استناداً إلى الغاية التي يهدف إليها العمل

يقوم هذا المعيار على العادة (Le but) التي يرمى إليها الموظف القضائي، والتي يحده تحقيقه استبط القضائي وإذ كان الفقه قد فرغ من السبل في تحديد نوع الغاية التي يهدف إليها النشاط القضائي، فإنه من الممكن تجميع هذه الآراء في ضربات نحددها بأنها لغاية الاجتماعية و لفسية، وبطريات يرى انها لغاية لادوية

سقد رأى لبعض من الفقهاء بأن لغاية التي تتصور الصدم لقانوني هي لبي بحدد طبيعة لعم، وتعتبر معياراً بتميز العمل القضائي عن كل من اعمس لتشريعي و لعمل إداري

ولكن هــ هــ هــ لم يتفق على نوع العاية الا انهم عنة التي يرى أنها المبرر لعمل نقضائي، فحصرها البعض في المصلحة الخاصة، بينما وجد البعض أنها المصلحة العيب لدوله، وحددها آخرون بأنها حسم المنازعات ومزالة الشك لفاويي

ولقد وجه النقد إلى الاتجاه الذي يرى أن القضاء المدني يسهل تحقيق المصالح الخاصة التي يحميها القانون باعتبار أن ذلك هو لهدف مباشر للقضاء فوظيفة القضاء عامة، وهذا يعني أنه يسهل تحقيق المصلحة العامة وبس المصلحة الخاصة كما أن هذا الاتجاه يستبعد أنواع القضاء الأخرى كالقضاء الحسابي والاداري، بل إن القضاء المدني ذاته لا يسهل تحقيق مصلحة الخصوم وحدهم وإنما يبعدى ذلك إلى تحقيق عاية عامة تتمثل في حلّ النزاع بين الأفراد وتحقيق القانون

كما وجهت اعتراضات إلى القول بأن لمبر للنشاط القضائي بممثل في
لمصلحة العليا لصحة سياسية والتي تختلف باختلاف لحالة لواقعة طبقاً
يراه المشرع من تحديد مصمومها فقد يكون تحقيق العدالة أو كفالة لاستقرار
في الروابط لقانونية أو حرية التعامل في الأموال أو المحافظة على أموال الأسرة
أو غير ذلك من المصالح التي يقيد بها المشرع القاضي في بصرته لمصلحة العليا

فهذا المعيار غير كاف لتحديد العمر الفصائي وتمييزه عن الأعمال الإدارية. فالشرع عندما حدد المصلحة العامة التي يجب على القاضي تحقيقها فإنه يحددها بالنسبة لكل مسألة، مما يجعلها بمثابة مصلحة محصنة، وفي هذا لا يفرق نشاط القاضي عن نشاط الإدارة اذ يستهدف المصلحة العامة المحصنة لكل جهاز على حده ولي يقوم رجل الإدارة بتقديره مستقاة عن مجموع المصالح الأخرى

كما أن مصلحة العيب لجماعه السياسية لا تمثل عدية، لنشاط اقصائي
دته، فهذه لغبة تتمثل في الحكمة الفسريعية للحزب الموضوعي الذي يتباه
العاضي، والقاضي لا بقضي به لأنه يحقق المصلحة لعامة ولكن لأن المشرع قد
حذره لتحقيق القايوس

ويرى الفقه «ليرو» (Lureau) ⁽⁷⁾ أن غاية العمل القضاي هي حل مسألة قانونية (Une question de droit) معروضة على القاضي، وهو يرى أنه بالرغم من أن إحاطة العمل القضاي بإجراءات وشكايا بزيادة مرور الوقت فإن المحصل الشكلي لا يصلح بتمييز هذا العمل، ويعتقد أن لعمل القضاي عمل مركب له عناصر ثلاثة، أولها طلب نصب على مسألة قانونية برفع إلى القاضي، وينح عنه حريه نشاط لقاضي فهو بمثابة مفناح لممارسة اختصاصه، وثاني هذه العناصر هو فحص القاضي بهذا الطلب على ضوء القانون، فحسباً يؤدي إلى حل المسألة القانونية المعروضة عنه، وقد يكون هذا الحل إيجابياً أو سلباً، ويكون له قوة الحقيقة القانونية، وفي الغالب يحقق هذين العنصرين قرار يكون بمثابة وسيلة لتحقيق حل المسألة القانونية، ولكن ليس له بذاته خصيصه قضائية، إذ لو بُرّع هذا القرار من عمل لقاضي فإن هذا العمل لا يفقد صفته القانونية، وما القرار إلا وسيلة لتحقيق الوظيفة القضائية على الوجه الأكمل

وهكذا ننضح أن لعمل القضاي في مفهوم الفقه «ليرو» هو عمل هاموي مركب يقوم به موظف عام، يحل به مسألة قانونية عرضت عليه أساساً ومباشرة، ولهذا لحل أثره الخاص وهو بمنحه قوة لحقيقة القانونية، وهذا لعمل يكون في الغالب مصحوباً بقرار مصدق للحل وبسبب ضرورة له، وغاية هذا القرار هي تحقيق الوظيفة القضائية بصورة كاملة

وثمة تصور آخر لعبه القضاء لدى تقييه الفرنسي «بونارد» (Bonnard) ⁽⁸⁾ يدي يعتقد أن غاية القضاء هي إر له عورض النظام القانوني، إذ يرى أن الوظيفة القضائية تفترض حدوث مذبذبة على حق شخصي (Une Contestation sur un droit subjectif)، وهذه المذبذبة تعتبر أمراً عارضاً يهدد الحياة القانونية، ولذلك بدخل القضاء لوضع حد لهذه الماربعة أي إزالة هذا العارض للمحافظة على النظام القانوني وتحقيق السلام الاجتماعي، وهو يعتقد أن إزالة القضاء لعوارض النظام قانوني تعتبر مميراً مادياً يميز الوصفية القضائية، إذ بينما ننصم الوظيفة التشريعية تكوين القانون بطريقة عامة ومحرره وننصم الوظيفة الإدارية تكوين القانون بطريقة فردية، كما ننصم أعمال التنفيذ المحصل للقانون،

هنا لوصفه القضائي بنص من أعمال د. رك فانون في إزالة عوارض لنظام القانوني وإعادة هذا النظام إلى ما كان عليه قبل حدوث هذه لعوارض

وهكذا نوضح ان الفقه «نور» يرى بأنه إلى جانب إنشاء القواعد القانونية وتقييدها توجد ظاهرة قانونية أخرى تتمثل في المحافظة على سلاسة الإنشاء والتنفيذ، وهي موضوع لتطبيق الفصائية عظامر لنظام القانوني تشمل من يسمى بمراكز النزاع إلى جانب القواعد القانونية والمراكز القانونية والأعمال والصفقات القانونية والأعمال المادية ومركز النزاع هو واقعة نزاع محل مسألة قانونية حول السبب المادي لفنون أو صحة الأعمال القانونية، ويتكون من دعاء وجود نشاط مخالف للقانون ومفوضة بذكر هذه المخالفة، مما يؤدي نشأة خلاف ترتب نزاعاً قانونياً وعلى ذلك فإن الوظيفة الفصائية تستهدف إزالة عوارض التي تنشأ أثناء تكوين أو تحقيق القانون لإعاده اسلام الاجمعي

فالعامل القضائي الذي نمارس به الوصفة الفصائية يقتصر وجود نزاع قانوني حول حق د. تي، وبقرار يحسم النزاع ويمثل لعنصر الجوهرية في العمل الفصائي، وقرار يكون نسخة منطقية وضرورية للتقرير هي أغلب الأحوال

وعلى ذلك يحصر «بويار» جوهر لعمل الفصائي في عملية التقرير الذي ينصب على خلاف بثور يصدر حق د. تي يراد حسمه، وقد ينهي الأمر باتخاذ قرار نسخة للتقرير، وقد لا يدعو الأمر إلى اتخاذ قرار فان قرار ليس عنصراً جوهرياً في تحديد العمل القضائي، وليس ضرورياً بالنسبة له، ولكن إذا وجد القرار عقب التقرير فإنه يندمج فيه بحيث يصبح العمل مركباً من عنصرين لا يفصلان هما التقرير والقرار، فالعمل القضائي قد يكون عملاً بسيطاً، إذا قنصر على تقرير، وقد يكون عملاً مركباً إذا اشتمل على التقرير والقرار معاً وإن المبرر المادي للوظيفة، الفصائية هو عايتها التي تتمثل في إزالة عوارض بنصم للقانوني ولتحقيقه أنه يصعب تمييز العمل الفصائي بالنظر إلى عييه أم كان التصور لهذه لعايه، إذ اعرض من العمل هو أحد عناصره، وليس عنصره الأساسي، فهو نفس أثر العمل بالنسبة إلى استيفاء ولا علاقة له بكيانه نفسه، وإن بحدي استخدام عاية العمل القضائي كميز له

المبحث الثاني

المعايير ذات الصبغة المشككية

يقوم المعايير ذات الصبغة المشككية في تحديد العمل القضائي على النظر إلى الجهة التي تصدره وما ينبع في اتحادها من إيجاب، أو على ما يطلعها القانون على العمل نفسه من قوة أو خصائص أو أثر قانوني فمن فائل بأن العمل القضائي هو الذي يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء باتت إجراءات معينة، ومنهم من يرى بأن العمل القضائي هو الذي يحور قوة الشيء المفضي أو لحقيقته قانونية، ومن يفتق من بقول بأن العمل القضائي هو الذي يستخلص من تسياسة تشريعية ومن الأسس القضائية الذي يؤدي به العمل ويستعرض فيما يلي مختلف هذه المعايير

أولاً العمل لقضائي هو الذي يصدر من جهة منحها لقانون ولاية لفضاء باتت إجراءات معينة

يقوم هذا المعيار على اعتبار العمل فصلاً إما صدر من سلطة له صفة وبصم لمحاكم، سواء كانت جهة قضاء عادية أو استثنائية ومفصلياً لكل تصرف يصدر عن هيئة مصممة ومعدة لممارسة لفضاء ومحاكمة بشكل وإجراءات معينة يعتبر عملاً قضائياً ويتزعم هذا الاتجاه في الفقه الفرنسي لفقه «كاريه دي مالبرج» (Carré de Ma berg)⁽⁹⁾ الذي يرى أن لوظيفة القضائية لا تتمحور بمحلها (N par son objet)، ولا بعانتها (N par son but)، ولا بطبيعة أعمالها (N par la nature des ses actes) وإنما فقط بتشكلها بالشكل هو معيار القضاء، ولا عبره بالمحتوى المادي للعمل القضائي، وإنما العبرة فقط بمصدر هذا العمل والإجراءات الذي ينبع لإصداره، فهما بمثابة العلامة للمميرة التي يمكن بواسطتها التعرف عنه، إذ يسعى لكي يكون لعمل قضائياً، أن يصدر عن سلطة مصممة مخصصة لممارسة القضاء وأن ينبع في إصداره الإجراءات اللازمة لإصدار لقرارات القضائية

لقد أوضح «كاريه دي مالرح» أن الوظيفة القضائية لا تتميز من الناحية المادية عن الوظائف التشريعية والإدارية فليس صحيحاً أن ما يميز الوظيفة القضائية هو انفصالها عن الممارعات، وذلك لأن إدارتها يفصلها عن الأخرى في الممارعات عندما تنظر هي لتنظيم الرئاسي من القرارات الإدارية، ففكرة ممارستها ليست مفصولة إذن على قرار القضائي وفصلاً عن ذلك فإن القضاء قد يباشر اختصاصه دون أي ممارسة، كما في الأحكام الاتفاقية والأحكام الحائنة التي تصدر رغم عدم مذبذبة لمنهم في الوقائع أو النصوص، أما القول بأنها تتميز بنسبها فبغير معنى على الحالة المعروضة فهو أيضاً غير صحيح، فالقرار الإداري مثل القرار القضائي يصق القانون على الحالات الفردية كما أن القاضي يزم بالحكم إذ لم يجد نصاً وإلاً عبر منكر للعدالة، وهو في هذه الحالة يقوم بعمل المشرع

وكذلك لا يميز العمل القضائي عن العمل الإداري من حيث المضمون، إذ قد يقتصر القرار الإداري على حل مسألة قانونية مثل تنصيب القاضي، فضلاً عن أن الإدارة ملزمة قبل إصدار القرار بتقرير وفائع معينة تعتبر سبباً له

أما القول بأن قوة الشيء القضي هي التي تميز العمل القضائي فهو قول غير صحيح أيضاً، لأن هذه القوة ليست خصيصة كامنة في التصرف أو نتيجة لصيغة خاصة فيه، وإنما تأتي لصدور الأعمار القضائية من هيئات منظمة بطريقة معينة، ووفقاً لأشكال متميزة

إن العمل القضائي لا يمكن تمييزه بمحبه ولا بعبارة ولا بطبيعته، إن الذي يميز القضاء بصفه أساسية هو أشكاله المخصصة لتضمن للمقاصد القيمة السامية لحكم قضائي وهذه الأشكال تتمثل في أمرين

الأمر الأول هو لعضو الذي يصدر العمل القضائي، إذ سعي أن يصدر العمل القضائي من هيئة منحصصة هي القضاء بالوظيفة القضائية، وبحيث أن يكون الدين يورعون العدل بين الناس فضاء لا تشوب أنفسهم شائبة من خضوع أو رعية أو رهبة، وعلى هذا الأساس إذا كان القرار صادراً من جهة إدارية فإنه يعد عملاً إدارياً، أما إذا كان صادراً من سلطه أو جهة قضائية فإنه يعد عملاً

قصداً، وتكون السلطة أو الجهة التي صدر منها العمل سلطة قضائية إذا كانت مشكلته على هيئة محكمة، أي من قضاة عموميين، تنوهر لهم الضمانات المقررة للقضاء من الاستقلال والحصانة والحيدة، فأحلاف مصدر العمل القضائي، أمر أساسي لتمييزه عن التشريع والإدارة.

الأمر الثاني هو لإجراءات التي نحيص بالعمل والتي تتبع في إصداره، إذ يجب لكي يكون لعمل قضائياً أن يصدر طبقاً للإجراءات اللازمة لإصدار القرارات القضائية، تلك الإجراءات التي نعطي للمتقاضين ضمانات حلو العمل من حيث تحكم والتي تحمل في صلبها المساواة والحيدة والسمانة، ومن ثم نحرص المتقاضين يصعون بقرارات لقضائية موضع ثقة، وتوافر هذه الإجراءات أمر ضروري لتمييز العمل القضائي عن غيره من الأعمال

ونسحق لنوافر هذين الأمرين في العمل فإنه يكتسب حجية الأمر المقضي، إذ هذه الحجية ليست خصيصة مبدئية كمنتهى في العمل ذاته، وإنما تأتي نتيجة للشكل الذي يتخذه والعصو الذي يصدر عنه، ودليل ذلك أن لتقرير الذي يقوم به رجل الإدارة والتقرير الذي يقوم به القاضي، قد ينصب كل منهما على وقائع، ورغم حذر طبعهما في هذه الحالة فإن ثار كل منهما خضف عن ثار الآخر، إذ سيما عند لتقرير القاضي قوة خاصة هي قوة الشيء المقضي، فبما نحد أن تقرير رجل الإدارة لا يتمتع بهذه القوة ويكون معرضاً للنقض بمعرفة الرئيس الإداري ومعرضاً أيضاً لسلطة القضاء، وعلة القوة الخاصة التي يتمتع بها تقرير القاضي هي بوفر الأمرين الشككيين، المميزين لعمل القضائي وهم الهيئة والإجراءات ولولا نوافر هذين الأمرين لأصبح لعمل عملاً غير قضائي، ولأصبح مجرداً من قوة الشيء المقضي به⁽¹⁰⁾

إن قوة الشيء المقضي خصيصة من خصائص العمل القضائي وأثر من ثاره من حيث هو عمل قضائي، وليس عنصر حركي عنه ألحقه شرع به وفي الواقع أن ما يكسبه القرار من قوة الحقينة القبونية، أي قوة الشيء المحكوم به، تعتبر ضمن المعايير الشكلية، فالقرار يكتسب هذه القوة خاصة به بسبب صوره

من هيئة قضائية وبإجراءات خاصة، أو نتيجه لأن المشرع هو الذي يقرر تلك لقوه مما يعبر عنصراً خارجاً عن العمل ذاته

وحدة الشيء المقضي هي محبة قانونية لمضمون الحكم القضائي ذاته محدداً لحدود الموضوعية وللشخصية لهذا المضمون، وهي ذات دور سلبي يمنع إعادة الفصل في ذات الدعوى التي سبق الفصل فيها، ودور إيجابي يؤدي إلى حزم الحكم سابق في الدعوى الأخرى التي تثار فيها مضمونه كمسألة أولية وسعي الحية بذلك أن اسصرف بعد صدوره ونهاية طرق الطعن القانونية بسببه، يصح بهائ وفاصلاً في موضوع النزاع، ولا يمكن تحديد المارعة أمام القضاء مرة أخرى، فالقضاء سديد في يد الدولة، وجد لإنهاء الخصومات وسد منافذ لا لإثارتها وتحريك نيرانها دوماً

ثانياً. العمل القضائي هو الذي يحوز قوة الشيء المقضي أو الحقيقة القانونية

يرجع لربط بين العمل القضائي وقوة الشيء المقضي به إلى لعقيه حير (Jéze)⁽¹⁾ الذي ذهب إلى أن العمل لصادر من جهة قضاء هو العمل الذي يسلم بقوة الحقيقة القانونية او قوة الشيء المحكوم به

وبفهوم نظرية (حير Jéze)، على أن لعمل القضائي فصيلة من فصائل لأعمال قانونية، إلا أنه لا يتميز عن هذه لأعمال عن طريق لهجة التي يصدر عنها او لإجراءات التي تتبع أممها، وإنما يتميز بمعد تمييز الأعمال القضائية في أن مهمة القاضي تقرير أمر كحقيقة قانونية، قابعة مكتسبة الصبغة القانونية إلى بحوبها له الأثر القانوني الذي يرتبه

فالعمل القضائي يبحصر في التقرير الذي يقوم به القاضي لمركز القانوني أو الواقعة، ونكون له قوة الحقيقة القانونية، وإذا كان القرار يوحد مع التقرير في عالبة الحالات، إلا أن ذلك ليس دائماً، إذ أن هنالك بعض الحالات التي يبحصر عن القاضي فيها على تقرير فقط، ومن أمثلة ذلك حالة الفصل في مسائل

الأولية، فقاضى الانحيازات الذي تثار أمامه جلسة المرشح المنتخب، يحبل هذه مسألة الأولية إلى محكمة المختصة بالفصل في موضوع اجسسية، ويكون لما تقرره هذه المحكمة قوة الحقيقة القنونية، وهي لا تفعل شيئاً أحر سوى التقرير، إذ تترك ما يترتب على هذا التقرير من نتائج لقاضى الانتخابات الذى يفصل في صحة الانتخاب.

إن معرفة الأثر القانوني لهذا التقرير ترجع إلى موقف المشرع، إذ تتوقف قوة الحقيقة القنونية على إرادته، فالمشرع وحده هو الذى يقرر تلك القوة لتقرير دور آخر، وبه في باب سلطة تقديرية إلا أن هذه السلطة لتقديرية نحدف ضرورة أن يكون التقرير لأمر مبالغ فيه أو قابل لمدزعة، ولأ يكون لحالة واقعية قابلة للتعديل من لحظة لأخرى

إن لعمل لقضائي نوع من الأعمال القانونية، وحوهر هذا العمل هو التقرير المنصب على مركز قانوني أو على وقائع، ولكن ليس كل تقرير معتبر عملاً قضائياً، بل ذلك بفحصه فقط على التقرير الذى له قوة الحقيقة القانونية Force de Vérité القانونية، Legal فهو وحده الذى يعتبر عملاً قضائياً

إن المشرع وحده هو الذى يقرر منح أو عدم منح تقرير ما قوة الحقيقة القنونية، ومن ثم يصبح هذا التقرير عملاً قضائياً، ولا عبارة بصفه الشخص اسى يقوم بهذا التقرير ولا ناشكليات أو لإجراءات ولا حتى بموضوع التقرير ذاته، إذ هذه الأمور ذات أهمية ثانوية وإن هي لا دلائل كاشفة لإرادة المشرع

ومن هذا يتجس أن العمل الفصائي وفقاً لرأى «حيز» يتمثل في أثره أي قوة الحقيقة القنونية، وإد مجرد العمل من قوة الحقيقة القنونية أصبح أحوفاً خاصاً من كل صفه قضائية، وهذه القوة هي المبرر لوحده للعمل الفصائي من غيره من الأعمال، ولعرفة هذه القوة ينبغي الرجوع لإرادة التشريعية فالأثر لتطيمي لدى يميز التشريع يتوقف على اتباع لإجراءات التشريعية، ولأثر لكاشف لدى بصر القضاء يتوقف على استخدام الإجراءات انقضائية، والأثر المنشئ العام المعتبر لأعمال لإدارة يتوقف على تحقيق الإجراءات الإدارية، والأثر المنشئ

احصاء المير للنصرف القانوني يتوهم هو لأخر على استعمال الأشكال،
نصرفية، وقوة الأمر القصي هي المعيار لمعيار لفصاء، ويجب لتوافرها استحد م
الإجراءات لفصائه

ثالثاً: العمل القضائي هو الذي يستخلص من السياسة التشريعية
ومن الأسلوب لقضائي الذي يؤدي به العمل.

يرى بعض لفهاء⁽¹⁷⁾ أن أفضل معيار لتحديد العمل القضائي وتمييزه عن
غيره من الأعمال هو البحث في الأسلوب الذي يؤدي به العمل، فإن كان قضائياً
فانه يعتبر عملاً قضائياً، وإن لم يكن كذلك فإنه لا يعتبر عملاً قضائياً

وإن أساس استخلاص الأسلوب القضائي لا يعتمد على الهيئة التي أصدرت
القرار، فقد تكون هذه الهيئة إدارية بحتة، كما لا يعتمد على الإجراءات المتبعة في
الوصول إلى القرار، فاصفاً لإجراءات لحوارية، نرى في كثير من الأعمال
الإدارية، دون أن يكفي ذلك للارتقاء بها إلى مستوى الأعمال لفصائية، كما لا
يمكن استخلاص الأسلوب القضائي بالاعتماد على معايير مادية، وإنما يمكن
استخلاص هذا الأسلوب بالبحث في السياسة التشريعية وما يمكن أن ندر عليه
هذه لسياسة من تفضيل للأسلوب القضائي على الأسلوب الإداري في العمل، أو
العكس، إذ من الملاحظ أنه يوجد أسلوب إداري في معالجة الأمور، كما أنه يوجد
أسلوب قضائي من الممكن أن نلحاً إليه لإدارة لتحقيق أهدافها

وإذا حدث وعرض نراع يتعلق بتحديد صيغته عمل معين، فإن الفصاء هو
بدي يفصل عنه ليعرر ما إذا كان هذا العمل عملاً إدارياً أو تشريعياً أو قضائياً،
ويتقيد لفصاء في ذلك بما تقضي به النصوص التشريعية أو العرف، ولكن إذا لم
يوجد نصوص تشريعية أو عرف اعتمد القاضي على المبادئ العامة في النظم
القانوني لوصفي أو العدالة، وإن بسططع القاضي أن يكون رأياً سليماً عن طريق
الاعتماد على معايير موضوعية أو شكلية أو على هذه المعايير محتمة، إذ لا شك
في فصور هذه المعايير وعدم حنوى الاعتماد عليها لتمييز العمل القضائي، وينبغي
على القاضي أن يبحث هل النظام القانوني قد قرر إضفاء الوصف لفصائي على
العمل محل لبحث

ومن كل هـد يتخصى أب لمرء لا يستطيع أن يميز لعمل القضائي عن طريق حو به المديّه ولا عن طريق جوائبه الشكليه وبما فقط بالأسلوب الذي يؤدي به العمل، فإن كان أسلوباً قضائياً فإن العمل يكون قضائياً، وحتى يمكن استخلاص هذا الأسلوب فإنه ينبغي الرجوع إلى السياسه التشريعية، فهي وحدها الكفيله بتحديد ما هية هذا العمل

المبحث الثالث المعايير ذات الصبغة المختلطة

يقوم هذا المعدر على أساس الجمع بين عناصر موضوعه وعناصر شكلية، فهو ليس موضوعاً بحتاً كما ذهبت لمعايير الموضوعية أو للمادية، وهو ليس شكلياً بحتاً كما ذهبت للمعايير الشكلية، وإنما يجمع بين النوعين من المعايير، ويتخذ بصيب من كل منهم

وهذا المسلك المختلط هو الذي سلكه الفقه تمييزاً لعمل القضائي، ولا يحصر هذا المسلك في الاتجاهات الفقهية فحسب، بل يجد أحكاماً قصديه نسل ذات المسند، فلا تستند هي تمييز ذلك العمل إلى معايير شكلية فقط أو مادية فحسب، بل تخط بين النوعين، يتمكن بذلك من نفاذ قصور كل منهما

ويعتبر الفقه (غوليان Guhlén)⁽¹³⁾ من أشهر القائلين بهذا النوع من المعايير ويصوّر لعمل القضاة بصورة مختلطة، يجمع بين شكل هذا العمل ومادته، ويعتقد أنه بالخلط بين الماده والشكل يكون تمييز هذا العمل أمراً مبسوراً

ولقد ربط (غوليان) بين العمل لقضائي وفكرة محالفة القابون، فإذا كان لقابون واحد السقيذ فإن هذا مقتضي أن يكون السقيذ مطابقاً للقابون وإلا تتفت عنه صفته وعلى ذلك فإن كل عمل تنفيذي يقتضي بالضرورة تطبيق لقابون، ويتم ذلك عن طريق إيجاد لحل لمجموعة من المسائل القابونية بواسطة جهة معينة هي القضاء.

فالعمل القضائي يفتقر على حن لمسألة القابلية بصورة النحت، و متى
ينصب على مخالفه قانونية، ويركز هذا العمل في فكرة لتقرير، ويعبر ما عد، ذلك
عملاً تنفيذياً، فلا يحس التقرير الذي يعقب استقراء في مضمون العمل القضائي
فالقاضي عندما يصدر القرار فيه يصدره كموظف للتنفيذ، وعلى ذلك فلا يكون
الحل القضائي هي ذاته مؤثر على النظام القانوني، لأنه ليس عملاً إدارياً وإنما هو
مكون من عدة عمليات ذهنية فقط، أما تقرير لإحدى الهيئات القضائية بعد
عملية استقراء ويقوم بإصدار العمل غير القانوني أو استعويض عنه فهو عمل تنفيذي
لا يحس في مضمون العمل لقضائي

وإذا كان هذا الحساب المادي في تعريف العمل القضائي يركز على التقرير
الذي ينصب على ما إذا كان القانون قد خالف أم لم يخالف فإنه يجعل العمل
القضائي قابلاً لأن يشمل عمالاً ليست هي حقيقتها قضائية ولا تعدو أن تكون
أعمالاً إدارية ولذلك فإن (كولين) قد عمن على استبعاد هذه الأعمال الإدارية
بواسطة الحساب لشكلي لعمل القضائي والذي يرى أن أهميته لا تقل عن الحساب
المادي وأضيف ذلك حساباً شكلياً إلى الحساب المادي، حتى لا يكون القاضي
محسباً وحكماً في ذات الوقت

وبمثل الحساب، شكلي في ضروره أن يؤدي، لعمل القضاء بواسطة
محسب متميز عن صاحب السلطة الرئيسية أو التنفيذية للقائم بالعمل المطبوع
رقبته حتى يكون بعيداً عن الانحراف ويتحقق ذلك بتوزيع مجموعة من
الضمانات، في طابعها الفصل بين من يقضي ومن يدير ويأمر، وعدم خضوع
القاضي له بمصالحه الموظف لإحدى من تبعه لرئيسه وبفقدان دوره وبإفائه،
وضروره أن يكون القاضي محاسباً مستقلاً عن طرفي الخصومة ومن هذه
الصمات أيضاً تأمين القضاة لكونوا أحراراً في قضيتهم، وإحاطة عملهم
بصمات إلى حوار وضع صمات للمفصلين أنفسهم لكي يتمكنوا من الدفاع
عن وجهه نظرهم وحماية حقوقهم المعدي عليها

والقاعدة الأساسية وهي في قمة التنظيم القانوني تكون غاية في
العمومية والتحرر وتقوم بتفديها قو عد أقل منها عمومية وتحرر وهي لقو عد

السننورية التي تعد بدورها عن صريق لقوانين البرلمان التي تعتبر أدنى درجة في العمومية والحريّة من لقواعد السننورية، كما ينفذ القوانين برلمانية بواسطة الموضع التي تعتبر أقر عمومية وتجريد من هذه القوانين، وهكذا نجد أنفسنا في عمال شارعة يتم تنفيذ أعمال شارعة أخرى أكثر حديدا عن سابقها، وفي كل مرحلتين لتصبح القانوني نوجد وصفه التنفيذ. وهذا التنفيذ جعل لقاعدة القانونية أكثر حصيصاً، ولذلك فإن نشاط أعضاء الدولة والنشاط اليومي للأفراد ليس سوى تنفيذ من درجة إلى درجة أحسن لفهمه القانونية، فالمشروع يقوم بتنفيذ السننور، والإدارة العامة تقوم بتنفيذ القوانين، كذلك فإن الأفراد يقومون بتنفيذ القوانين سواء في تصرفاتهم اليومية أو في أعمالهم الخاصة. وفي هذا الأساس ينبغي وجود هيئة في الدولة تقوم بتنفيذ القوانين بفعالية قانونية، حيث يكون تنفيذ القانون مطابقة له، وذلك هي مهمة القضاء التي تنحصر أساساً في مراقبة شرعية تنفيذ القوانين، والعمل القضائي عبارة عن الفصل في مسائل قانونية أو شرعية، تنفيذ، إذ هذا العمل يحل المسائل المتعلقة بمحاكمة القانون في تنفيذ وهو لا يختلف عن أي عمل تنفيذي آخر في أنه يحل مسائل قانونية ويتم بحلها في نوع المسائل التي يقوم بحلها، فهو يحل مسألة تتعلق بمحاكمة القانون لأن دوره دائماً هو حل مسألة شرعية.

أولاً العمل القضائي هو الذي يهدف إلى الفصل في المنازعات

يقوم هذا الاتجاه على الهدف الذي ترمي إليه توصيفه القضائي، والذي ينحصر بتنفيذ النشاط القضائي وإذا كان الفقه قد فسرته به السبب في تحديد نوع العاية التي يهدف إليها النشاط القضائي، فإنه من الممكن تجميع هذه الآراء في نظريات نذكرها بأنها العاية الاجتماعية والنفسية، ونصريات ترى أنها عاية قانونية.

وإذا كان الاتجاه الذي يعرف العمل القضائي بأنه العمل الذي يهدف إلى الفصل في المنازعات قد وجد تأييداً كبيراً من الفقه التفليدي وبعض الفقه الحديث¹⁴، فإنه قد وجد أيضاً لكثير من الاعتراضات.

فالعمر بقضائي كما يذهب أنصار هذا الانحياز هو الذي يستهدف فصل منازعات أو الفصل في الخصومات والمنازعات هي المنازعات بين ادعاءات خصمين، وسواء كان محل المنازعة ادعاء على حق أو مخالفته قانونية فإن ذلك لا يؤثر في وجودها، إذ هو شرط فقط، لتحديد القاضي المختص. وإذا كانت المنازعة محردة وأفعلة عرضية تؤثر في الجانب العملي لحياة القانونية دون أن تغير مراكز أطرافها، فإنها تؤدي إلى إحداث اضطراب في السلام الاجتماعي، مما يتطلب ضرورة تدخل الدولة لإزالة كل أسباب تعكير هذا السلام وفرض العدل في المجتمع وعلى ذلك فإن الدولة لا تتدخل في حالة قيام عقدة أمام الحق إذ رضى صاحبه إنقاصه أو الصلوة دون مباشرة، وذلك لأن التحاسن الاجتماعي لم يتأثر في هذه الحالة.

ولقد اعترض على هذا الاتجاه أنه إذا كان السلام الاجتماعي هو غاية القضاة في المجتمعات الحديثة، فإنه ليس غايته في المجتمعات الحديثة والقضاء لا يسمى في المجتمع الحديث لحل النزاع على أي نحو، وإنما يستهدف فرض الحل العادل للنزاع وفقاً للقانون، ولا يعدو لسلام الاجتماعي أن يكون سوى نتيجة غير مباشرة لتحقيق القانون والقضاء لا يتدخل مجرد رفع المنازعات بين أفراد الأفراد، وإنما لإعمال القانون تحقيقاً لمصالح المجتمع.

ونقول بأن السلام الاجتماعي هو غاية العمل القضائي لا تعبيراً معياراً لنميز هذا العمل، إذ أن هذه الغاية يستهدفها المشرع والإدارة العامة على السواء.

كما أن معيار حسم المنازعات لا يضم كل أنواع القضاة، فالأحكام الجزائية والإدراية ينبغي بشأنها تصور فكرة اسراع، لأن وجود الإدارة كطرف فيها يهدد فكرة المساواة بينها وبين لصرف الآخر والطعن بإلغاء لقرار الإداري يوجه ضد لمرادته لا ضد الإدارة العامة، وليس من الضروري أن يقف ممثل الإدارة ضد لطاق

ورأى لبعض الآخر من انفعائها أن لفية التي يستهدفها العمل القضائي تكمن في حماية النظام القانوني للدولة، فهي عاية قانونية بحتة، وإذا كان انفعه اسفندي قد جعلها عاية رابيه تتمثل في حماية لحقوق فإن انفعه صرحت قد ذهب إلى أنها عاية موضوعية ترتبط بالنظام القانوني ذاته

ثانياً: العمل القضائي تصرف ذو بناء مركب من شكل وموضوع

يرى بعض انفعائها⁶ أن لعمل القضائي تصرف ذو بناء مركب من شكل وموضوع، تظهر فيه في البداية فكرة الادعاء التي تصرح أمام القاضي وادي تشت أصلاً نتيجة منزع، ويعقب الادعاء بفرير من جانب القاضي بعمل منه على امواحه بين لأوصاف انشده في الدعوى والقاعدة القانونية التي يجد أن حكم اسرع، ثم يعقب ذلك قرار، أي حكم يتحده القاضي، ويكون مؤسساً على الفرير الذي يسهي إليه القاضي من دراسه النزاع، بحيث يكون هذا الحكم منحه للفرير ونتم هذه العمليات امعاقيه طبقاً لإجراءات وأشكال معينة يحددها القانون

ولا يقتصر القضاء الإداري لفرنسي على العناصر المدية لعمل انقضي كمييار لتميزه، بل يستخدم معها بصفة احتياطية معايير عضوية وحرائه، كما استقر القضاء الإداري المصري على الأخذ بالمعيارين الموضوعي والشكلي للفرقة بين لقرار انقضائي وقرار إداري وقد عرفت المحكمة لإدارة لعب المصرية¹¹ القرار انقضائي بأنه هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وصيفتها القضائية، ويحسم على أساس قاعدة قانونية حصومه قضائية تقوم بين حصمير نعلق بمركز قانوني خاص أو عام، ولا ينشئ امر ر القضائي مركز قانوناً جديداً، وإنما يقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق أو عدم وجوده

ثالثاً: العمل القضائي هو العمل الذي يحسم مركز خلافت باجاً عن

تطبيق القانون في الحياة العملية، وتقوم به هيئة تعتبر من غير هي بطا و إجراءات تكفل للأقر صمدت معننه وذهب رأي حر هي لفعه⁷ إلى أن لعمل انقضائي هو العمل الذي يحسم مركز خلافتاً باجاً عن تطبيق القانون في الحياة العملية، وتقوم به هيئة تعتبر من الغير في نطاق إجراءات خاصة تكفل

للأفراد ضمانات معينة، ومن ثم يجب أن تتواءم ثلاثة عناصر لكي يعتبر لعمل قصدياً

أ- أول هذه العناصر هو وجود نزاع أو مركز خلافي يتطلب تدخل القاضي، وفكرة النزاع لا تعبر على لمواجهة بين مصالح متعارضة أمام القضاء بل هي تشمل أي موقف إيجابي أو سبي يؤدي إلى الإصرار نحو شخص بسبب المقاومة أو المعارضة التي يحددها، المراكز الخلافية التي يسج عن تطبيق القابول في الحالة لعملية تعوق طريق لصلة القابولية، ومن ثم لابد من تدخلك الدولة التي يمثلها القضاء، لإزالة هذه المسائل المعروضة، وأجل الذي يصعبه لقاضي صديقاً للقابول لهذه المراكز الخلافية يؤدي إلى إزائه سبب تعكير استلام لاحتجاجي إذ تطبيق القابول في هذه الحالة ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة ضمن الوسائل الأخرى التي تحل هذه مشاكل، ولقرار الذي يتضمن الحل لقابولي لهذه المشكلة يسمع بحجية الشيء لمقضي لكي لا يحسد النزاع من حسب إلى ما لانهاية، وعصر النزاع هو الذي يدر المصلحة في الالتقاء إلى القصة، فإن لم يوجد خلاف حول تطبيق قاعدة قابولية على فرض جازم هي الحياة العمية، فلا داعي لتدخل القضاء، وفكرة نزاع هي التي يفسر بالآثار الهامة التي تترتب على العمل لقضائي، وهي حجية الشيء المقضي وخروج القصية من ولاية القاضي بعد الفصل فيها، إذ أساس حجية الشيء المقضي هو عدم تحيد النزاع إلى ما لانهاية، وأساس خروج القصية من ولاية القاضي بعد الفصل فيها هو انتهاء التقاضي من مهمته بإصداره هذا لقرار، فلا يجوز أن يعدد الطرق بعد أن أصبح هذا لقرار إنزماً بالنسبة له وبالنسبة لخصوم

ب- أما العنصر الثاني الذي ينبغي توافره في العمل لكي يعتبر عملاً قضائياً وفقاً لهذا المعبر فهو وجود توافق هيئة من لغير بحسم النزاع، ولقصود بذلك أن هذه الهيئة ليست لها مصلحة في هذا النزاع، وهذا لعنصر يعتبر تطبيقاً لبدأ مسير عليه وهو أنه لا يجوز أن يكون الشخص حكماً وحصفاً هي نفس السعوى، وهذه الهيئة يجب أن تتوافر فيها الاستقلال وعدم الخضوع إلى

أية رئاسة إدارة منعاً من تدخل الغير في عملها وضمناً لحاياتها، وهذا لعنصر هو الذي يبرر الاحتياط، التي تتخذ لضمان استقلال القضاء، لكي لا يتعرض في عمله إلى تدخل خارجي قد يضر بمصلحة العدالة أو يؤثر في حياده

ج - والعنصر الثالث الذي يجب توافره في العمل لكي يعتبر عملاً قضائياً طيف بهد العنصر، نتمش في وجوب إحاطة هذا العمل بالإجراءات القضائية، تلك الإجراءات التي يكفل حمايتها كفية للأفراد، وبوفر لهم ضمانات معينة أهمها احترام حقوقهم في الدفاع عن حقوقهم وعدم محكّم الهيئة التي يفصل في نزاعهم، ونعتبر هذه الإجراءات وسيلة لتحقيق القانون وصماً لتطبيقه على الوجه الصحيح، إذ هي تكفل نجاح الفاضي في تحقيق لفعده القانونية الواجبة لتطبيق، فهي تعرض على القاضي بحث الوضع القائم أمامه ومطابقته لنقانون

رابعاً: العمل القضائي ينبغي أن يشمل تعريفه القانوني كافة أركانه الموضوعية والشكلية المكوّنة لنموذجه القانوني

ودهد البعض من الفقهاء^(١٨) إلى أن العمل القضائي شأنه شأن القرار الإداري أو العقد أو أي عمرقنوني آخر ينبغي أن يشمل تعريفه القانوني كافة أركانه الموضوعية والشكلية المكوّنة لنموذجه القانوني، ولا يكفي في هذا الصدد ركز نوع آخر كما لا ينبغي إقحام أي عنصر أخبي عن هذا النموذج، إذ يجب لتعريف هذا العمل أن يسلك النهج الفني المستخدم في تعريف الأعمال القانونية عامة، وهو محير العمل إلى ركبه الموضوعية وشكلية، بحيث لا يصيب قاعدة العمل القضائي إلا إذا توفرت عناصر الواقعة الأساسية المكوّنة له^(١٩)، مع ملاحظته وحبوب التمييز بين ما بفرصه لفنون لوجود العمل وما يعنّده ففص لصحته، إذ ترتب على حلف مقتضيات الوجود عدم وجود العمل لقضائي ذاته، أما نصف مقتضيات الصحة فلا تؤدي إلى عدم وجود العمل القضائي ذاته، وإما يكون هذا العمل معيباً فقط، بحيث يمكن الطعن فيه بالوسائل المقررة لذلك، ومتى استنفذت طرق الطعن، فإن هذا العمل يصبح صحيحاً بصفة نهائية

ووفقاً لهذا الرئي فإن الأركان الموضوعية التي تبصمها تعريف العمل قضائي، هي الإرادة والمحل والسبب، وتفصيل ذلك أن العمل القضائي يقوم على إرادة القاضي في تقييد الخصوم برأيه، فبقاضي عندما يفصل في الدعوى إما يأمر الخصوم، ويتحده رادته في هذا الأمر إلى تقييدهم برأيه في ادعاءاتهم، وهذه الإرادة تقيضي أن يتوفر في القاضي القدرة على التمييز، وبحب أن تكون إرادة القاضي قطعية، وأن تكون صادرة في مصوق الحكم وأسندته المكتملة، كما يجب أن تكون هذه الإرادة صحيحة مبرأة من العلط وهو العيب الوحيد الذي يمكن أن يشوب إرادة القاضي والمقصود بالعلط هو العلط في الواقع لا العيب في القانون، إذ لا مؤثر لعلط في القانون في صحة العمل القضائي وبما يؤثر فيه ما قد يمتنع عن هذا العلط من نبحه موضوعية هي عدم مطابقة العمل القضائي لقانون⁽²⁰⁾

ثم محل العمل القضائي، فإن الصيغة الإحراية للعمل القضائي بحر هذا محل منظوراً بحيث تبدأ بالدعوى وينتهي بالأمر المقضي، والدعوى هي محل لا بدائي لعمل القضائي، ثم محل انتهائي للعمل القضائي وهو الأمر المقضي، وهو ما يراه القاضي بالسبب للدعوى ويقدر به الخصوم، ويشترط لصحته أن يحد في نطاقه مع الدعوى، إذ يجب أن يلتزم القاضي نطاق الدعوى، فيفصل فيها كلها ولا يجاوز حدودها، إلا حيث يفضي لنظام العام

أما الركن الثالث للعمل القضائي فهو السبب، إذ لا يكفي أن يصدر العمل لقضائي من قاصر ناشكر لصحيح بعد تحقيق مقدماته التقديرية، وعلى محل صحيح، وبما يلزم أن يقوم على سبب برره قانوناً، والسبب الموضوعي الذي يبرر لعمل القضائي هو تحقيق الواقعة الأساسية للأمر المقضي تحقيقاً كافياً ومنطقياً حلال الإحرايات، ولا يقتصر القانون على الاعتداد بالسبب في هذه الصورة الموضوعية من إبه يعد أيضاً بالسبب في صورته النفسية أي الناعث على العمل، ولد فإن بحر ف القاضي عن وصفه، في صورة عش أو نليس أو عدر يؤثر في صحة هذا العمل، والمقصود بالعش أو لنليس هو إرادة العمل ضد القانون سواء بصرفه صريحه أو احتمالية، كإحفاء مسند في القضية أو تغيير مصمونه، ويفصد

بالعذر استخدام القاضي سلطته للحصول على منفعة مادية لنفسه أو لغيره
بصراراً بحد الحصوم.

م، الأركان لشكله أو لدرجة اسي بسعي أن يشملها تعريف لعمل
القضائي - وفقاً لهذا الرأي - هي شخص العمر أي القاضي، ومفترضه أي
المطالبة القضائية، وشكله لإجرائي لعدم أي الخصومة، فيجب أن يصدر العمر
القضائي من قاصر، وهو عضو الدولة المحايد المستقل لمرود سلطتها الأمر
وسي نحوله لقانون أقسام بالعمل القضائي، ولا نكتفي القانون بوجود القاضي
من يتصلب سروراً لصحته، حتى يكون العمر لصار منه صحيحاً

كما ينبغي أن ينص تعريف لعمل القضائي وحيث أن يسبق هذا العمل
مصلحة قضائية (Une demande en justice)، فالقاضي لا يعمل من تلقاء نفسه
كما يجب أن ينص تعريف العمل القضائي لشكل الإجرائي، وهو الحصوم⁽¹⁾
instance، وهذا الشكل يؤدي إلى إشاعة الثقة والطمينة في القضاء، ويسهدف
بوفير ضمانات لصحة العمل وعدالة، حول دون تحكم القاضي أو تسرعه، ونمثل
حصانه للفرد وحقوقه قبل المجتمع، و لخصومة هي ظاهرة قانونية تتم أمام
القضاء، ونحقق بواسطه مجموعة من الأشخاص هم الحصوم ووكلائهم
والقاضي وعوانه، وتنصم هذه أعمال قانونية متتابعة بنظام وشكل معين
يرسمه قانون المرافعات

ويعرف أحد أنصار الاتحاد لاحتياط⁽²⁾ العمل القضائي بأنه الفرار أو الأمر
الذي يصدر من جهة شخص قانوني بإصدار أوامر ملزمة يكون من شأنها تحديد
مر كر قانونية تحديداً قاطعاً غير مؤقت

خامساً، العمل القضائي هو تقرير قانوني، يؤديه باسم الدولة عضو
مستقل محايد، في نطاق إجراءات خاصة تعرف بالإجراءات
القضائية، ولهذا لتقرير قوة الحقيقة لقانونية

ويرى بعض الفقهاء⁽²²⁾ أن العمل القضائي هو تقرير قانوني، يؤديه باسم
الدولة عضو مستقل محايد، في نطاق إجراءات خاصة تعرف بالإجراءات القضائية،
ولهذا لتقرير قوة الحقيقة لقانونية ووفقاً لهذا الرأي الذي يمزج بين عناصر

سككية وأخرى مادية تعرف العمل لفضائي، فإن المقصود بالتعريف النكت أو لتحقيق، الذي يصل إليه القاضي بعد عميات مخنفه من تحقيق وبحث ودرس وفحص، مستخدماً وسائل السند القانونيه حتى يصل إلى الحقيقة أو ما يعتقد أنه لصحيحة، وينتهي من ذلك إلى الحس المصوب، وهذا التقرير عمسة ذهنية وإرادة معاً، وقد انبثق عنه قرار - ويحدث ذلك في أغلب الأحيان - فإن القرار واستفيري في هذه الحالة يُكوّن كلاً لا يقسم ولا ينجراً

وينبغي وفقاً لهذا الرأي أن يؤدى العمل لفضائي باسم لولة أو الأمة وفي صل من سلطانها وفو بيها، ومن الأفضل أن يكون صاحب العمل فاصياً بالمعنى الصوب للكلمة، أي موظف عاماً، وصدقته القضاء، ممتعاً بكل المريا والحصانات التي بنممع بها الفصلى، ويجب أن يكون مستقلاً

كما ينبغي أن يحاط لعمل لفضائي بإجراءات خاصة تعرف بالإجراءات قضائية، وهذه الإجراءات تعتبر ركناً للوصول إلى قضاء سليم، وهي عبارة عن صمانات لمفاصل، ومباراب سفاصي، لالحصول على قصباء حو وعدل كما سعي وفقاً لهذا الرأي أن يكون لسقرير نقصى قوه خاصة هي قود الحقيقة بقانونية، وهي ذات معنى مزدوج، فهي تعني احرم الشيء الذي قصى فيه لفاصي بالامتناع عن تحريجه، والنظر إلى التقرير على أنه الحقيقة الرسمية النقيفة لالحصه ضد المراجعة وإعادة النظر، كما تعني إلزام كل من يعينه الأمر بصدق ما نصمه استفيري وما ترتب عليه من نتائج مصقنة

سادساً: العمل القضائي يتميز بتحسس الرغبة الحقيقية للمشرع

يرى بعض لفهاء²³ أنه لميجر، لعمل الفصاني يسعي بحسّس الرغبة الحقيقية للمشرع، وقد قصد المشرع أن عملاً ما قصاب، فإنه يعسر ذلك وإذا لم يقصد ذلك كان هذا العمل غير فصائي، وعلى هذا الأساس لو أن قراراً ما صدر من هيئة معينة وذلك براع بشأن مسعنه فإنه يسعي لرجوع إلى بصوص لفتوى المصم لتهيئة مصدره الفرار واليّن لولابنها واحتصاصها وذلك لبحسّس رغبته لشرع من مجموع هذه البصوص ومن روح التشريع، لمعرفة ما إذا كان يقصد بشاء هيئة قضائية تصدر قرارات قضائية أم لا

ووفقاً لهذا الاتجاه لا عبرة بأي معيار موضوعي أو شكلي تمييز العمل
فصلي، وهذه المعايير هي إلا قرائن لتحسس الرعدة الحقيقية للمشرع
مستمدة من مجموع النصوص التي أوردها بالإضافة إلى ما قد يشير إليه صراحة
أو دلالة هي بصره وروحه مما يعين في التعرف على هذه الرعدة، فمن القرائن
التي تستند إلى مصدر الشكلي إيراد المشرع لنصوص تشير إلى تشكيل الهيئة
التي تصدر عن لفر من عناصر قضائية أو إدارية تستهـل لرجح قضاء أو
إشارته إلى عدم علاقه بغيره الرئيسية بينها وبين هيئات أخرى تفرض عليها
حكم على وجه معين، وإخصاؤها لضمائم وشكليات مقررّة لصالح المفوضين
مما ينبع عادة أمام محاكم، كاشتراط علنية الجلسة وإعلان طرفي الخصومة
للمثول أمام الهيئة ومكثهم من توكيل محامين ومسبب لقرائن التي تصدر عنها
والص على أن قرارها تعد كم تعد الأحكام، ومن قرائن التي تستند إلى
معار لموضوعي والتي تساعد على تعرف رعدة المشرع بصره على أن بعض الهيئة
في خصومات بين طرفين محددة حقوق المشرع أمامها وبصره على أن قرارها
كشف حق وليس مسئلاً له وأن قرارها يحوز قوة الشيء المحكوم فيه، إلى غير
ذلك من القرائن المماثلة والتي تستند إلى العنصر موضوعي للقرار

ويرى بعض الفقهاء وجوب رفض جميع المعايير، ورجوع بالأثر الفانوني
لمجرد الأعمال لفانونية، ويقرر أن الأشكال هي التي تحكم أخلاق الأثر
فانونية، فالأثر التنصبي مميز للتشريع يتوقف على شئ الإجراءات التشريعية،
والأثر الكاشف، لمميز للقضاء يتوقف على استخدام لإجراءات القضائية، والأثر
بشئ لعدم لمجرد الأعمال الإدارية لعدم يتوقف على حقوق الإحصاءات الإدارية،
والأثر المشئ لحاص المميز للتصرف الفانوني يتوقف على استعمال الأشكال
تصرفية، ويؤكد أهمية العنصر لإحرائي في جذب صديقه لعدم عن العنصر
لشخصي، ويضرب تأكيداً لهذه الأهمية أمثلة للناظر عن العنصر الآخر في
مرسيم التشريعية واللوائح التي تصدر عن الهيئة إدارية، وقرارات الولائية
التي تصدر عن القضاء²⁴

ويقدم بعض الفقهاء صياغة جديدة لهذا المعيار فيقرر أن ما يميز القضاء هو لقيمة الشكلية لقراراته، فهذه القرارات لا يمكن الرجوع فيها أو تغييرها أو إعلان عدم شرعيتها إلا بواسطة أحكام فصائية، لأنه من المبادئ الأساسية، في أدولة القانونية استبعاد تدخل أي سلطة في الأحكام التي يصدرها القاضي، وهذه الأحكام يمكن أن تنشأ من كرقانونية معارضة مع تشريع أو مع قرار إدارية أو ولائية، أو تصرفات فردية، ولكن ليس لأي من هذه القرارات أو التصرفات أن يعرض بدوره بالنسبة للأحكام مباشرة، للعدول عنها أو تغييرها أو إعلان عدم شرعيتها، معرض إعادة النظم القانوني الذي غير عمل القاضي، وإنما يمكن فقط لحكم آخر أن يريه أو يغيره، إذا لم يكن هذا حار قوة الأمر المعصى، ولكي نعترف لشطاط عدم بصفة قضائية ينبغي الرجوع بلقبه الشكلية التي يمنحها. شترع له، وفي حالة عدم وجود نبات شكلية، أو كانت هذه سياسات عركية، يمكن افتراض أن المشرع لا يريد تحويل وضائف قضائية لهذهئات خارج جهاز القضائي

من كل ما سبق يتضح بأن تحديد طبيعة العمل القضائي ليس بالأمر ليسير، بل إنه يعتبر مشكلة معقدة، سواء من الناحية الفقهية أو من الناحية التطبيقية، ومن أجل هذا، نقول أن تحديد طبيعة العمل القضائي ليس بالأمر نظراً لتناوله قلام الفقهاء فحسب بحيث سقى بعيداً عن الواقع العملي، بل نجد أنه صدى عملياً هائلاً في دور المحاكم، بل يتم استقرار القضاء على معيار معين لتفسير العمل القضائي، بل نجد في أحكام القضاء أثراً بكل معيار من المعايير المختلفة، وقد نصح لنا ذلك جلياً من خلال استعراضنا لمضمون المعايير المادية والشكلية والمحتلصة، كما نكد لنا أن للحدس الفقهي المخدم أثره العملي، بحيث تمثل أحكام القضاء المنعفة بتحديد طبيعة العمل القضائي، نموذجاً وفعلاً حياً للاثجاهات الفقهية التي ستعرضها، وقد كان العرض من استعراض مختلف الآراء الفقهية والأحكام القضائية توصيح طبيعة لأعمال لقضائية التي تمثل الحاشية الأعظم والأساسي من أعمال القضاة

إن العمل الذي يتسم بالطبيعة القصصية البحثية يتمتع بحجية لأمر القصصي (L'autorité de la chose jugée)، وبمقتضاها يعتبر القرار لفصائي أي احكم متضمناً قرينة لا تقبل ادلال العكسي على أنه صدر صحيحاً من حيث إحراره، وأن ما قضى به هو الحق بعينه من حيث الموضوع، ولبيعتبر عه بأن احكم يتضمن قرينة الصحة، أي أنه صدر صحيحاً بناء على إحصاءات صحيحة، وأنه يتضمن قرينة الحقيقة، أي أنه معتبر عنواناً للحقيقة فيما قضى به بحيث لا يجوز إهدار هذه الحقيقة في أي مجال ولدى أية سلطة قانونية هي الدولة، ويترتب على هذه الحقيقة أنه يتمتع على المحكمة التي أصدرت احكم أن تعيد النظر فيما قضى به الحكم فيعدل عما قضت به، أو يعدل فيه، ما لم تكن إعادة النظر فيما قضى به احكم عن طريق الصع فيه امام نفس المحكمة بصيغة من طرق الصع التي يص عليها لقانون في المواعيد التي حددها ويترتب على هذه الحجية أيضاً أنه يمنع على المحاكم الأخرى أن تنظر فيما سبق احكم منه ما لم تكن المحكمة الأخرى هي المحكمة التي يص عليها الصع في احكم أمامها وكان الأمر عندها بطريقة من طرق الصع التي يص عليها القانون

إن مادة لعمل لفصائي - كما سبقت الإشارة - تتكون من عناصر ثلاث

أ- أولها دعاء بمخافة القانون بقصد نه طرح مسألة قانونية على لقصاء لإحار حل لها، وهذا الادعاء يعتبر مقدمه حتمية لعمل لفصائي، ولا يستلزم حدوث مرع، بل يكفي توفر الادعاء بلعنى المحدد سابقاً

ب- والعنصر الثاني يتمثل في التقرير الذي بمقتضاه يفحص القاضي لمسألة القانونية التي عرصت عنه، أي انه يحقق من وجود مخالفة للقانون أو عدم وجود هذه المخالفة فهو يحل المسألة انقانونه، وهذا الحس الذي يتوصل إليه يتمتع بقوة الحقيقة القانونية

ج- أما ثالث هذه العناصر فهو لقرار، الذي يعتبر لصيحه المنطقية والحتمية للحل الذي توصل إليه القاضي لمسألة القانونية، وهذا لقرار يعتبر أمراً ضرورياً لإنراز هذا الحل إلى حيز الوجود وتحقيقه في الواقع، فهو بمثابة إنز م

لنوي الشأن بهذا الصـ فالحق المازع فيه بكتسب بعد الحكم به عصبراً آخر وهو قلبه لتبعض الحري

ونو هو كل من ادعاء واسفرير وإقرار لا يكفي لتميز لعمر انقصابي
س يجب أن يتم كل من التقرير والقرار بمعرفته هيئة من تعبر، مستنقه، تقوم
بالتقرير وإصدار القرار وفقاً لإجراءات معينة

ن جسم مشكلة تمير العمل لقضائي سوء من لصحية الصرية أو من
إساحية العملية، هو تحديد لأعمال ذات طبيعة قضائية لبحث، التي يعين أن
بفرد القضاة بممارستها بلا مرحمة من أعضاء سميت لاوله لأخرى

الهوامش

1. Lebrun Pierre - Revue trimestrielle de droit civil - 1948, page 63 et s. - 1960, page 706 et s. -
Lafontou Maurice - Le précis de droit administratif et de droit public - 1^{re} édition - 1927, page 2
66, page 437 et pages 648- 650

2. Vincent Jean - Procédure civile 17^e édition - Précis Dalloz - 1974 n° 70 pages 84-85

3. Duguit Leon - Traité de droit constitutionnel - 3^e édition - tome 2 - Paris - 1928, pages 28 et s.

4. وحيد رعب « مبادئ القضاء الإداري » صفحة 7

5. فنحي ولي « منهج البحث في قانون المرافعات » صفحة 87

6. حمد مسحي « أعمال القضاء » صفحة 14

7. Giuseppe Chiovenda - V. Zuz H. - Etudes de procedure - 1975

8. Lareau Pierre - De l'interprétation des règlements administratifs et de l'interprétation
de la législation par les tribunaux judiciaires - Thèse - Bordeaux - 1930 page 137 et s.

9. Konnars R. - La conception rationnelle de la fonction judiciaire, article cité
Meunier R. - Cours de Malherg - Paris - 1933 - pages 3-25

10. Carré de Malherg - Contribution à la théorie générale de l'Etat - Spécialisme - d'après
les données fournies par le droit constitutionnel français - Paris 1970 tome I - n° 229
pages 691- 14 et s.

11. أحمد مسحي « عمل القضاء » صفحة 47, 5

Frédère Gasson Cours de droit public professé à la faculté de droit de Paris, 1923- 1924 pages 147 et 148 et pages 107 et 108

De la force de vérité légale attachée au droit à l'acte juridictionnel. Revue de droit public 1913, pages 437 et s

12) عبد الحاق عمر - قانون المرافعات - صفحة 62 و 63

« النظام القضائي المدني » - الجزء الأول، صفحة 14- 6

13) Guy Hen Raymond L'acte juridictionnel et l'autorité de la chose jugée. Bulletin 31 pages 3 et s

4) عبد نعم اشرفاوي « لوجيز في المرافعات المدنية والتجارية »، صفحة 437

رمزي سيف « بوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية »، صفحة 7

أحمد ميسم « أصغر من مرافعات »، صفحة 9

عبد انيسط جيمي « شرح قانون المرافعات »، «،» صفحة 145

6) محمد كامل سنة « بوقاية على أعمال المرافعات »، صفحة 6

6) الحكم الصادر في 960/4/26

مباري المحكمة الإدارية العليا، سنة الخامسة بعد انتداب، صفحة 4 و 8 و 18

7) د. هيلم جيت سعاد « قانون القضاء الإداري »، الجزء الأول، صفحة 82

18) لقطب محمد طلبة «،» بعض القضايا في القانون المقبول والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي في مصر «،» رسالة للدكتور ه. مقدمة لجامعة القاهرة سنة 1965، صفحة 45

9) (وجددي رابع فهمي « نظرية انعامه للعمل القضائي في مصر »، «رافعات»، صفحة 699

20) أحمد ميسم « أعمال القضاة »، صفحة 7- 90

2) صلاح الدين عبد الوهاب « العمل القضائي »، مطبعة انعامه السنة 34، سنة 954، صفحة 148 و 148

22) محمد رفيع جرابه « لامر الإداري وبقاية المحاكم القضائية له في مصر »، « رسالة للدكتور ه.، جامعة القاهرة سنة 1939، صفحة 71

2) محمد علي راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب « قضاء الأمور المستعجلة »، صفحة 392 وما بعده

24) وجددي رابع « مباري »، قضاء مدني «،» صفحة 28 و 2

الدولة والفرد والقانون الدولي

(مدخل إلى القرن الدولي القادم)

كامل حسن المقهور

مدية لا بد من الاعتراف بصعوبات جمة تكثف الموضوع

الصعوبة الأولى حياز عنوان للمداخلة التي أتوي التحدث فيها فكيف يمكن الجمع بين الدولة والفرد في موضوع يخص القبول الدولي فمن المسائل المسببة التي ذكرت به التقيدون أن القبول الدولي محال مقصور على العلاقات الدولية وهي تلك العلاقات التي تدعيها الدولة عند بقائها مع غيرها من الدول في محال ما بل إن هذا القانون الدولي وأعي هذا القانون الدولي العام إنما يستمد أصوله من ممارسات الدول في هذه الحالات. وأن لا دور للفرد في نشوئه أو تطوره، أو حتى الاهتمام به.

عنه أخرى تنور حول الموضوع د نه مفده أي قبول دولي يحدث عنه.

والتقيدون يرون على ذلك أنه قد استقرت الفوعد المستقرة هي لعلاقات الدولية التي ابتدأت في لشوء مدد أواسط القرن السابع عشر، حتى يومنا هذا وهذه الفوعد، هي لمعاهدات الجماعية أو شبه الجماعية، وممارسات الدول، والعرف الدولي، وأحكام المحاكم الدولية، ثم الفقه الدولي ولكن السؤال الذي يدور بحد الباحث هو تحديد نوع المعاهدات وموضوعها. وأصنافها ومدى إلزاميتها وخصوصيتها وكذا تحديد الدول المتعاقدة وأهميتها في العلاقات الدولية وموطن تكون العرف والمدينة، ونوعية المحاكم الدولية، وخصوصية أحكامها أو سببها إن شئت أم عن الفقه فحدث ولا حرج، عن الفقهاء إلى أي دولة يسمون. أو إلى جهة إقامتهم وولاءهم ولعنتهم، وتكوينهم المعرفي والثقافي

وعن المحاكم ثور استنفهام حارسا ح عن ماهية هذه محاكم وكيفية
سكنتها. ومز سى بمب هذه لرحصة بالنشكير وعن عنصره ومستوهم
اشقافي وكيفية تكويهم. دل إلى الدرجة التي يساءل عن كيفية احير تربتهم
ومذلات هذا لخبار

صعوبة أخرى تقف حر عثره أمام بحث وهي حديه ومدى عمق بحثه على
المستوى الدولي ولعرض من هذا لبحث. والعقده الدولي الذي حدد محال لبحث
في مثل هذه الامور

وحر هذه المسائل وصعوبات تنطو من صعوبة أسة هي المتعلقة بتحديد
المعاهيم. ومن لى بمب رمائمها ويستصع بالتالي الركوز إلى حقه في
تفسيرها

بداية اسحت لى لفه التعليمي مفهوم الدولة هذه للشخصية الوهمية.
التي يهور الفكر لسأ من حبالنها بوصع شروط معقولة بديه مفروضة على
لآخرين. بمب بالتالي توصي تفسيره واحق هي قرارها على من مشاء وحسبها
عمل دناء

فدوية لاند ن يكون لها إقليم وهذا أمر مفهوم وين يكون من لسهل البارل
عه ومامشنة. ولاند أن بسكن هي الإسم مجموعة من لشر أطلق عيه اسم
لشعب. على أن يكون لهذا الاقليم نطيم سياسي من سكر الاقليم له سطة على
الشعب والاقليم. ولربم أمكن في طر لمعطيات لحرقة قبول هذه الأمور
اشلاثة إلا أن هاب شرصا يدو دخبلا على لمفهوم لسابق. وهذا الشرط هو م
عينه بوصف مفهوم لولة «الحيائية» وأسارع إلى انقور بئسي أعني شرط
«الاعتراف الدولي» فكي يصبح لإقليم لذي بسكنه شعب م. وبه سبطه بولة فإنه
لاند به من اعتراف بوي. وعبب هذا الاعتراف الدولي. بعني أن لا فائدة من وجود
لإقليم والشعب ولسطة الوطنية لا فائدة من كل دل لكي نصفي هذه الصفة
لحيالية على هذا المجمع السكاني الجعرفي. وأن حصور هذا الاعتراف قد يؤدى
إلى مشوء بوية تعتقد إلى تكوين سكاني مناسب أو إقليم جعرافي معقول

والصرب مثلاً على ذلك فقد نفيت الصين الشعبية خارج نطاق المعترك الدولي لفترة طويلة وعلى الخصوص الأمم المتحدة، لكونها لم تحر اعترافاً دولياً أو عتراء من دولة واحدة له وزن هي إقرار الاعتراف بنولي، ولا أحد يشك في وجود شعب أو حتى شعوب بالصين ومنداد إقسامها أو هاليمها وهجمة مجموعة بشكل سلطه الأمر والنهي وكذا الوضع الآن، فهناك شعب في فلسطين على نفعه تسمى الأفليم، ولا أحد عدا المتشككين يعترفون بهم دولة، ولو أمثلت اتفاق جريزة أو مصب نهر أو نصيباً من الصحراء تقصته بعض الأجناد في تشكك من قبله واحدة، وبعد محدود، وأمست برام الاعتراف الدولي لمنع معبر لفته انفرادي، بلغ الدولة ولا حاجة بي إلى أن أصرب لكم مثلاً فالوطن العربي على امتداد مساحته عامر بمثل هذه الأمثلة وموناكو وليكسمبورغ دولتان لهما من الحنة وجب المبررين نصيب

وبذلك فإن هذا المفهوم أو المصطلح حديث نشأة ينسج ويصوغ لأسباب راف بآني شرحها بعد هذا

على أن الأمر بصيق الحاق إذ ما تعرض الساحت موقف القانود الدولي من الفرد، فمعد النشاء الأولى لهذا القانون، ايمحي وجود اشخصيه ايقاوبية لدولة الفرد، لتحرم محله الشخصية الوهمية للدولة، وأصبح الفرد الرشء لعرف المضبط ذو المصلحة يحناح إلى «بطاقة هوية دولية» مودري وخوبه القانوني لتبرز شخصيه الدولة في شكل حماية تسدعها عنه حسبيته، بحوار سفره على وجه التحديد، وتعبير وجود الفرد من شخص راسد يرى عن بعد إلى ورفه تحت ح إلى عبر ف يبعه بحقوق قد لا ترقى إلى مستوى حقوق لاهر د هي بعض ادوب الأخرى، بل يعامل على أساس أنه أجنبي أو أنه لاجئ، أو أنه غير مرغوب فيه أو أنه لا حسبة له أو محمي أو مستعمر أو حني رهاني فمن ندى يملك تحديد هذه لأوصاف.. نعود مرة أخرى، لنقول إن ذلك حاضج للعلاقات الدولية سواء في شكل معاهدات، جماعية أو شبه جماعية أو هو ممارسات الدول أو هو العرف أو قضاء لدوليين أو لتسفر في آراء الفقهاء بنولير

إنّ عدداً كما ندّنا أول مرة، عدداً إلى ذلك الشخص الخيالي الوهمي الذي كان اسمه الدولة المتّبع بالاعتراف الدولي. بإضافة مجموعة وهمية أخرى هي المجتمع الدولي والفرد هنا إلى الراشد الذي يرى عن بعد هو ذلك الفرد الذي حدد له الأوصاف شخصية وهمية جماعية من أشخاص وهميين هي المجموعة الدولية

نزد د إن الأمر تعقيداً.

الفرد الراشد الذي يرى عن بعد الفطن في إقليم مع مجموعة من ذات الأوصاف، الحاصص لسلطته من احنبره مهديد بأن تطلق عليه مجموعة أخرى من الأفراد بقصدون إقيما صغر أو كبر عن إقليم مجموعته، يريد أو يقل عن مجموعته، حاصعون لسلطه مستفزه أو غير مستفزه هذا الفرد الراشد يحدد هويته الدولية بفرد ما يصفه عليه مجموعة من الأفراد مثله على أحسن الفروض إلا بها شكلت وهم اسمه «الدولة» ثم شكلت وهما بحر اسمه المجموعة الدولية، وهؤلاء الأفراد الذين يرون عن بعد مثله، يمكنهم أن يطفوا عنه ذاته صفة لأجبي وهذا يحرمه من كثير من الرزق، إلا أن ذلك مباح. وقد بعثرونه لا جبا وهذا مقبول ويرب بعض الحقوق إلا أنهم قد يصمونه بأن لا حسبة له أو بانه عبر مرغوب فيه، أو دئه محمي أو مستعمر أو حتى إرهابي، ويتحدد وصفه داخل أرض الله الواسعة بمثل هذه الصفات والأمر الأخطر من ذلك أن هذا الوصف قد يلاحقه حتى خارج المجموعة الدولية المعترف بها. يلاحقه في جواره، وبوكان جواره إقليم فقط لا يتمتع بصفة أدولة بأن كان محمياً أو كان مستعمر أو وصم حتى بالإرهاب

ذلك إن بعض أوجه قصية لفرد والدولة في مجال القانون الدولي فكيف بنشكل لقانون الدولي وما هو الموقف منه في ظل الصعوبات السابقة؟

نحن ننحدر هنا أفراداً أصبح لقانون الدولي شأناً من شؤونهم العامة، وسوف يصحح شأن من شؤونهم اليومية

حين كنت أوسيلة في إقامة العلاقات الدولية ، أيقو فل و سقن صصف الأقر د
على ذلك المستوى وسمح حينئذ بل في حق صاحب لفقة في لاتجر بالأقر د
وسمّو عببد وكان له عليهم حق القتل ونقطيع لأصراف و سهاكهم على النحو
لدي يره بل إن له لاحتير بيهم لمارسه شنوده عليهم سواء كانوا إناث أو
ذكور وسمح لقانون الدولي لفرد في هذه لحالة بل يمارس حق بصعة
والأمر دانه كان لمسيري اسقن وقساطننها إن كان على البحارة واجب اصعه
ويغف على التمرد ، باستنق على سريه لمركب عند أول مبدء

على أن الأمر كان هبب على من صنعوا هذه القواعد ، فهم مروجو القواعد
ومسرو السور ولعبد واسحارة لسو من صمبهم وبالدلي فهم لسوا من
ضمن لأقر د الدين ييمنعون بصره لقانون الدولي بل لم يكونو يصنعون ذلك
لقانون ، صصيح قد مصر لهم القانون ادوي حين لمقارية ، فجثة الفرد لمعرف
به تسوي عشر من حثث لأخيرين ورفقات الفرد الدولي يسوي مئث الأسرى
من المقومين الخارجين على ذلك لقانون

من أول هذه اسوفائح ، وقائع تؤسس عليها لأعراف لدولة انضحت خصوة
لفهيم وخصوة «الفانور» وصديقي الفودين فالقول الإبصالي «اسي سيسير
صصع لفدور» أضحي مثالا وكان ذك مقبولا في ظل مجموعة لسيطرة على
لنظم السياسية الداخلة وكان ، سققرارها وفعلتها مدعاة لمد سرباها على
لعلافة المباشرة بين الدول المتجاورة وقس في فترة ما حق هذه اسور في
لاسيطر فيما ورء حدودها ، وتقسم هذا الاسيصر وكان القانون لداخي لا
سمح للدولة أن تسجر أفرادها أو تنهب حرمبهم ، لا أن لقانون الدولي كان
يسمح لصابعه بسرقاق الأقر د خارج نطاق الدول و سهاك حرمبهم وأسابهم
مداموا لم سحنوا دائرة « لدولة » ، مدام هذا المفهوم الحالي لم سسغ عنهم
لعدم ، لاعرف بهم كنوله فهم ليسوا مواصين لدوله لعدم قيمها بل هم أهلي
والأهالي أقر د راشدون برون عن بعد ولكن بدون حقوق دويه وقانونه هم
أقر د ، بل صصيح وكنهم عبر حثثين على هذه لصفة التي تجعلهم محر
عبر هي لقانون لسولي

لم يعد انقلبه والسفينة هما الوسيلة الوحيدة للاتصال

بحر عن لحيد البحارى اسكة الحديد لقطر و لسياره وبخت لعجلة بالمعنى الحرفي والمعنى المجازي خير التعمير بين الافراد فالعبيد اكنفوا بالآخر، وحرية الحركة، لمحدوده إلا أنه كان من المسموح به ان يعامل لأجنبي وهو ليس حراً وليس عبد، ولكنه أجنبي، على مستوى أقل من مستوى لوطني ومرت عده كان بوصف «بالساحر»، وكان بطارد للحرق وكان معيار الإقامة والحركة والحياه، هو انفائده مبه ومعيار المصرده والحرق، طرد الأجنبي وحرقه، لأنه عاجز يعالج الشعوبه، والسحر وأنه فاه لا فئدة من وراثه

وهكذا أفضب اكتشف اسرق والصوب العاريس المموءان بالأهواء الجسده والأبواب الشمة فكان لابد أن بصور القابول الدولي فاحترع إلى حاب القصر والسيرة عحلة اصطلاحية، مفهوم «لاستهلاك» وبانت لسول حرية التجارة وطرق، لنجارة اسولية وكان ذلك يعني فتح الصرق ولأسواق دول عائق وحبس الأهالي، ولس المواصين، على المعاطي ولو كان المعاطي سموه بضاء فعرف مناطق اسفود التجارة، وتقسم لأسواق، وعرفت الحروب التجارية ومنها حروب الأفسور وعرف الجيوب، ثق في جدر جغرافى لتحرير بضاعة أو خلق مسهلك أو بهب غسمة، فللبرغال حدن في بهد وهي، لصين، ولسملكه المحدة حبب أيضا فيها واليابان كذلك حيوب بأسلوب آخر وكان الحبب الأكبر نصف قرة شمال الأمريكتين، ثم هذه المقمين فيها ليشأ جيب عالمي يهيمن بعد فترة على العالم الجغرافى برمته، إلا أن الحبب الدامي، هو لحبب العثر في خاصرة الوطن العربي

و لو صغ على هذا النحو يعني قيام فواعد لحكم هذه الاحالات وهي قو عد لا بمس علاقات موطنين، هدك تنأ لهابون لداطلى بل به فواعد نحكم علاقه امواطين بالأهالي واستهلكين. وهم جميع متوحشون لا يملكون ثقافة وليس لهم فواعد متمديه

إدس صافيون لدولي لاشأ له بالأفراد أو علاقتههم في مكان سبانه، ولكن علاقته بالأفراد من نوعين، نوع منحور متالف منح به قدر من خدية ونوع من متوحشين كامو لا يسبرون اقوهر أو سفير واصبحوا لا يقيمون لقصر ولا بمكنونه ولا بصنعون سبارة ويحبون بها لطرف و لقواعد بصعها من بقم ويصنع ويميل من بهمن على وسنة الحياة « من بسنصر بصنع لقدر » بم بكر لإبطايون هم سادة فن السصرة في « الأمير » إسي « لقول لسالف »

سبان إدس أن يكون للأهالي إدس أضحووا متوحشين، دين أو ثقافته أو بقم محكم لعلاقت أدخله والخرجة سبان إدس كانت هناك بوبه أو كوفوشوشوسه أو إسلام ، أو حتى كنيسة شرفه، فالنظم لها مسفر واحد أو رب العربية وما حري محر ه حيث أصحي لدين نفسه كنيسة أو كنيسة مستقر فيهما وإن شأ هذا سن حارح بصفيهما الحعرافي، ولا يسمح لصاحب الدين الأصبي بالصلاة والصوم والروح والطلاق على دين مسحه يسمح له بالصلاة والصوم والروح و لروح و لصلق على دين كنيسة روم أو كنيسة كوتريري أو غيرهم من كنس الغرب¹ أت مسيحي ولكن لو بقيت مسيحي شرف فأت من الأهالي ولو كبت من الأهالي ولم يكن مسيحي فأت من لهمج، ولو كان دين من كان لك دين اخر عبر لمسيحية فأت إرهاسي ويعترف لقانون الدولي هي جرء منه أن دم في هذه احدة قد يكون مباح وأن قو عدك الدينية قد لا يعرف بها ويحب بقويمها فلا روح من مثني أو ثلاث أو ربعا ولكنف بواحدة على لأقل لا يستفر بهن حميها هي موصن اقوهر، ونزل م فاص عن وحده في مكان ابوحشي والنفر دى لشخصة الدوبة أن يمارس العشو مع وحده أو مثني أو أكثر من لأربعة وعى شوطي البحر عارما كما ولدته² منه ولك أن يمارس الشدود إد هو مباح ومن شئت عه صبم واسماع قواعد دينك فيه، فابرم مكبت لا يارحه³ أم لعفب عمر و حد و إد لا يؤلم الإعدم أو الأسر الصوب لأمد « الأرهاسيون » من شرق، فإن القرع بالعص سمرهقين الدين يتعاطون انكيف مسعاه إلى الاحجج ويرف

البحر

نالت ما صنعه الصريق حديدي ولسيارة بالعلاقات بين الجماعات وقسمها
دولا واهالي وأسوها ومرجع ومرجع ومكان للحروب

وكان الفصار والسيارة يقطعان الكون في حول وبتركب الأثر في العلاقات
بعد تحبال ، إلى أن جاء المنصد والصدرة ثم الصاروح وم هو أحد مدى من
الصاروح إذ جاء النش والإرسال الكوني، وصار الناس يعطرون على صوت
، لنذيع ومريق لتلفز، ويتسقطون احبار لأفراد في بلادهم وفيهم ثم هي بيوتهم
ومحاديح يومهم ولقد فكرت المجموعة الدولية في أن ينظم هذه البيوت والسنس ،
ويكن المجموعة الدولية ذات الاسم لارتان منقسمة إلى الذين يمكن والذين هم
مدفعون والناس لا تسمع للمدقع صوتا إلا الصرخ ويسمعون لمن يسبحر مهم
كان هذا القول هامس ولربما هتف هتف بالناس أن اسمعو وعو ، فإن صموا
ادانهم صرقوهم بالمدق ثم الطائر ت، حتى فتلوهم، هيا كن بهم عرق ينص
رصدوهم بالمر لصناعي، ثم سمعوهم، صوت وصورة، ما يريون ونس كن
من الأهالي في موقعك هلا رلت حتى في زمن الصواريخ والأقمار الصناعية لم
تحرك ساكنا ولم يصنع سيارة أو قطعة لعيارها وربما لا يحسن حتى تسييرها
و لفاعة الجديدة أن علمت أن تسمع وطمع وتعد، وتكون هي اصف صف
يحكمه القانون لدولي والعرف لدولي

وما من قانون في هذا العالم إلا وله محاكم وبور لمحاكم أن تطبق القانون
على من حالف أمره، أو عثا عن سره والمحاكم هي حاجة إلى قضاء وأحكام
القضاء في حقه إلى فقهاء

وسبق لي أن أشرت إلى أن من يمل « لمصطلح » هو الذي يملك سر كنهه
وهو لذي يملك تفسيره ومنذ جروسيوس كان لفقه هي القانون لدولي حكر على
أورب وكن الاحتكام إلى شرائعهم وإذن فلا بد أن يكون القضاء منهم ولا بد
أن يكون له لفاصي و لفقه من بين لعنهم، ويكون ما يقن إلى لغات أخرى
حرفيا عالما مرتاحهم و لفصة لنسوا ملائكة أو مرسلين ، وهم أثناء
سعيهم وصنع ثفهم وهم عندما يصنرون حكاهم يعوبون في إقرار ما

ورد بها إلى محروبيهم فير حباحوا بفسدرا فإن ارجع إلى قضائهم، بل ريم إلى أحكام محاكمهم اس حلية ومن حشاحوا تحسلا لما أصدروه نولي ساؤهم هذ الحيين وما على القائمين عى شؤون العلاقات لدولية في لعام لجغرافى لأحر، عام امواطين وعالم لأهالى، إلا السمع واسدعة بل إن تشكيل احكام لدويه (و عى هذ لمحاكم ومجال لتحكيم) بشويه احلل ههو إلى كونه مشكلاً من أسنده وبعض اللاميز يعصى قو عد بلعات مصورة عسيرة عى من لم يلق عى درس وفقه، يسر عى قواعد لإحر مات يحتلف احلاف كملا أو في جرء كبير مهب عن إجراءات المحاكم في غير لمحاكم لأورسية، إلا كات هذه لإحر مات مسحا لإحر مات تلك لمحاكم

وعندئذ لا بحور حنى استسؤل لمن يكون الرأى عد الم دله ولمن يكون لصوت عد إصدار الحكم متى له يرب ولمن بوجه ٩' وعى من يكون لتعير' لا عى مثل هذه الاستفسارات فسهايه لطاف المحاس وانهيئات لدولية، وشئها غير حفى ولا هو مسعص على الإلراك

دس قد يكون نهيه مطاف هي هذه اعجالة ولا د عى للاستطر د للبحث عن دافى لبريات على اعطاب السلاف لإشارة إلى بعض منها كان ذك نهاية المطاف ويداييه لمن شاء يسبصا

إلا أن المعضيه نسقى مابقى هذل فارق بين إسار وخر، مادم لذير يستصرون وصبا إلى نفر القدم وسيصلون إلى اقرب اسى يليه لأنهم بشر هي بلد بهم وأما الذين كبوا عبيدا، ثم محميين و مستعمرين، أو إرهبيين، فسبقون في بقون لدولي بدون عذر ف بدون بولة، أي بدون حمية إلا ما ندر وبهوتهم لعصار ولسارة ولا يعرفون لصواريخ، وريم وصلهم من الأنباء م كان قد قدر، عن طريق لشعاع اسى بعبر الافاق والقرون

المعضيه أن الفاتون اسوي لا ينصر إلا إلى الإنسان ولا يعرف إلا لدوة لإنسان واهرب ارشد ندي يرى عن بعد لاد أن ينصر إسانا، فإن صار

كان له دور، ولم يصير له إلا مكان في موقعه لئلا يحضر في وبين البشر لمشركين له في الموقع، ينمنع بحرية وصفه واستقرار بقرص كينته لإساني فالقنون «لدولي يعرف بالفرد متى صنعت علاقته لئلا حيه منه إسبانا

بقى أمر أخير

أين نحن من هذه المعادله^{١٩}

ابن حزن وابن بروجون «العولمة» يدانون بأن العالم قد أصبح قرية صغيرة^{٢٠} مع العالم لذي نعيشون أصبح قرية صغيرة، وجميعنا لا ربا من «الأخر ش»، رباب هذه القرية صار من الذي ندخله لا مكان فيه حتى لأوئك الدين كانوا يدعون بالأهالي أو لتوحشين وأصبحوا الآن بسمون إرهابيين^{٢١} لا مكان لهم بين سكان القرية، مكابهم حرجهم تحكمهم قواعد لا نرقى لأن تصير عرف في القنون اسولي

ولكن ما هو السبيل

لنعد إلى لقون الذي ينمشون عليه «من يسيطر يصنع القنون»، وإن فلابد من سيصرتنا وبشكل فعال على مكاسانا الداسة وأن نتخذ الإندع حرفة وهما لا بد أن تكون لنا قواعدا التي نطبقها بيننا وأن تكون عادلة غير جائرة ثالثة وليس منقلبه نسيهدف المصلحة ولا تنوحى الانعام وأن تكون للجميع وليس للخاصة أو لمحتوظين الذين بسمون بحوبهم إلى القرية الصغيرة.. وأن تصنع الإنسان

فقد بطريا إلى الآخر فإن علينا أن نضكم إلى قواعد من صنعنا هدفها إبعاد مكان لنا مع الآخر، غير حاصعين له وغير معادين ولا نأس، لا بأس أن يكون مجاورة قواعد لبقواعد الآخر بيننا ت الصلابة ودات انهم ودات لاسفمة، وأن يكون هدفنا ان نضنع لها نقيبا من شرائع ومن عراف وأن تكون لهم محاكم.. وأن يكون بها قصده ولهم سدة من نفقهاء

ليس مكانا أن يكمن بصورة خفية ولو برسا وراء من صنع غيرت ومن
يصممه فالصنع واسخ يصنع بهما لأحرون لأثوب

ويوم يكون بشرا أسويا بعلاقات منصبطة، ويكون بنا صنع مبدعون
مخترعون عبر مقلدين ولا تُع، يمكن أن نجد مكانا في لقرية لصغيرة التي
يحدثون عنها.

ولا فسمع وصاعه و لطريق إلى الصميم مفروش بالو يا لطبيه وبأحكام
الفيون الدولي

وبعد

هذه ليست دعوة لعزله ليست نداء لنحدى لأوضاع ولأحكام لدوليه ولكنه
دعوة لفهم نداء لتعلم مع المجتمع الدولي على أساس عقلي وواقعي

ومهم كانت الظروف، وسوف يكون هي مكنيا إن صيرت وصايرها أن نحلق
قواعد إقليمية مستمدة من نرات المصفاة وما جاورها، صدة، يمكنها أن تصبح
دوليه يمكنها أن تشكل إعطافا في مسيرة القابول الدولي

والفرصة مواتيه فالعالم مقدم على قرن دولي جديد، وربما كانت يد يته بالنسبة
إلى محاولة المساهمة عن فهم هي عادة نصيم لعلاقات الدوليه بمسوى جديد

بين توجهات السياسة العالمية ومنطق القانون الدولي

محمد الحبيب بخوجة

مازلت أذكر أن موضوع اسورة الثاينة لأكاديمية اممكة المغربية برسم سنة ١٩٩4 م، كان

«هل يمكن للبلاد الغنية المصنعة أن تلزم البلدان المتنامية بافرار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان دون أن تقدم لها هي الوقت نفسه المساعدة لتوفير الصروف الاقتصادية لضرورة تلوع تلك العباد؟»

به سؤال يصع أمانت قصبة من أهم قضايا الساعة، يحثنا على البحث والنظر ولأمل والدرس وتقديم ما يجمع عن ذب من ملاحظات أو قترحات تحلي الأمر، وتدير اسئس، ونفترح حلول

وهذا السؤال يشف عن واقع، ويضع مشكلات، ويقنصي بالضرورة، لإحابة عنه، لوقوف عند علة مسأس من سها

مادئ لقانون لدولي لمنعقه بالعلاقات الدودة وبالنعون بين لدول، وهها لمشق الأمم المتحدة وهو ما تتحده فاعده لبحث موضوع بني حترابه

وأما بقية المسائل فهي لصور اسلانة للموضوع

الأول الديمقراطية وأنواعها بين النظرية والتطبيق، انتسب لها في العصر الحاضر والحرص على عالمها

الذي حقوق الإنسان بين الأمم والشعوب وكفله تنظيم السياسة والدول لها

ثالث، سميته ومصنعاتها في الدول لتأمية، ومدى تمتع هذه الدول بقوة التصنيع لها، من أجل تحقيق التنمية والتوسع بها إلى غناها فيها

أ وفي المجال الأول تعرضنا لقرارات منظمة الأمم المتحدة وبخاصة قرارها 2625 المعروف بـ «الإعلان عن مبادئ لقانون دولي للعلاقات الدولية» الصادر في 24 أكتوبر 1970 والذي ينص على مبادئ سبعة وقفها بشيء من النبر وتفصيل عند الأول منها وهو مبدأ «مسدع لدول في علاقاتها الدولية من التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامه لإقليمه أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي نحو آخر يتناقض مع مفاصل الأمم المتحدة وقد أصبح هذا مبدأ محورا أساسيا لعلاقات دولية بعد بقاء الحرب لئلا يند

وهو بفضلي كما هو واضح بحريم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها خصوصا إذا كان هذا العرض مع الشعوب الخاضعة للتنمية الاستعمارية من حق تقرير مصيرها ومن الحرية والاستقلال وهو ما نص عنه لقرار في الند الخامس منه وقد ظهر لهذا مبدأ أثر تجديدي هام يمشي في عمليات بعض السلم التي سعت محالاتها لتشمل سيطرة من الفشادات والمسؤوليات التي تحللها الأمم المتحدة في سبل حل النزاعات بين الدول بطرق السمنة

ووفقنا أيضا عند الثالث وهو مبدأ واجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية انتميه لدوله فوفقا ونفندا للميثاق ورغم اعتبار هذا المبدأ فعدة أمرة من قواعد القانون الدولي، فقد جعلته الدول العربية موضع نقاش وجدل، مقلته من أهميته وذلك بحكم الانحدار الإنساني لحديث القانون ودمقرطه، ولا سيما في مادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية

و ملاحظه أن هذ التعير أو التحول في المواقف لبي يسمح لمجموعه لدوليه بالندرج في حالات انتهاك حقوق لإنسان، لم يكن محس إجماع من دول لمنظمة إلا في قضيتي الاستعمار والمير العنصري ورن مجموعته من الدول وبحاصه من العالم الثالث ما برآل تمناع فيه ونرفضه ويدل هذا دلاله وصحة على أن مبدأ عدم التدخل في لشؤون التي هي من صميم ألولاية القوميه قد مسه بطويع بالغ خصوصاً في التصرفات الدوليه لقائمة، إم على المجالفات السياسيه، وإما على مراعاة لمصالح الخاصه ويشهد لذلك اختلاف الموقف الدوليه اليوم إر ما بحري بين اليوسعه واصرب بدوعسلافيا انقيمه

م. المبدأ الرابع فهو مبدأ وحب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً لميثاق والقرار 2625 بدعوى مفصلي هذا المبدأ إلى وجوب إقامه تعاون شامل في لمبادئ الاقتصاديه والاجتماعيه ولتقافيه، وهي ميدن العلم والتكنولوجيا بين لدول متقدمه ولناميه، كم بحث نصاً على لتعاون من أجل تشجيع التقدم لثقافي والعلمي على الصعيد لدولي وكث من أجل تعير النمو لاقتصادي في جميع أنحاء العالم وخاصه في اسلار لناميه

وكما ملاحظ لنوم نغيث العمر بهذا المبدأ هي المجال اسيسي وحده، وترايد اهتمام الحكومات بالقضايا السياسيه الساجه، في حين نفى المسائل المتعلقة بالنميه أقل حددا للطفات ونصدا لتراي العام العالمي وبذلك رعم إعلان مديا 4 5/ 1993 الذي بصرح بأن المؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان يؤكد أن الحق في النديه حق عالمي ثابت غير قابل للتصرف، وهو يمثل قسما مكملاً للحقوق الاساسيه لشخص الإنسان

واما المبدأ الخامس فهو مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها، وجهه في تقرير مصيرها بنفسها ويقضي هذا، لمبدأ بإقرار حق الشعوب في تحديد نظامها اسيساسي بكامل الحريه ومن غير تدخل أجنبي. وهو ما أصبح، رعم عتراض ابقانون لدولي لكل دولة بهد الحق في حيدر وتحديد صيغه نظامها لسياسي وشكله، معرض لمراجعة والنحوير واصعظ أصحاب من أجل اتباع وجهه معينه ومنهج محدد

ولابد لسانس هو مبدأ مساو ه في السباده بين الدول وقدره ههههه
 لقانون الدولي بهذا مبدأ، وعبسه فيرلي حجر لراوية لشبته والمبدأ الهيكلي
 المتمر للمجموعة الدولية ومع تصبص لقرار على العبصر لحققة لمساو ه هي
 السيادة وحبوب اعبارها، فبن طائفة من رحال القانون ذهت إلى أن مبدأ
 المساواه هه يقوم على فكره افدر ضيه بحه خيالية تنافى مع الواقع ولأوضاع
 القائمة ومن ثم فهي يصح بسدها واستبدال غيرها بها حتى يقي التصيم الدولي
 تابنا عبر مصطرب

2 وفي الحال اثنى، المعلق بالديمقراطية وأنواعه وانتشارها والحرص على
 عامينها، عرفها بالدوله وباجتمع السياسي، ملاحظين مترج شحص الحاكم
 بالسلطة السياسية هي مصر الفرعونية وعد لرومان، وفي الأمراطوردت لشرقة
 لريمه، وانفصالها عنها انفصالا تما في لاجتمع اليوندي، ثم استمير الواصح
 من لحكم والسلطة لسانسة، حس صبح احاكم أدة ممارسة لسلطة في
 البلاد وممثلا لدولة

وقد كات ههه لترتبت وم يتبعها من نظم وقوانين تخصع إما لقوه احكم أو
 سعادات ولتقليد، وم للعقائد السبده في تلك المجتمعات أو بلآء والفسفاب
 الى تولدت عنها مباح ونبارات حكمة مصتلفة، وبفسر ذلك تعدد أنظمة الدول من
 اقدم العصور إلى اليوم في أصراف المعمورة

ولمن من المعبد ههه أن تقف عبد بظامين بارزين أحدهما اتصحت معاله
 ووصعت قواعده واسسه من خمسة عشر قرا، ولد مع الإسلام وجاءت به شرائعه
 فهو يحكم البلاد الإسلامية، كلها بمقتضى دستورها، من أقصاها إلى أقصاها،
 وهو نظام لشورى المتميز

ونابهما ما عرفه فلاسفة الوبس، وتمد وجوده إلى اليوم متأثر بم مره من
 عبرات، وحكمه من أشكال، وتولد عنه من مذاهب وبيارات، وههه نظام
 لديمقراطي.

والشورى أصل مشروعنة لولاية العامة على الأمة وهي حق لها، كما تجب على الصفوة المختارة من أبنائها عند اختيار الحاكم أو لإمام الصالح المناسب نظروفها، وينتهي لاحتيال بالبيعة لخاصه ويسعها البيعة العامة من سائر أفراد الأمة

وتكون في محال التشريع في كل لقضاء المستحقة التي لم يرد منها من انشراح بص فطعي في دلالتها، عار عن خصوصية الزمان أو المكان أو الحالة أو الشخص وأنها في حد احوال ليسوا اجتهدين أو لحكام وحدهم، من هي أيضا لغيرهم من ذوي الكفاءات التي تتعلق بجميع شؤون الدولة ومجالاب الحية، وبخاصة بالمليدار لاجتماعي

وقد بقبت الشورى في الفقه الإسلامي مبدأ مقروا وعملا حاريا مرنا يخضع لتصورات الأوضاع والظروف ويلاس جتمع الأحوال، فلم يقده علماء الشريعة ولا لفقهاء بسحديد شكله وطريق القيام به، كما لم يحددوا نوعية الحكومة، وإنما ردد ذلك في كل عصر وفي كل أمر إلى أهله من ذوي الحر ولعقد وتكون الشورى خاصة وعامة بالنسبة للحاكم، وتتمثل في هيئة أو مجلس بالتعيين أو بالانتخاب والمراعى في أفرادها أن يكونوا من ذوي الكفاءات لينوبوا بحق عن الأمة، ويرعوا مصالحها، وينطقوا بسانها

ونستنتج من هذا لعرص المقتضب أصول الحكم الإسلامي وملامحه، فهو كما وصفه بعض الكتاب حكم ديمقراطي يعتمد تشريع إلهيا في ثوب الأحكام، ولا يتفق في دلالة من أي وجه مع ما كان عليه الأمر في المدييات القديمة التي جعلت للحاكم قدسة عيا باعتباره من طبيعة لآلهة، كما عتبرته طائفة من المسيحيين يسابا بوعده لسلطه بتفويض مباشره وهد ما يعبر عنه بالحكم النوفراطي وتلك دلالة وهو غير موحود في الإسلام، لأن الحساب الإلهي في النظام الإسلامي يحصر فقط في محال التشريع لجعل الحكم له وحده، وذلك الترم بالآيات الكريمة لكثيرة ونطسفا لما قررتة نذكر منها ﴿وَأَرْسَلْنَاكُمْ بِالْحَقِّ﴾

ولأن الشريعة الإسلامية لا تحصى بالسبب أية هيئة أو جماعة أو طائفة، كما لا تعرف الإسلام بوجود هيئة دينية مثل ما هو قائم في الديانة الكاثوليكية

ويذا كن نضام اندمقر صي لنوم بفرم على أساس لفصل بين اسلطة لثلاث معب شعياف لسلطة لسفذي في فواع الفقه لإسلامي لا تآبي الاخر بهذا المسب عى خوف لاعداء على الحرث، أو بوقع عمال الهوى والعرض

وفي نضام الشورى لأمة هي صاحبة لسلطان هالحاكم يستمد نعوذه من لبعه وهو مسؤول أمام الأمة ببشر مهامه ويمارس سلطانه نبابة عها لكن تلك السيادة استم بها للأمة، وهذا السلطان ابحول من قبلها الولي الأمر معدار ع الأمة ممثلة في أعصاء محسن الشورى أهى لحل والعقد لا نصل أن نضع شريعا حسب هوائها ورعبتها، وإنما هي مقبدة في ذلك بالكتاب واسسه ومبسئ الإسلام لعامة واحكم في الإسلام محدودة سسلته باحدود اشريعة ومن حق كل فرد أن ينقد بصره إذ كان فيه حروح على لأمانه لسي حطبها

و لحكومة الإسلامية حكومه دسبورية بوضع في تصرفتها لمنوعة وفي علاقتها بالمحكومين لسياسة الشريعة، ولأحكام تي يضعها أهى الحل والعقد هي المجلس ونظام الإسلام حريص على رعاة الفرد والجماعة، مرعاة يوفق بها بين مصالح بطرفين فلا يقدم حقوق الفرد على حساب الجماعة، كما هو الشأن في نضام لديمقراطي العربي، ولا نضع شخصية الفرد وحقوقه بصرف كل العناية إلى الجماعة بويه، كما يفتصي ذلك المنهج لاشتركي وبهذا لاعتدال تم لقضاء على سميذ العنصري والطبقي، وكفب الحقوق

وفوام نظام الشورى في الإسلام، من أهى الحل والعقد، حرية لرأي والنعبس والحرور والبذل باني هي أحسن، بوهسلا إلى تحقق مصالح لأمة ورعايتها

أما النظام اثنائي، وهو لنظام الديمقراطي، فهو الذي بخصص الحكام للمسؤولية أمام المحكومين بمقتضى ما منحه اندسبور للأمة من سيادة، ويعطيه لأقردها من حقوق

وتفهم الديمقراطية نضمها على مراعاة الحقوق والحريات العامة، فخص عليها دور في الدستور، ويصدع بها في الإعلانات، وتشتتها ويؤكد في قرارات الصادرة عن أجهزتها، وهي المؤتمرات التي تحمل شعارها، والانعاضات والمعاهدات التي تبرمها وتركز على المساواة لسياسية النامه بين الناس وفي سائر الحقوق، وتتحدثها دعامة لنظامها، وطريقا لمقاومة احتكار أية طبقة من طبقات الشعب للنفوذ والسلطة وقد يظهر هذا بوصوح في ما يعتمد منه من جهة في الانحيازات المختلفة من شروط وصوائف، وفي ما تحرص عنه من جهة ثمة بعض الدول من تمثيل للأقليات السياسية والأقليات اأدبية و لعرقية في هيئات ومجالس تقرر حصصها، وتحمي هويتها وتصور حقوقها

وهي سبيل إقرارها لنظام وإشاعته في الدول سامية تعرض الحبيب السبسي وكذا البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان المعقد في فيف (لفسا) سنة 1993م، إلى اشكيب عى أن الديمقراطية تركز على ردة الشعب المعبر عنه بحرية، والمحددة للنظام اسبسي واقتصادي والاحتماعي والثقافي اأدي ينشأه، وعلى لمشاركة الكمله في مظاهر اأياة الاجتماعية واعتباراً لهذا من رعاية وحماية حقوق الإنسان ولحريب أساسه وحمايتها، في المسوى لقومي واسولي، ينبغي أن يكون عالمه ومنصفه من غير قيد أو شرط وعى المجتمع اأدولي توفير الدعم والرعية للديمقراطية والنمو، واحترام حقوق لإنسان، ولحريات الأساسيه في العالم بأسره

لكن إطلاع هذه الآراء مع ما تصوّره من نجاحات، وتتم عنه من تعبرات عمقه في مفهوم الديمقراطية وتطبيقها كلها في مجال اأحاد القرار، لا يجعل شئت منها يرتقي إلى قاعدة قابضة تسمح للمجتمع اأدولي بتجاهل مبدأ من مبادئ ميثاق المنظمة الملحق بسيادة الدولة ورغم ذلك فقد حصص التدخل في فصاها ثلاث شائكة مساواة الأوبى تتعلق بموقف لمنظمه من الانعلاط السبسيه، ولتأبيه ترنسها لعمله اساعده في الانحيازات التي تنظمها الأمم المتحدة، والثالثة تنصل سياسة صندوق النقد اأدولي

وإن على الدول الأقرب قدما، والتي بحرص على تحقيق النضام الديمقراطي وعلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية بما فيها جمع من لنيل الإفريقية، أن يحرص على مساعدة المجموعة الدولية بصورة يمكنها من تجاوز العقبات وبلوغ ما تشهده من ديمقراطية وبنمو اقتصادي

3- محال حقوق الإنسان بين الأمم والشعوب وكفائه النظم السياسية والدول بها

لغة من المفيد، قدس الحديث عن بصوص وموثيق حقوق الإنسان أن يستحلي بعض الاختلافات في لفهم والتصوير تلك الحقوق، إذ هي أسست إلى مصادره، أو تأمل لباحثون معاييرها، أو أن يوا التحكم فيها بالزيادة و نقصان

فعلى أشرف أسماوية وخاتمته الإسلام، عرّف فقهاء الحق بمعناه العام بمعاريك كثيرة أحلاف وأوصحها قوبهم «الحق مصححه ثابته للفرق ولمجتمع و لهم بقرره لشارع الحكم» ويحد هذا الحق بين وتفصيلا في قوس أخرى هو كلف أنه لشرع وطلبه من الناس لمصححه بعضهم بعض سوء كان الثبوت أو لطلب على سير الزوم أو الجوار

وسعدد حقوق الإنسان بتعدد مصالحه التي قم على رعايتها الشرع، ومبها به واقتضى من لخلق الوفاء بها إم على وجه لوجوب والإلزام أو على وجه الحواز والإناحة وهي عدهم على درجاة في الأهمية لأنها تحنف بين ضروريات وحادثت وبحسينات

وهذا البصور والفهم لحقوق الإنسان كما ستقر عند عماء الشريعة الإسلامية يعابله في هذا لمصر تصور وهم حدسان لها، بقومان على حمه من، ببطرات انفسية المنجزة

وإن بين ما حدثته الشريعة الإسلامية لحقوق الإنسان من و حدث وحقوق بين لناس، وبين ما صدر به لإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10/ 12/ 1948 بقرت

طوبية ممتدة وقروبا منسوبة، صهر فيها بالصنع الظلم والبطالم بين الأفراد،
و لصراع والفن بين الشعوب وقد حاول الحكماء و لعلاسعة وأهل لديانات
و لمفكرين أن يواحبوا كل هذه النجاسات بما يحفظ على الإنسان كرامته، وعلى
الامة سلامتها، ويشتر بين الناس حملاً لعداة والمسورة والحرب

وهذا بذلت جهود كبيرة منها وهاب ندل على ما يفتته الإنسانية جميع من شعور
بالخطر وعسبة بالاصلاح و لنقدم وهو ما جعل الشعور بدت يرداد كل يوم، و لرعه
في تحقيق نتائج الاصلاح و لعائلة لأحوال لحنمعات يتسع النوادر بها. فبعرر
ذلك ما نجده من تدابير دألية محلية، وخطوات كبيرة دولية، وجهود إقليمية وجهود
عير حكومية كلها تنسر الوعي بحقوق الإنسان، وسعد الإحراب والوساس لكفلة
بحفظها ورعاتها في كل لطروف والارمان

هإلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عدة مواثيق وإعلانات منها إعلان
لقاهره حول حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن مؤتمر وزراء خارجيه لدول
الإسلامه في 8/8/1990م.

ومن لفضايا التي شعلت الفكر العالمي الحر بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق
إنسان قصبه لاعتراف بحقوق الشعوب التي أصدرت منظمة الأمم المتحدة
شئتها قراراً خاصاً في 12/16/1977، بنته مصمة الوحدة لاهريقية في اجتمعها
بنبروبي في شهر يويو 198، ثم قصية حقوق إنسان اجماعية التي ظهرت من
حديد بظهور الأقليات القومية في أوربا الوسطى ولشرقية.

ويسب فسل العديد من دول لعالم في ممارسة الديمقراطية واحترام الحقوق
والواجبات التي يملها الإعلان العالمي تحت الدول العربية، في مناسبات كبيرة
منسوعة، على دعو هذه الدول إلى وحب مراعاة حقوق الإنسان الأساسية
والحريات العامة

ونحذر الإشارة هنا إلى اسحول الشاسم الذي يشهده المجتمع الدولي بأكمله و يمثّل في السعي إلى إحلال لجانب البشري في محالات بم يكن و ردا فيها من قس، لأنها ظلت متروكة لليلة أو سور، نحتهد فيها بحسب مذهبها سياسي والإيديولوجي، ويقدر إمكانياتها وما يقتضيه مصاحب هذه الحقوق الحسيدة المبحوث فيها اليوم، والتي يثيرها المجتمع الدولي من حين إلى آخر هي حقوق التنمية والسلم والمحيط، وراث البشرية المشنرل، والمساعدة الإنسانية، عند وجود الحاجة لسياسة إليها

4 - محل للتنمية ومنطلقاتها في النول التنمية تعرض لدول للتنمية ككلها، عند التفكير في التنمية والخطيط لها، مشاكل لأحد لها، ونفترق الآراء، ونختلف الموقف لحل المشاكل الصعبة المستعصية فمن داع إلى تقديم التنمية على منع الحقوق المدنية وأسبسيه للمجتمعات المختلفة، ومن مباد بموثير الحرية ويمكن لدس من حقوقهم لسياسة ولسياسة وتقديم ذلك على السهود التنويه

ورغم اختلاف وجهات نظر بين لتيارين المتقدمين في التنمية شكلا ومفهوما وبسبب اختلاف انشائين على التنمية من نول بمفردهم أم بمشركه شعبية، وبحهود دانية داخلية أم برعاية احسية ودعم خارجي من الوضع القائم الحالي في أكثر نول العالم انالت ليحس تلك الدول وشعوبها شاعرة بالنحر و لبحف كلم عريت نفسها بالدول لمقدمة والشعوب لمصنعه

هد ولا يمكن مواكبة لتصورات الحضارية المعاصرة ولا لعرم على لإسهام في بائها إلا متى سارت دول العالم الثالث، محررة مكاسب مرموقة في محال انتعير والتطوير الشاملين للمجتمع بكل فعاليتيه وتكوينته، وسادة الحاجات الأساسية لأفرده، بالغة بهم حدّ لسيعة وإرفاقهنة ولا يتم ذلك في هذا العصر إلا بتصديق مبدأ واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقا للميثاق

كما أنه لا يسسى لدول لعالم الثالث تحقيق هذه الأبعاد إلا إذا انسمت للتنمية لديها بالشمول، فاصوت على امحالات المتنوعة المختلفة كالسيمة الاقتصادية، والسيمة الثقافية، والتنمية الصحية والسكنية والإدرة والسياسة، وامتدت لتضم إلى ذلك الجوانب متعددة الفردية والاصماعة

وبتضعف لاهتمام اسيومي في كل مكان بالنممة الاقتصادية والاجتماعية وبحث سبيل وطرق تطويرها ومن اُحسن هذا العرض كانت اسعوه المنكه الساميه لرائدة التي يادى بها حلاله الملك المعصم لحسن اثناني بعدد أول قمة فنصاديه لشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالدر البيضاء فيما بين 30 أكتوبر وفانح نوفمبر ١٩٩٤م

وكان لحامل على قمة هذه القمة الاقتصادية الافليميه تربط المصالح ووحده لأهدف فيما بين شعوب لمنطقه ونولها، والحاحه الأكيدة إلى نمو اقتصادي مثير ونحسين ميموس في حبة شعوب المنصفه وأنها

وهكذا عكف المشركون هي، المؤتمر على بحث تطوير المريد من الاستثمارات في داخل لمنطقة وخارجها، مؤكدين على حرية تبادل البصائع، ورأس المال، والبند، المعاملة عبر الحدود وفقاً لقرارات أسس، وعلى قيام تعاون تقني بين مختلف لأطراف يخدم المنصحة للشركة، وعلى وجوب الاندماج على الاقتصاد الدولي وقيم مؤسسات مدسنة سبهوص بعملية لتقاعر لاقتصادي

ولسوف تدعو هذه المحوية إلى جمع الطاقات والقدرات، وصرف الجهود لمعاونة الحيرة، من اُحسن تنمية تنمية بهذه الربوع، تتبعها بدون شك محاولات مماثلة في مختلف المناطق بالعالم انالاث

من ألقاظ الحضارة في الأندلس والمغرب كلمة «ظهير» مثلاً

محمد بن شريفة

موضوع نُظُم و لرُسوم من الموضوعات الكبرى هي كدسه اسريع، ولكن بناوه بأسلوب عصري ومدهج عمي شيء حديث في كتابة التاريخ الإسلامي عامة، والتاريخ المعربي خاصة، بل إن تناول هذا الموضوع عندما ما ير ل محدوداً، وما يزال في حاجة الى عمل يتبع تصور يضم لدولة المغربية منذ قيامها الى وقتنا¹، وبطرسُ المدة السارحة لمساعدة على إنجاز هذا لعمراً أصبحت موفراً ومبسرة وقد ك الأستاذ لصيف/هوبكنز Hopk ns لأسناد بحامحة كمبرج طبع أصروحتة هي هذا لموضوع سنة 1908²، ونرحمها الأستاذ الصديق/أمين الطيبي بعنوان «النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى»³، وهذه الأطروحة حصبة بحث علمي دقيق ومركز، وكان يمكن أن تكون أكثر عنى وأوفر مادة لو أن صاحبها تمكن من قراءة مجموعة من المخطوطات التي لها صبه بالموضوع⁴ ويعتبر كتاب «العز والصولة» في معالم نظم لدولة لشريف النقيب مولاي عبد الرحمن سريدان عملاً رائداً في هذا الباب، وقد قام زميلنا الأستاذ/عبد الوهاب بن منصور بوقوف على إخراج وصحة مع النسخة له والتعليق عليه، ويقول الشريف النقيب في مقدمة لكتاب نصه «وأن نصم وحد رته الدولة، دت العز والصولة، همد احترته لعارته، وحدته وصرفته بالبحث وأهميته، وهو موضوع مع شدة الحاجة إليه قد أعفله المؤرخون والكتاب، فما رفعوا عنه القدر ولا وصعوا النقب، ولا كشفوا الحجاب، حتى توهم الأعمار والأغرار أنه لم يكن لدولة المغرب نُظُم مقرررة ولا فواعد محرررة، ولا طرق في

الحكم والإدارة معروفة، ولا منهج في تدبير الملك مألوفه»^٥ أيُّ لهذه الفقرة لأنها صريحة في زيادة مؤلف الكتاب في يدون هذا الموضوع في عصرها وبلد، عبر أن قوله بأنه موضوع «قد أعقبه المؤرخون والكتّاب» فيه نص، هي كان يقصد من بخص الدولة العنوة التي هي موضوع كتابه فعل الأمر كذلك، ولا سمح لعوذ الحربة في هذا العهد، وما إن كان يقصد لعموم فإنه حكم يفتح إلى مراجعته ساقصيرها على بضم الكسبة ووحزها فما سي: إذ كنا لا نجد شيئاً يذكر مما قد يكون ألف في هذا الموضوع في زمن الأندلسه من مرور المؤلف فيه في عهد المرابطين واندلسه في عهد الموحدين قد يدل على وجود شيء منه قبل ذلك، وبسبب أن بعض الكتب ابواقده من اشترق كآب الكتاب لاس فنية وأب الكتاب لنبولي كان لها أثر في بشفه المؤلف هي بضم الكسبة ليدو به ورسومها في لعرب لإسلامي وظهره في الأندلس عند صاحب لعقد وعبره، ولب بضم سور ووبه في من لخلافة الأموية عموم وعهدا الخلفين الباصر والمبصر خصوصاً، ويدون ذلك بوضوح في كتابات المؤرخ ابن خلدون^٦ وأما في لعرب فقد برز اسم كذا قلب في عهد المرابطين، وساقصير على ذكر حالاته كتب في الموضوع وهي كتاب الإشرة إلى لب لإمارة لأبي بكر المرادي، الذي كان في خدمة الأمير المرابطي أبي بكر يحيى بن عمر، ولغة أول كتاب معربي ألف في بضم الدولة وقد طبع مرتين^٧ وكتب إحكام صبعه بسلام لابن عبد العفور الكلاعي، من كُتب أمير اسمين علي بن يوسف بن بشفين وهو مصوع^(٨) وكتب مبهاح لكتاب لأبي عمر السلمي، ويوجد منه نسخ حصة، ومما جاء في بباحية فوية «ما بعد في بي صاعد بر سنن هـ هذا لعصر فرأنته بر عى لفظ واحد لا يعرف بها بصل كيف يحاص به من فوقه ومن مثله و من بوبه، وقد قال أبو محمد بن هتية في أب الكتاب «ويُسَنَّبُ له أن يرل ألفاهه هي كنهه فبجمعها على قدر الكاسب و لكتب إليه وإن لا يعطى حسيب البس رفيع بسلام ولا رفيع لاس وصنع لسلام» فم رات هـ اكبار قد أهمل في هذا بعصر نشأت هـ الكتب المترجم ممهاح الكتاب، وبوبه على خمسة عشر باباً»^(٩) فهذه كتب هي قوبن لكتبه ليدو بية وعبره، وإلى حسبها توجد رسائل بيوانته

وغيره في جميع عمه كالقلائد لابن حاقان والدخيرة لابن بسام، او جميع حصة وهي مسعدة^١ ومنها مجموع رسائل ابن أبي الحصال أشهر كتاب ليون في عهد علي بن يوسف بن تاشفين^(١) ويبدو أن لمؤرخين أحدثوا أموراً كثيرة في نظم الدولة المغربية ورسومها، ومن هذه الرسوم ما يتعلق برسوم الكتابة الدبلوماسية، وكان من أثر ذلك تميز لنظم المغربية عن النظم الشرقية والأندلسية، ويحد عدداً من هذه النظم لدى من صاحب الصلاة^(٢) وعند الواحد المراكشي^(٣) ومن عبد المالك^(٤) وابن عذاري^(٥) وابن حنون الحد^(٦) وابن حنون الحفيد^(٧) والقفشندي^(٨) والبيروني^(٩) والعُمري^(١٠) وعبرهم من المؤرخين، ومما ألف فيها على حدة كتاب ديب الكتاب لأبي بكر بن حنون حد^(١١) عبد الرحمن بن حنون^(١٢)، وهو محصوطة بكتاب لحى الكناسة لأبي، بحاج يوسف بن عمر مؤرخ لحليفة يعقوب المنصور^(١٣)

وقد عني المؤرخون بحفظ السجلات ورسائل ولواتيق فكلّفوا بعض مؤرخيهم وكتّابهم بهذا العمل، ومنهم أبو عمرو محمد بن عبد ربه الجعفي^(١٤) ولعله هو جامع مجموع رسائل مؤرخيه، من إنشاء كتاب الدولة الموحية^(١٥)، وأبو الحجاج يوسف بن عمر مؤلف المجموع المسمى بالوجيز، في رسائل لأمر لعري^(١٦)، وهو مفقود، وديل هذا المجموع أحمد نسوي بمجموع كبير سمّاه نشيب الإبريز، والمزيد، لأحق بالتسرين، على ما جاء من الترسل في كتاب ابن غمر المسمى بالوجيز، ويسمى أيضاً لعطاء الجزيل، في كشف عطاء لترسل^(١٧)، وهو يقع في عشرين باباً لم يصل إلينا منها إلا أبواب الخمسة الأخيرة وكان بعض كتاب دار الخلافة الموحية وعددهم كبير^(١٨) يجمعون رسائلهم الدبلوماسية والإخوانية في محاميع أو يجمعها غيرهم كما هو الشأن في رسائل من معاور الشاصبي^(١٩) وابن عميرة نسقري^(٢٠) ونبي بكر بن خطاب على سبيل المثال^(٢١).

وقد طلّت نظم الدولة المغربية تنطوّر وتتنوع في عهد المرينيين، وأكسفتي- للاختصار- بالإشارة إلى كتاب تحريج الدلالات لسمعية الحزاعي^(٢٢) الذي احتصره رفاعه الطهطاوي^(٢٣) ووسّعه الشيخ عبد الحي الكندي بكنية اترتيب الإدريّة وقدم له بمقدمه ضاممة^(٢٤)، وكتابات لشهب الامعة لابن رضون

الحاقي³³، وكتاب بصح موك لإسلام لابن السكاب³⁴ وكتاب هداية من تولى غير لرب المولى للرحراحي³⁵، وثمة غيرها، أما أشهر كتب ألف في نضم لدولة في العهد السعدي فهو لدي ألفه السلطان أحمد المنصور وسماه كتاب لعرف، في كل ما تحتاج إليه الحلائف³⁶، وتوجد كتب أخرى ألفت في هذا العهد لاسيل إلى عدها الآن، وتُشير بعد هذا إلى تأليف طريف كتب في العهد العلوي لإسماعيلي وهو كتاب نصيحة الصفاء، في قواعد الحلفاء لأحمد الولايلي³⁷، وقد ألف بعدة رسائل متعددة تناول بعض القضايا العامة أو الخاصة في نظم لدولة كرسالة لمولى سليمان لي شرحها اشقبة اليارغي³⁸ وكتاب رسائل المؤلف في تصحيح بيت المار³⁹ وتصحيح الجيش على سبيل المثال⁴⁰

أعود بعد هذا لتقديم لي نقول بأن عدداً من نضم اسوية امغربية ورسومها ترجع إلى عهد لُوحدين، فمن ذلك مصطلح (الحزن)⁴¹ ومصطلح (المشور)⁴² ومصطلح (قُر و)⁴³ ومصطلح (ظهير) الذي هو موضوع هذا الحديث

لقد مر على استعمال هذا المصطلح ما يقرب من تسعة قرون، وكفى بهد شهيداً على اتصاله لعرب وعراقته، ودليلاً على محافظته على رسومه وتقاسده، ومن الغريب أن هذه القرون لتسعة من استعمال هذا المصطلح لم تكن كاشفة في حوله إلى المعجم العربي، فكلها تقتصر عند ذكر كلمة (ظهير) على المعنى اللعوي وهو معبر كما ورد في القرآن الكريم وقد كنت قدّر أن صاحب ناح العروس سيأتي بالمعنى الاصطلاحي في المسندرك، ولكنه لم يفعل، وإذا كنا نعدده فإننا لا نعدده شحبه من الطيب افاسي الذي لم يذكر هذا المعنى في حاشيته كما أن المعجم العربية لحديثه لم يُشر إليه، وقد عرفت أن المعجم الوسيط الذي ذكر لظهير الأيمن والظهير الأيسر في الكرة ولم يُشر إلى لظهير بالمعنى الذي نحن بصدده

وإذا كانت المعجم التقليدية قد أغفلت لاستعمال لعربي فإن معاجم مريوحة قديمة نصت عليه، ومنها معجم اللاتيني لعربي لراهب القطلاني (رمند مريون)، فقد أثبت هذا الاستعمال، وهو من أواخر القرن الثالث عشر الميلادي (السابع

الهجري)، ففي هذا المعجم مقبول كلمة Privilegium ظهير، ظاهر، سحر سجلات⁽⁴³⁾ وورد المصطلح أيضاً في القاموس العربي لإسباني Vocabulario دي ألفه برهبطرس القلعي Pedro de Acala من أواخر القرن الخامس عشر الميلادي إلا أنه كنهه هكذا ضاهر، ضواهر، وفسرّه بقوّه⁽⁴⁵⁾ «Privilegio ley Para uno Verbo».

ثم جاء بعد هذين المذكورين المستعرب الهولندي دوري فذكر أيضاً مصطلح ظهير، ظاهر، وأمامه المقالات، فرنسية انثنية Privilege, Brevet, Diplôme وفسر الظهير بأنه مرسوم يتضمن إعفاءً عني من كُتُب به، وسرد عدد من المصادر التي وردت فيها كلمة ظهير، ومنها ما يرجع إلى عهدي الموحدين والمرينيين⁽⁴⁶⁾

ظهر من هذا أن مصطلح (ظهير) ظهر لأول مرة في عهد الموحدين، وكان المر بطور يستعملون مصطلح (ص ب) الذي كان مستعملاً لدى موك الطوائف قبلهم⁽⁴⁷⁾

ذكر بن عبد الملك في ترجمه الشاعر الحراوى النوادي اشى أنه مدح أمير المسلمين يوسف ابن دسقين بقصيدته طويلة سلك منها ثلاث قصائد فأحاره عليها بصلك شتمل على النوبة به وتحرير ملاكه⁽⁴⁸⁾، ووصف بن حافن يوم عيد مع الأمير أبرهيم بن يوسف بن دسقين وقال «وكان ابن حفاحة حاضراً لاستنحار وعده، بالوقيع على صلح بخدي بعا به من عده»⁽⁴⁹⁾ وكان الأمويون في الأندلس يستعملون مصطلح (سجل) ذكر بن عبد الملك أيضاً في ترجمه الشاعر الحطيط أحمد بن أضحى أنه وفد على عبد الرحمن الداخل وألقى بين يديه خطبةً وشعرً فسجل له على فريه أرحبة وما حو بها، أي كتب له سجلاً بذلك⁽⁵⁰⁾، وقد وجدتُ لرميل الأستاذ/عبد الوهب بن منصور في لعدس لأول مرة بورية ابودائو يطوي كلمة ظهير على عدد من السجلات التي ولّى بها الخليفة الحكم المستنصر الأموي بعض رعماء القبائل المغربية على قبائهم، ولعله فعل ذلك على سعيه لتقريب والمقابلة⁽⁵¹⁾، ولا فإن الاسم الاصطلاحي و تاريخي بتلك الكتب هو السجلات

وبذلك سمى هذا المؤرخ ابن حيان⁵²، وسمى أسسجلات معروف عبد العباسيين ثم عبد الفصميين⁵³

وقد ورد في كتاب تاريخ عبد الأسس ماسي « ورعم عبد الرخص من عند له أن ولابه حدهم عبد الرخص (عافقي) الأندلسي كانت من قبل برند بن عبد الملك لا من قبل عامر برمقية⁵⁴ ولكنني أحشى أن تكون هذه لفظة مفحمة في هذا الكتاب لأن استعمال كلمة ظهير بأعني الاصطلاح المعروف إنما وجد بعد بن الفوطنة برمن

وقد وجدت كلمة صهر في كتاب موصلة ونبوه من عند الرحمن الناصر لغزير من محمد فقيه مألقة هذا نصه « من عبد الرحمن أمير المؤمنين إلى محمد بن هاسم سلام عليك فإني أحمد الله لك لدى لا إله إلا هو أم بعد فإن عري من محمد من ساكني مألقة رفع لي من المؤمنين يمن بصعته وما كان أيام ليس عليه من حاصر للصيرة و الحصر على جهد بكفرة لسرين حصن يستمر وعيره وذكر كرسنة وضعف منه وسأل الكتب لك في حسن الوصية والحيطة له وحمته به على صبيحة بعربة شارس وقرية بلجيش ما لم يرل عليه منها من الجزية فأجبه أمير المؤمنين فبم سأل وسعته هبما رعب إذ تحقق عبده ما وصف به نفسه واستبان منه جميل مذهبه وحسن طريقه فأحسن لوصفه به في جميع أسببه وبقد له ما عهد به في أمره، وأصرف كتاب أمير المؤمنين إليه ليكون صهراً عبده وبشرافاً بعقده إن شاء الله، والله المستعان، والسلام على ورحمة الله وكتب يوم الثلاثاء لخميس بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثمائة⁵⁵ »

فمن عبارته « ليكون ظهيراً بيده » أي معي، بصور الأمر إلى الاصطلاح اسدي عرف هي العصور لاديه

أما مصطلح (ظهير) فبأجدته بذكر منذ الخليفة الموحد لأور عبد المؤمن بن عبي مع العلامة ابو حسيبة المشهورة «واحمد لله وحده» فقد ذكر مؤرخ من انصار حكيمة تاجر إسكندراي قرضه عبد المؤمن في شبابه خمسة عشر برهماً، ثم فرق بينهم الأسم إلى أن لقب بعد ثلاثين سنة وعبد المؤمن أصبح خليفة

فأطعته التاجر على رمامه وفيه أن الخمسة عشر درهماً نمت حتى بلغت ألف دينار
قال بن القطان «وكتب له ظهيراً بالأمان في أهله وماله ونفسه وأمر بصرف كل
ما ثقّف به عليه»⁶⁰

ويكرر عدد من المؤلفين أبيات الشاعرة حفصة التي خاطبت بها عبد المؤمن، وفي
رواية لروكشي أنها قدمت عليه مع وفد الأندلس عنده كان في سلا [أو لرباص]
فغابت تسندعي منه صهراً

يا سيد الناس بامن يؤمن الناس رؤسده
أمن على بصوت يكون سدّهر عده
حصد نمل فيسه «والحمد لله وحده»⁶¹

موقع لها بغرية ركونة التي تُنسب إليها، ويبدو أنها عرضت بهذه الأبيات أبيات
لساعر عديّ يقول فيها محاصراً أبا سمة الحدّ

أصلت حنس كتبني وحمّنه ثم رده
يا واحد الناس وقع «أمنت بالله وحده»⁶²

ومرّ أشار إلى هذه العلامة كذلك الشاعر اس مرج الكحل الذي يقول مهناً
لخليفة لاضر الموحدي

ولّا نوالى الفصح من كلّ وجهة ولم تبلغ الأوهام في الوصف حده
تركنا أمير المؤمنين لشكره فلا دما أودع السرّ الإلهي عبده
نعمة إلا مؤدّي حقوقها علامته بالحمد لله وحده»⁶³

ونمة ذكر لطهائر موحّدية من هذا النوع الذي يُقصد به الإنعام وإكرام والسوية
والحسب من الكلف المخربة في المن بالإمامة⁶⁴ وروص الفرطس واستبس
معرب⁶⁵ وبهجة لناصر⁶² ورسائل بن عميرة⁶³ وغيرها، ولا يتسع الوقت
لوقوف عنده

ولم يكن صهْرُ الموحِّدين مَهْصُورَةً عَنِ حُدُومِهِمْ مِنْ رَعِيَّتِهِمْ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُعْمَرُونَ بِهَا، أُنْصَبَ عَلَى بَعْضِ السَّعْرَاءِ وَالْجَبَرِ الْوَهْدِيُّ عَلَيْهِمْ وَفَدَّ ذَكَرَتْ فِدْلٌ قَلْبِلْ طَهِيرٌ عِنْدَ الْمُؤْمِنِ لِلنَّجَرِ لِإِسْكَندَرِي، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً طَهِيرٌ يَعْقُوبُ الْمَنْصُورُ لِابْنِ حَمُوهِ بِمَمْلِكَهٖ بِسَبَابِ سَابِحِيهِ أَعْمَاتٍ^(٦٤)

كما أن طهائر بعامهم لم تكن خاصة بالمسلمين، فقد كانت تمنح أحياء نصاري ويهود، ويعتبر الطهير، الذي أنعم به يوسف المستنصر الحليفة الموحدي على رهبان دير بوبلات^(٦٥) المحاور لدار الإسلام في الأندلس دليلاً صريحاً على رعي جوار وروح لتسامح في زمن لم يكن يسمح بذلك، وقد عجب الباحثون المسيحيون لهذه الانعكاسة إلى رهبان دير مصر عششهم هو ما شبتهم أنبي لا نحد مرعي في مصر، لشعب إلا في أرض المسلمين لمجاورة، بسبب الشوح لني بعطي جهت الدير بذكور، ومصر عحتهم أنها بعد مرور خمس سواب فقط على معركة اعقاب^(٦٦) وهذا نص بطهير

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد بنبيه الكريم، وعلى له وسم
سبما،

والحمد لله وحده

هذه، ظهر كريم أمر به أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين أيدهم الله بنصره وأمدهم بمعونه - لرهبان بوبلات التي بجهة لاردة، وفهم الله وسديهم، وأبار بصائرهم وأرشدتهم، وجعل ما يقرب من رحمة الله معملهم ومعتمدهم، أما ح به لما شيتهم والفاثمين عيها أن لا يدوا في بلاد المسلمين في زمن حرب أو سلم عن مكرع ولا مرعي، رعيها لما سعوا له وبتدبوا إليه من أخذ الذي حسبو له أنفسهم والمسعى، فليحفظ حفظها في إيردها وسامتها، ولا تعرض أحد من المسلمين لبعض إنخها، تأمينا مد به عيتهم كنيف صلاله، وأوردتهم غير مرنق ولا مصرد بافع زلانه، فمن وقف عيه فسمثل حده ولا يجوز رسمه الكريم ولا بئعه، إن شاء الله تعالى، وهو المستعان لأرب غيره ولا

حير إلا خبره وكتب في الموقي عشرين من شهر ربيع لآخر سنة أربع عشرة وستمائة» (67)

ومن جهة أخرى فقد أمر يعقوب المصور كاسه أبا عبد الله بن عياش أن يكتب طهراً ليهودي، فكان مما كتب فيه لعبارة التالية «يُحْمَلُ عَلَى الْبِرِّ وَالْكَرَامَةِ» وذلك جرئاً على الرسم المتبع في كتابة الظهير، فلما قرأه المنصور قال له من أين لك أن تقول في كافر «يُحْمَلُ عَلَى اسِرِّ وَالْكَرَمَةِ»؟ قال بن عياش ففكرت ساعة، وقلت له فإن رسول الله «إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيْمٌ فَوِّدْهُ فَوِّدْهُ» وهذا عام في الكافر وغيره، فقال لي نعم! هذه الكرامة فالمرءة من أين أخذتها؟ قال فسكت ولم أجرجواً فقال فقرأ المصور هوله تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي دِينِهِمْ وَمَنْ حُرِّجُوا مِنْ دِينِهِمْ أَنْ يَسِرُّوهُمْ وَنَقَسُوا إِلَيْهِمْ بِاللَّهِ بِحَبِّ الْمَقْطُوعِ﴾ قال ابن عياش فسرت بذلك كثيراً وشكرته عليه (68). وقد كان لهذا الكاتب مكانة كبيرة بسبب يستفاد من حكاية رواها ابن عبد الله عن شيخه أحمد الملوي، فقد ذكر هذا أنه دخل على بن عياش عاشداً وكانت له حاجة ورعب منه في لشعاعة عند السلطان في شأنها، قال الملوي: «وكان مضطجعاً فاستوى حائساً وقل لي جهل أساس قدرتي يا أبا القاسم، وكررها ثلاثاً. في مثل هذا شفع إلى أمير المؤمنين؟ هات الدولة والقرطاس فناولته إيهما، فكتب برغبتي ظهراً ورفعته إلى سلطان فصرف في حين إليه معتم عليه فاستدعاني ودفعه إلي» (69).

ويسدو أن بعض السادة من أولاد الخلفاء كانوا يمنحون كذلك صكوك الإنعام وبحرير الأملاك، نجد هذا في قصيدة للشاعر أبي لفصل العباسي، لهما داني الملقى بمدح بها السيد أبو إسحاق بن عبد المؤمن ويطلب منه صكاً بتحرير أملاكه

فيعول

ومطلبي منكم صكاً موقعه كالماء بين صلوع كَلْهٍ وهــج
صكاً إذ لحظته المقلّة انفسعت عبا سحاب القدي واستدرك الفرح

ويقول أيضاً

صنُّ كرمٍ به أدبٌ قد انْهكت هي مُقْلَنِي وأحدسي قد اسْهجو⁷⁰

وهذه سُمِّيَ هذا الشعر الظهير صكٌ كما سُمِّيَتْ أشباغرة حفصة هي رومة كذلك
نعا للتسمية القديمة، وهي تسمية وردت بص في شعر يوسف بن هارون الرمادي
من شعراء عصر الخلافة الأموية، قال محدثاً عن الكتاب

من مَعْشَرٍ يَصُقُّ أَيْدِيَهُمْ بحكمه يُلْقِسُهَا لِأَعْسُرِ

تَلْفُظُهَا هِيَ لَصَكُ أَقْلَامُهُمْ كَتَمْنَا أَقْلَامَهُمْ أَلْسُرُ⁽⁷¹⁾

وقال يصب

كَانِمٌ لِدُسْرَارٍ عَسَّ كُلِّ وَاشٍ غير ما في صُكُوكٍ من أسرارٍ

كالمحبِّ لذي يَبُوحُ لِأَنْفٍ ثمَّ يَطْوِي عن كَشِيحٍ وَيُدْرِي⁽⁷²⁾

وهكذا طَلَّتْ كلمة أصلٌ تُذكر إلى أن حرَّ مُحِبُّ كلمة ظهير

يقول أبو بكر اسخلسون في كتابه أدب النُكَّات هي نَزَجٌ كلامٌ له عن طريقه
المحادثات في عهد أبي زكرياء الحفصي فيقول « هذا إذا كان كتاباً، وقد كان
صكاً ويسمَّى الآن ظهيراً »⁷³، ويقول الفقيه شاذلي في صبح الأعشى تحت
عنوان « الطرف الرابع فيما كان يُكتب عن مدعي الخلافة ببلاد المغرب والأندلس »
« وكانوا يعنون عما كان يُكتب من ذلك بالصهائر والصكوك، فالصهائر جمع
ظهير، وهو المَعِينُ سُمِّيَ مرسوم الحيفة أو السلطان ظهيراً لـ يقع به من المعاونة
لن كُتِبَ له، والصكوك جمع صك، وهو الكتاب قال الجوهري وهو فارسي معربٌ
والجمع أصك وصكل وصكوك، ثم تجمي المتأخرون منهم لفظ الصك لما جرى به
عُرف العامة من عليه استعماله في أحد معني الاشتراك فيه، وهو لصق،
وقنصروا على استعمال لفظ ظهير »⁷⁴

وهو هو بصر آخر لاس عند أدب لم كشي نرد فيه ألفاظٌ متعددة لمعنى واحد
قال « هم للصورة وهو بإشباعه بالنزاع لأملات التي تأتي بها بإقطع أبيه

وحدّه إياهم لهم ويقدم لهم في حصار الصُكوك اسي تسوعوها به، فاستند
فلهم ذلك واستشعروا حلل أحوالهم، إذ كانوا كلهم أو أكثرهم مد عني بما صار
إليه منها فشيئوا المبني وأحكموا لعر ساب، ومنهم من صارت لهم رثا عن بعض
سبعة ففصلوا الحافظات بكر اس احدث ورعو، منه سطر في دفع هذه لدولة
عهم فاشير عليهم بإحصار ماشيرهم بذلك وجمعها عنده و لتعويض إله في
امره فنعصهم وثق بر به وعمل على إشارته، وبعصهم بوقف ولم دتق ساطن
الحافظ، ثم أجمعوا على التسليم إليه فما راه ودفعوا إليه صكوكهم وكانت كثيرة
محميها من اعد اي مجس المصور ينصر في ذلك فاستدعي المصور بن
المكتوبات بنصفها أو تتصفح من دبه فوضعها الحافظ أمامه ثم قال المصور
مسفهم اس لجد وال حاضر من أهل علم هر يجوز للإمام نقص حكم من
تقدمه من الأئمة، فتوقف الفقهاء عن الحوار قليلاً، فأسر على الحافظ بالإجابة
فقال له ذلك جدر للإمام إذا سجل على نفسه بتحويل من تقدمه فيما فعله فكف
المصور عن انصر في ذلك، وأمر بصرف تلك لظهر إسي أربابها وتمكنهم من
أملكهم فدفع الحافظ الى كل واحد منهم ما كان قد دفع إله منه «⁷⁵ فكله
«بظهاير» هي آخر هذا النص عترعها أيضاً بالصكوك واب شير ذلك على سدر
النحور ويبو أن «الظهير» هي سنععمل الموحدين كان حصاً بظهاير الإيعام
و لإسهم، أي بتملب النعم عليهم أملاك أو تحريرهم من الكف لخرنة سوء
اكان هدر للأفراد - كما سبق - أم سجماعات كظهير الرشيد الموحدي لأهل شرف
الأندلس سكنى مدينة رباط الفيج وعمبرها، وهو من إنشاء الفقه اكتاب اس
عميرة⁷⁶، ومثله صهير بعمر سن لأهل الأندلس باستيطان مدينة تلمسان والإلاس
لهم بالحرقة و لعراسة وعيردلب، وهو من إنشاء أبي بكر ابن حصاب تلمس اس
عميرة⁷⁷، ومن هدر نصاً لظهاير موحدة لأهل رابيه سطر الأمعارس، وهي
موجوده في بهجة الطرين لاس عد لعظم الزموري⁷⁸

ولم يكن مصطلح ظهير في عصر الموحدين يُسعمل في تعينات موظفي لدولة،
وإم كان بسنععمل مصطلح آخر هو ليعدم، وهو عسرة عن مكتوب صابر عن
الحيعة الموحدي بعم به شخصاً لولاية ما، كتفيم فاض أو عامل اوقائد عسكر أو

قد أسطول أوطاطر في الحبايات، وقد وصت إلبا بصوص نفايم مسعدة ومتوعة حمعها أديب من عصر الموحدين هو يحيى الخنوج⁽⁷⁹⁾، ومنها تقديم صدره عن مامور الموحدين وأخرى عن رشيدهم ومعظمها من إنشاء أبي الحسن الرعيني⁽⁸⁰⁾

قد يحى وفقه لله «انتهى ما في إنشاء هذا المجموع من المكتوب في نفايم لولة على البلاد، وإمرار من فيه المصلحة لسد الثغور وصبطها من القوآن، ومما لعب أنا من هذه التقديم مما لم يكن في المجموع، ولم تحصل من ذلك لموضوع، ما أثبتته في شاء الله تعالى مع هذه ليكون به مبعصلا، ولها مكملا، حتى تتساوى سباق، وترتبط مسبقا، وتلتئم انظاما واتسقا لنحصر هذه لتقديم يمكنها، وينسب سببها، ونحري في لتماثل ملء عناها ثم أتى بعد ذلك بالصكوك والظواهر وعبرهما مما لم ترتبط بهذه العيون، ولا تدخل في هذه العيون ويكون مبحارة وحده، ومعصده ما عندها، حتى لا يقع في اكتاب علم، ويكون بعضه ببعض»⁽⁸¹⁾

وقد كان لرسم المتنوع في كتابة لظهير الموحدي أن يُقنَّح باسمه والتَّصْبِيَة وبعدهما وتصبهت يكون العلامة الموحدية وهي «والحمد لله وحده»، ولا يكون في الظهير صدر، وإنما تبدأ مباشرة هكذا

« هذا ظهير كريم مُرَّنه » ولا يُذكرُ لخلفه باسمه أو كنيته أو بقبه، وإنما يُذكرُ بأمير المؤمنين كما في حال عبد المؤمن، أو أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين في حال يوسف، وهكذا ويوصل النسب، ثم يكون هذا «لعمري» «بُدِّهْم الله بصبره، وأمدَّهم بمعونته» وبعد هذا تُكتب إلى كذا، مع دعاء منسب ثم يُذكر موضوع الإنعام ويعد « فَمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ فَلْيَمْتَلِ »، أو «وعى مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ » أو «فَمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ فَلْيَعْمَلْ بِحَسَبِهِ»⁽⁸²⁾، ولا يكون في الظهير الموحدي سَمُّ الْمَكْرَانِي كُتِبَ مِنْهُ وَيَنْفَوْتَ الظهير الموحدي صولاً وقصرأ بحسب المكتوب إليه أو إليهم⁽⁸³⁾

لقد ورث المرينيون عن الموحدين سنعمال كلمة طهير، ومن وجدنا كلمة الصكوك في عهدهم على سبيل التجوُّز كما في قول مؤلف بيوتات في الحديث

عن عبد الله بن أبي مدين: «فلزم عبد الله بن أبي مدين القعود بمشور السلسل»
 لَكَبْ لَصَكُوبَ مِنْ أُولِ لِنَهَارِ إِلَى خَرِهِ»^(٨٤) و لَقَلَقَشْنَدِي يَذْكُرُ الصَّكُوكَ وَالطَّهَائِرَ
 عَنْ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ بَنِي بَصَرَ وَبَنِي مَرْيَمَ، وَيَصُحُّ عَلَى الْعَدُولِ عَنْ اسْتِعْمَالِ
 لَصَبٍّ وَيَذْكُرُ سَبَبَ ذَلِكَ^(٨٥)، ومن المعروف أن مظاهر الحصار في المغرب
 والأندلس كانت منشأها في زمن بني مريـم وبني لأحمر، ويعتبرها مصطلح
 يظهر الذي صبح في هذا الزمن بكتب التعبيبات و بتقاديم كما يكتب للإيعام
 والإكرام، وقد ثبت لعلفتندي وابن الحطاب عددا من الصوائر البصرية و لمريية
 في النوعين^(٨٦)، ويسمى الطهائر التي حررها ابن الحطاب بطول النفس ووسط
 لعبارة وفخامة الأسلوب، وهي موحدة في بعض كتبها وفي نفع الصب^(٨٧)،
 وكنا سطر من ابن الأحمر أن يحدثنا في كتابه مُسْتَوْدَعُ الْعَلَامَةِ، عن رسوم
 اكتبه ادوانه في عهد مرسى لكة افنصر على حرثة معينة هي العلامة التي
 تكتب في صدر المكتوب أو هي اخره، و هنم ذكر كتاب هذه العلامة عند بني مريـم
 والحفصيين، ونم بكن دقيقا في تسمية المصطلح، إذ بجده يتحدث عن خلاف
 راء المبوب في العلامة فنذكر ن بعضهم يضعها بيده في الصب كملوك الموحدين
 وملوك بني لأحمر، وبعضهم يكتبها نفسه أو يكلف بها رئيس كتابه كسي مرس
 قال «فدا راب الصب المرسى وعلامته» وكتب في ساربح المورخ به «فهى
 بخط يد السلطان، وإذا كانت «وكتب في التاريخ» فهى بخط يد صاحب
 لعلامه»^{٨٨} وهكذا نكرر ن لأحمر ذكر لصل ولصكوب مع أن لسمعر حسب
 هو مصطلح الصهير اسي بجده كثيرا عند ابن الحطاب وابن خلدون وابن بطوطة
 وغيرهم^(٨٩)

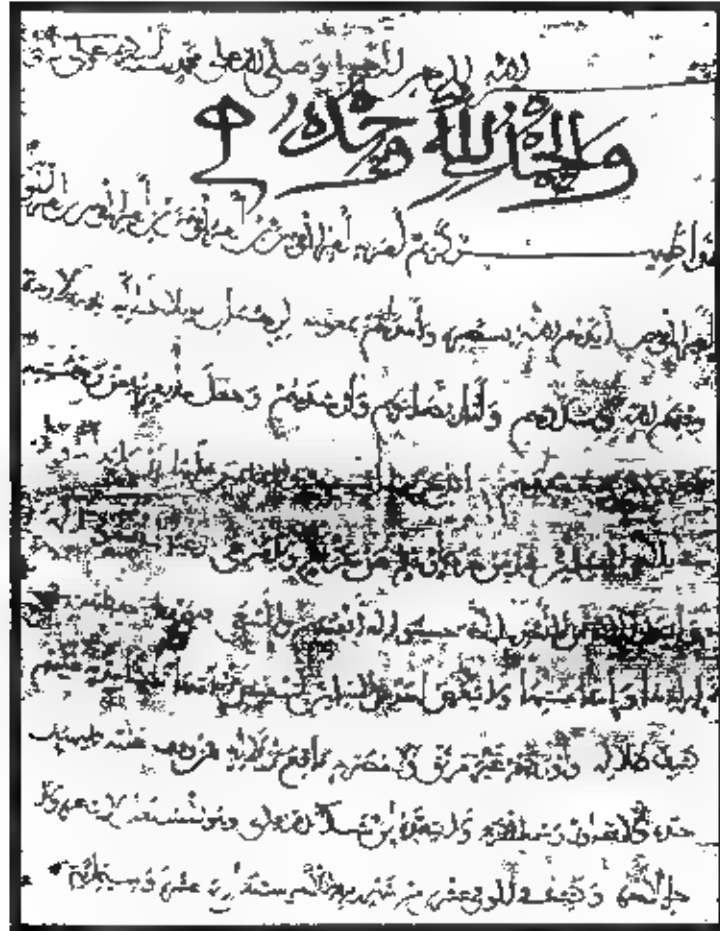
لقد أشرت الى بعض الملح الأدبية المتعلقة بالعلامة الموحدة في شعر حفصه
 وشعر اس مرح الكحل وغيرهما، وأصعب الى ذلك الآن بعض ما قيل في علامة
 صبح هذا التي تحدثها أمر «بني بصر» فمن ذلك قول أحمد بن قُطَيْبَةَ العرابي
 وقد طب من بعضهم ن يمن عليه بظهر في شأن حاجه

لخبيب⁹⁴ عى نسا محمد شيت من الاخلاف في رسم حصص من الصهار
السي كتها لفشتالي واسطهتر لي كتها غيره، فالأولى تفتح بما يلي « عن أمر
عبد الله تعالى، لمجاهد في سبيله الخ الألف يستقر هذا الصهير لجليل
الخ لأوصاف بيد فلان الخ البعوت ثم بذكر النولية مع لأوصاف أو
لإعلاء مع تحديده، ويحتم بذكر الناريخ وكتب في كذا»⁹⁵.

أما لظهتر الأخرى فمثالها صهير من إنشاء لكاتب محمد بن عيسى يتولى
لرئيس إبراهيم لسطاً عى قيده لأسطول، وهذا لظهير كما يفور لفشتالي في
لما هو مكتوب حسب اسم المصطلح الذي كان لا يتقبل عنه، وهو مُفْتَحُ بعبارة
« هذا طهير كرم .. لفلان .. » ويختتم بعبارة « قمر وقف عليه فلنعم بمفنداه
ولا يبعده»⁹⁶ وهذه البراسم هي تي رياه في لظهتر الموحدة

أما العلامة لسعديه فهي العلامة الموحدة لسي سبوح كره، ولكنها بالغة
برخرف ولا تُقرأ ويرى لمنعرب (كولان) أن ذلك يتأثر بطعراء العثمانية، وهي
توجد مرسومة بوضاً على مدافعهم وبعض عُمنهم وهي زخارف قصورهم⁹⁷

إن مسست الخبم في هذا الحديث المصوغ هو لظهير في بئوله العويية
أشريعة، وهو يستحو حديثاً خاصاً به ويرى أن هذا ذلك أكتفي بالقول إن
لظهتر لعويية لشريعة كثيرة ومتنوعة، سواء تكتبت في النعبيات أو التي
كتبت للإعلاء من الإعلاء من الخربيه، وما كثر ما كتب من هذا النوع
شامي سفقهاء والشرفاء والمرصين وبمركز هذه لظهتر بالصنع لشريف ومه
بكر والصغير، ويوجد عدد كبير منها هي بؤرة الوثائق التي تصدر عن مديرية
بوثائق الملكية



أقدم ظهور محفوظ حتى لأن

(Archivo histórico nacional, Madrid d. leg. 6744 N° 8)

الهوامش

- 1- كتب المستعرب أنشورب لفي بروكس في مقدمة مجموعه رسائل موحدة نشرها سنة 941 ما ترجمته « بم رقم أحد بعد بكتاة تاريخ ديوان نكاف في بون لعرب لإسلامي خلال لعصر بوسيط » محبة هيسيريس، 94، ص
- 2 JEP Hopkins Medieval Muslim Government in Barbary
- 3 نشرته دار العربية للكتاب سنة 1980
- 4 أنظر كتاب بن عبد ربه تحقيق 6، 24
- 5 العرب و صولة 3 4
- 6 راجع الآخر « المنشور » من انقبس
- 7- طبع مرة بتحقيق الدكتور سامي لنشر وطبع مرة ثانية بتحقيق الدكتور رضوان السيد
- 8 طبع بتحقيق الدكتور رضوان الدية
- 9 دييابه مدهج الكتاب مخطوط
- 10، طبع بتحقيق الدكتور رضوان الدية
- أنظر لنّالنامة 289-292، ويضم لجُمل 48-89
- 2، - أنظر على وجه الخصوص الفصل الذي عنوانه « جامع سمر بصادقة وأخبارهم وقضاياهم وأحوالهم في ظلهم وقضيتهم »
- 13 يجد ذلك خلال بعض تراجم بديل والتكملة أنظر على سبين امثال 1 168-169
- 4، أنظر لنان معرب قسم لموحدتين
- 15 هو أبو بكر بن جسون حد صاحب المقدمة وأحد كبار بخصيبي
- 16- المقدمة، (جلال فصول معنده)
- 17- صحح لاعسي 6 443.534 7- 30 116.74 9 103 11 1
- 18- بةةة الأ ب برة اراة و بعشرون تحقّق الدكتور حسين النصار ومراجعة الدكتور عبد البعير لأهالي
- 19- أنظر وصيفة للمعرب أيام أبي الحسن المرسي المنشور في آخر ورفات «عن حضارة المرسيين » للفقيه البوي
- 20- يوجد في مكتبة العهد بصرى بمرير

- 2 أنظر مجتبا جول اس عمر في مجلة «أكاديمية» عدد 0 سنة 1996
- 22 أنظر كتابا حوله
- 23 المصدر المذكور
- 24 لخطاء الحرب (مخطوط لحرارة الحسينة)
- 25 مخطوط الحرارة الحسينية
- 26 أنظر انقائمة الموجوده في كتابا بن عبد ربه الحفيد
- 27- أنظر كذب حوله
- 28- أنظر كتابا حوله
- 29 له مجموع رسائل عرواه قصص بقطب وهو مخطوط
- 30 حققه هديقه الكتور إجمان عباس وطبع سنة 1985
- 31 سمه «نهاية الإيجار» أنظر مقدمه بخرج لآلات 14
- 32- طبع بالرباط في جرابين سنة 1946 هـ
- 33- حققه بيكتور سامي لستار وطبع سنة 1984
- 34- طبع قديما طبع حررة ومعه ناليف في الإمامة العظمى للشيخ عبد العادر الفاسي وناليف في هل «دعة للشيخ جعفر بن بارس الكتاني
- 35- حققه ألسنغرب الإنساني براو ليو حوسنيل، وطبع في إسبانيا
- 36 أنظر وصفه وديجته في مابن الصف 30، 302 مطبوعات وراة لأوقاف
- 37 مخطوط بالحرارة العامة
- 38- مخطوط بالحرارة الحسينية
- 39 أنظر مظاهر بقطة للعرب الحديث 1 365
- 40 أنظر أنصب مظاهر بقطة العرب الحديث 1 335 341
- 41- ورد استعمال اضرر بمعنى الحكومة في الم بالإنمامه 204، 253، 447، 466، 485
- 42- رحله ام بطوطه 3 379 مطبوعات أكاديميه لملكه لمعريه
- 43- أحدث في عهد امصور الموحدي سنة 582 هـ أنظر «بين لمعرب 185
- 44- أنظر من 936 من قسم شادي
- 45- قاموس بوري 2 89، {الطبعة لثالثه}
- 46- نفسه 2 88
- 47- صبح لاعشي 11 299

- 48- الدس وانكمه 6 368 والإحاطة 2 477، وفيها «مناجاة عليها بظهير»
 49- قلاند العقبس 238 (مطبعة بولاق عام 1284 هـ)
 50- الدس وانكمه 403
 51- أنظر العدد الأول من دورية الوثائق 128 147
 52- لنفسه 9 332
 53- صبيح لاضى 1، 10
 54- ص 14 و، نظر قاموس بوري 7 88
 55- تاريخ اعلام مالقة 152 مخطوط
 56- نظم الجمان 86 187 لطبعة الثانية
 57- تاريخ دولتي 9
 58- معاصرات لاداء 3 99
 59- مستودع العلامة 23
 60- اس بالإمامة 428-429
 61- جاء في لبيان العرب عند الكلام على وفد شجبلية م يلي «و يصرو عليها من هم من كُتب اس عطية
 بالإعفاء عليهم بصرف أموالهم وصياهم إله» ص 34
 62- أنظر مقالتي في دعوة الحق حول هذا المخطوط
 63- رسائل ابن عبيد 118 120 مخطوط نشر به اعمدة دائرته رقم 232 ك وكذب مخطوط لاسكروبال
 رقم 521 ورعه 6 t
 64- قلاند الجمان لاس الشعر 4 380
 65- هو دير عتيق، به قبة تاريخية وفيه نبع في إقليم طركونة
 66- كانت معركة العقب سنة 609 هـ و اظهر مؤرخ في سنة 614 م
 67- عن مجلة دراسات إسلامية مسيحية ع 7 156 158 و صه موجود في دير بولانت، وانظر صورته في
 الملحق رقم
 68- لاحاطة 2 484
 69- الدس وانكمه 6 386
 70- مخطوط اعلام مالقة 140
 71- كتاب التشبيات لاس انكسي 232
 72- بصير نفسه 240
 73- مخطوط مكتبة المعهد البصري بمبرند

- 74- صبح الأعشى 16 299
- 75- بديل وانكته 6 365
- 76- بحر كتاب أبو لحرف حمد بن عميرة 22 23
- 77- فصل لخطاب (مخطوط)
- 78- بهجة لطارق (مخطوط)
- 79- بربيع شيوخ الرعي 164
- 80- أنظر ترجمته في بديع وتنكية 5 323 329
- 8- مخطوط لخدمة لتسعة رقم 4752، ص 7
- 82- صبح الأعشى 1 5 8
- 83- أبو لحرف أحمد بن عميرة 82
- 84- بيوتات قاس لكرى 58
- 85- صبح الأعشى 10 299
- 86- نفسه 6 28
- 87- صبح لطلب 5 131 134 136
- 88- مستودع علامة 2
- 89- الإحاطة 4 447 453 ورحلة ابن بطيطة 424
- 90- مستودع العلامة 24
- 9- ديوان من رمل 75
- 92- نفسه 78
- 93- نفسه 2
- 94- صبح صلب 6 59
- 95- رسائل سعيدة (عند الله كنون) ومخطوط الخزانة العامة رقم 278 ك
- 96- مداهن لصف 204 205 (ط ورره لأوقاف)
- 97- راجع مادة علامة هي دائرة المعارف الإسلامية

قضية التعريب في ضوء سَنن التفاعل الحضاري

أحمد صدقي الدجاني

فصيه التعريب هي إحدى القضايا المتصلة بفعل الحضارات وقد ظهرت بوضوح في حياتنا العربية منذ أكثر من قرن حين قوي الحركات الحضارية العربية. حضارتنا العربية الإسلامية، هي أعقب تمكُّن العزو الاستعماري الأوروبي من احتلال عدد من قطار وطننا العربي لكثير

لا تزال هذه القضية مطروحة بقوة في حياتنا العربية نشعل أدهش أهل الفكر وأهل الحكم على السواء، نختلف بشأنها الآراء والمواقف والسياسات، ويستخدم حوالها لحدل هشور مشاعر وتحدث انفعالات، ويتصل الحوار

تتدعى إلى حظري كلما نابت هذا الحور في المحاضر العلمية حول هذه القضية موضوع تفاعل الحضارات، وأجدي أستحضر ما قرره المحضون نعم الحضارة من سن هذا الفعل، فأستشعر الحاجة إلى معرفة قضية التعريب هي صوء سن التفاعل الحضاري بعينه بحقيق فهم عميق لما يحدث في إطاره، جعل المعيين أقدر على التعامل معها ومعالجتها

سأحاول في هذا الحديث القيام بهذه المقاربة، بتحديد القضية أولاً بإيجاز، ثم استحضار بعض سن الفعل الحضاري المتصلة بها ثانياً ثم، لنظر في صوء ذلك في شئوننا وتصورها، و لوقوف أمام أمور فيها ثالثاً، مسنحياً لدعوة الكريمة التي وجهها مجمع اللغة العربية لبحث هذه القضية، وقد جعلها الموضوع الرئيسي لمؤتمره لعام 1997

حين محاول تحديد هضبه لتعريب بإيچار، يعود إلى معنى التعريب هى اللسان «تعربى، ثم تتوقف أمام المعنى الاصطلاحى الذى بما واتسع مع بروز قضية التعريب وبتطورها وفدر عبّ إلى أحد شيوخ حبرء المصطلح لعربرى رمبلا لجمعى الاسناد احمء شفق الخطيب أن يفصل ويعلمنى برأيه هى تحديد مفهوم مصطلح التعريب، فكتب

«التعريب عَرَبٌ تُعَرَّبُ تعرباً»

عَرَّبَ اصنَّ جعله عربياً، إما بالفعل من لغة غير العربية إلى العربية ، أو يجعله عربياً مقبولاً من حيث المنطقات اللغوية (لغوائية) و لاجتماعيه

وعرَّب اللغه نرجمها إلى العربية من لغة أخرى أو صاغها من أصلها الأجنبى بصغة تتلاءم ولسففة لعربية

وعرَّب التعليم جعله باسعة لعربية والمقصود به تحوُّل عن تعميم المواد التى تُدرَّس حالياً باللغات الأجنبيةه (عدا اللغة لأجنبية دانها) إلى تدريسها باللغة العربية

وعرَّب لإنسان رباه لتربية العربية وعرفه بتقالده وقنمها ومفاهيمها، بحيث نسبحدود، لعربية على فكره وقنمه، وحصنه ضد «استغريب» لفكرى وثقفى والاجتماعى

وعرَّب العلم وطَّنه ورسَّخ جذوره فى البيئة لعربية باستخدام كافة لوسائل التى تنقل العلم إلى مختلف القطاعات، لا الجامعية والأكاديميه فقط، بل الصناعيه والنجارية و لراعنه و لحياتية عامة، بحيث تغدو اللغة لعلمية العربية جرءاً من حياتنا اليومية فى لمرسة والبيت والمصنع، وتغدو الثقافة العُممة العربية جرءاً من ثقافة الصانع و لطاب والمعلم والصحافى والأنبى، كم صاحب الاحصاص الفنى

بدا كان لفظ التعريب فى اللسان العربى يدل على كلام المهذب ومعانٍ أخرى كثيرة، وإذا كان مصطلح لتعريب فى القديم، كان يعنى جعل صيغة للفظه

لأحبيه ذات حرس عربي، كما يقول د. حميل عيسى الملائكة هي بحثه « التعريب واحلاق المعوقات»، فإن المعنى الاصطلاحي لحديث الذي ذكره أ. أحمد شفيق الخطيب يبين أن قصيدة التعريب متصلة بفاعل الحضرات، ولها طابعها الحضارية وهي تتضمن في دأطها العلامة من الذات والآخر فتعريف النص والنقطة والتعليم، بتعلق باللسان الذي هو أحد أركان هوية الإنسان، ومعه ركن العقيدة وركن التراث ودين وثقافة. وتعريب الإنسان والعلم، يتعوق بالنزاع الحضاري والعمران من خلال الاستجابة لتحدي حضارة لآخر وعمرانه هي نصق الفاعل الحضري معه

سنحصر ما توصل إليه المختصون بعلم الحضارة فيما يتعلق بصاهرة فاعل الحضارات وسنن الفاعل الحضاري فندس على إلى الخطر حدث أسلافنا عن العمران في لاحتماع لأساني، وم قام به ابن خلدون من بلورة «علم العمران البشري و لاحتماع لأساني» في مقدمته الشهيرة لكنه « لغير ». وسنقه في استخرج مصططح « لحصارة » كما بتد على إلى لخطر ستجدام مصططح « لحصارة » في العرب الأوروبي منذ القرن الثامن عشر لملادى مع مصططح « ثقافة » وبعانة ظاهرة نشوء الحضرات وارهاف وخطاطها وأولها في نطاق دراسة علم التاريخ، وظهور عدد من المختصين بدراسة هذه الظاهرة في دائرة الحضارة العربية في القرن العشرين، من أبرزهم أوروالد شينلر صاحب الكتاب الشهير «دراسة في التاريخ» وألبر شفاتنير الذي ألف «فلسفة لحضارة» وبيبرم سوروكير الذي ألف «المجتمع والثقافة والشخصية» ويداعى إلى لخطر ايضاً اهتمام الفكر العربي بدراسة ظاهرة الحضرة، وإسهامات عدد من المفكرين العرب، من بينهم ساطع الحصري في تأليفه عن الثقافة و لاحتماع وابن خلدون، ومالك بن نبي في تأليفه في سسنة مشكلة الحضارة، وركي نحيب محمود في عدد من كنبه، وفسططين زريق في كنبه الجامع «في معركة الحضارة»، وجبل تال من لمكرين العرب تابع لاشعار بعلم حضارة

حدث علماء الحضارة مفهوم مصطلح الحضارة ودلالاته التي بلغت سبعاً في معجم ويسترن الموسوعي عبر المصنوع وأبرز هذه الدلالات ما جاء في المعجم الوسيط من أنها «مرحلة سامية من مراحل الصور الإنسانية ومظاهر الرقي العلمي والفني والأدبي والاجتماعي في الحضرة» كما يطر هؤلاء العلماء في شروط الحضارة ونعديدها في إطار وحدة لاجتماع الإنساني، وفي مظاهرها المادية والمعنوية والنفوس، وفي قوامها من «النظم» و«القيم» و«المفاهيم» وفي تعبيرات لني بصر عليها وعوامل التعريف الحضاري، وفي مقاييس الحضرة التي فيها إبداع خلقي وآخر حمالي وحرية فكرية وعدل ونظم وأشخاص قدوة تعبيراً عن لاندع ولحرر وكرامة وبحث علماء الحضارة أيضاً في تفاسير الحضارات ويسل هذا التفاعل ووسائله وسنته

الحضارات تتواصل وتتفاعل وتتبدل وتتلاقح، فتؤدي ذلك كله إلى مظاهر ونتائج ومن سبل تفاعل الحضاري ووسائله لغزوات وهجرات والحروب في زمن الحرب وبقا لاشخاص في زمن السلم ومن خلال هذه سير تتفكك محركات الحضارة لدننه وأفكار والمعتقدات وقد عرف التاريخ الإنساني في لقرون الخمسة الأخيرة لاستعمار لحدث سبباً لاحتكاك الحضارة الغربية التي عتمدت بالحضارات الأخرى، فكان أن حدث «دسّط» حضاري بعتمد القوه العاشمة واقهر جعل «لتفاعل الحضاري» هي طنه مفقداً حو الرصي الذي يزدهر فيه لتواصل والتبادل والتلاقح، وسبب بروز ردود أفعال عليه.

إن من طواهر التفاعل الحضاري أن لنتأثير يسري عدة من الحضارة الأرفى إلى الحضارة الأخرى، وأن الحضارة بين بتبادلان لتأثير مهما كان الفارق كبيراً بينهما، وأن بعض عناصر الحضارة المتصلة بمجراتها المادية والتقنية هي أسرع انتقالاً إلى الأفكار والمعتقدات ويصيف قسطنطين زريق ضهرة رابعة مؤداها أن بفساد العنصر وبقووت من حضارة إلى أخرى بعتمد لا على قدره لأولى فحسب، بل على تهو الأخرى لقبولها واقتناسها وضهرة خامسة هي أن لتواصل الحضاري يؤني حبر ثماره حين يحري هي حو من السلم والرصي وحرية والفاهم ولعن أهم م يجمع عن لتفاعل الحضاري في إطار هذه الطواهر

محتمة هو التفاعل بين الحصار وراثتها في تواصل رماني يقترن بتفاعلها مع الحصار الأخرى في تواصل مكاني

هذه واحدة من سن السفاع الحضاري بسحق الوقوف أمامها لإحسان التعامل معها وهناك سن أخرى تتعلق بملابس هذا انتفاع والمواقف التي نرى في الحضرة المتأثرة

موقف أول بفعه البعض في لحصاره لتأثره من الحصار الأخرى هو موقف ايرفص لمعلق يقترن بالتشعث بالنزث وقد أُسمى نويبي محبته «المبعضيين» وشاعت في د ترسا العربية سميته «الانكماشيين» التي استخدمها وليد قمحاوي في كتابه «الحكمة والساء» وموقف ثانٍ هو موقف لقبول المطلق المقترن بالعداء اشديد لترات وقد أُسمى نويبي متخديه «الهيروديين» نسبة إلى الملك هيرود الذي عذش في زمن عيسى عليه السلام وشيخه بالرومان الذين احتلوا مبضعنا بدأت وشاعت تسمية «الانعماسيين» للدلالة عليهم وهؤلاء من وصفهم مالك بن سي بن لديهم «لقاسية لأن يُستعمرو» وقد أشار رزيق إلى أن بين هذين الموقفين مواقف محدفة تناسب في مدى الرقص والقبول، وهي العالبة عند نواصل الحضرة وتفاعها والحق أننا نسفصع أن نتحدث عن موقف ثالث، عني كانت هـ الحديث بدر سنة في بحوثه، وأسماء موقف «الاستجابة لفاعلة» وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أمرين شأنه

لأمر الأول أنه يتميز عن الموقفين السابقين بأنه «فعل» بينما هم يتميان إلى «رد الفعل» فالاستجابة الفاعلة هي موجهة تحدي الحصار الأخرى ببناء موقف حضاري قائم على إبداع كنه الحصار وجوهرها، أساسه إعمال الفكر وإمعان النظر ووضح أن موقفي الانكماش والانعكاس، وكل منهما رد فعل، يفتقران إلى عنصر الفكر الذي هو ما يميز الاستجابة الفاعلة

لأمر الآخر أن الأثرة الحصارية تشهد بتقارب شخصها لنارورة وأعلامها
خلال مسيرة حبانهم بين المواقف الثلاثة في غالب الأحيان فيمرون بموقف
كمتني وأحر اعماسي ليسفروا على موقف الاستجابة الفاعلة
هل لنا بعد هذا الاستحصار لسر الفعل الحصارى أن نرى قصة تعريب
في ضوء

سنصنع دارس لناريخ أن بلاحد بسهولة حين بسنذكر التاريخ العربي أن أمن
العربية حبرت الاحكام الحضاري منذ فجر الحضارة وبك حكم موقع وطنها
لعربي من القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، الذي جعل بعض طرق التجارة
بين الأقطار واسدول تمر من الجزيرة العربية والهلال الخصيب ووادي النيل
وواحد إفريقيا وسجلها في شمل منها

سداعى إلى الحاضر هذه الحقيقة، حقيقة حبرة تعرب بالاحتكاك الحضاري،
حين تعرب قضية التعريب التي تعيشها الأمة العربية في ضوء سنن الفعل
الحصارى وقد استنفرت هذه الحبرة في فكر الأمة وضميرها عبر تاريخ طويل
كفل بنواصل الحصارات وتبرر أمامنا في هذا التاريخ ثلاث مرات من هذا
بنواصل حدث قبالاً

المررة الأولى في تاريخ منطقتنا العربية القديم إبان ازدهار حضارات الرافدين
والسومرية وبابلية وشمورية ومصرية وكنعانية، ونواصلها مع
حصارات آسيا وإفريقيا ثم أوروبا حين ازدهرت حضارة الإغريق

ومرة الثانية إبان فحم بالحضارة العربية الإسلامية قبل بعثة محمد بن عبد
الله صلى الله عليه وسلم، وفي عفتها حين سفت هذه الحضارة أوجها، حيث
تفاعل العرب مع الحصارات فارس والهند والروم والصين وأفريقيا

والمررة الثالثة حين تفاعلت مع هذه الحضارة العربية الإسلامية حضارة أخرى
دشنة في أوروبا منذ حروب الفرنجة التي بدأت في نهاية القرن الحادي عشر
الميلادي

فُلبب أمنا في المرات الثلاث على التواصل الحضري، لئلا تم في جو السُم والرضى في أغلب الأحيان وأُنفست في لفاعل بما فيه من سادل سنير وعصاء وأخذ وكثرة هي الأمثلة التي تستوعفنا في المرة الأولى، وقد حفظتها الملاحم والمتون والكتابة على الطين وعلى أوراق السردى، بالحرف لمسمري والرسم الهيروغليفى والأنحدية الكنعانية، ولا يتسع المجال هنا لأكثر من هذه لإشارة إليها وما أكثر الأمثلة على تفاعل في لمرّة الثامنة التي شهدت بلورة أجدادنا العرب صيغة «إيلاف» هريش هي العلاقات النحارة لدولة المذكورة في لقرن الكرم مقترنة بالإشارة إلى رحلة «شفاء والصيف» شهدت ردهار مراكز لخرجة في بعداد وبصيين وبرها ودمشق وحو ضر الإسلام الأخرى من بعث حصارات ذلك العصر من هندية وفارسية ويونانية إلى اللسان لعرى كم شهدت تتشار محافل الحوار ولعاية بالترحال وكنانة ادب الرحلات وكتب المسائل ولمال واستألف في مختلف العلوم

في المرة الثالثة نُقيست شعوب أوروبا على لهل من معين الحصاره العربية الإسلامية لردهرة بعد أن نعرفوا عليها أثناء حروب الفريجة لني استفسب جماعات منهم، وفي الأداس وصقلية وكانت أمنا نعصي سبحاء العلوم المردهرة في ماثر لعلم فيها وإذا كانت درسة سدل اسفال لمعرفة من دائرت الحضارة إلى دائره لعرب لضرية قد رسمت صورة واضحة عن بعض عترة هذه المرحلة من التفاعل الحضري، فإنه لا يزال أمامها مساح واسع لم يتم ارتدائها بعد، خاصة وأن درسات حديثه ظهرت في أوروبا تبين أن المرحلة امبد حنى النصف الثاني من القرن لئاسع ومن أمثلة هذه الدراسات ما كتبه قس كويكسفلد الهوسدي عن «بور لأسرى المسلمين في أوروبا العرسة خلال القرون الوسطى لتأخرة» وقد قدّم هذا البحث للمؤتمر لعام السابع للمجلس الأعلى لشؤون الإسلامية في مصر صيف عام 1995، وتابع فيه ما حققه الباحث البلجيكي قيرلس ويقوم سلقانورى بوبو الإيطالي ببحوث بعنى بالفاعل حضارى بين حضارتنا العربية لإسلامة واحصارة الأوروبية على صعد حوص الحر الأبيض لتوسط من حلال مؤسسته SHMRD وبفدرام بسحل لهؤلاء

«لعلهم» المستشرقين وأمثالهم فضل لأمانة العلمنة في رسم صورة كاملة لهذا التفاعل، بقدر ما يلاحظ المشتغل بعلم تارسخ الأفكار مع رسكن تشايلدر كيف عمم كثير من مؤرخي الأفكار الغربيين إلى ما أسماه «فقدان الذاكرة» في تعاملهم مع هذا التفاعل ويمكننا أن نرى بوضوح في المرات الثلاث تجلّي سين لتفاعل الحصارى التي استحصرتها

اختلفت صبيعة احتكاك أمتنا بالحضارة الغربية منذ أواخر لقرن الثامن عشر الميلادي حين بدأت تواجه لغزو الاستعماري الأوروبي بدءاً من غزوة بومبارت الفرنسية الاستعمارية لمصر وفلسطين عام 1798 وقد تالت موجات هذا الغزو، وبحيث الأولى منها في فرض الاحتلال الفرنسي على الجزائر عام 830 والاحتلال البريطاني على عدن عام 839، ثم على ساحل لطيج ثم بحت لموحه ثنائية في فرض الاحتلال الفرنسي على تونس عام 188، والاحتلال لبريطاني على مصر 1882 فالسودان عام 1896، والاحتلال الإيطالي على ليبيا عام 911 والاحتلال لفرنسي على المغرب الأقصى عام 1912 ثم جاءت الموجة لثالثة أثناء الحرب العالمية الأولى -كما يسمّيها الأوروبيون- بالاحتلال الفرنسي والبريطاني لعراق والشام ونجدة هذه لذار أواخر عام 1918

أصبح الاحتكاك الحضارى بالمغرب هذه المرة مطبوعاً بطابع لاستعمار الحديث بما فيه من «تسلّط» حضارى يعتمد القوة العاشمة واقهر فكان أن مرزت قضية التعريب، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، يكتنفها ما يسببه التسلّط من مذخ عبر صحّي للتفاعل الحضارى

حين ستحصر مسار هذه انقضية على مدى فريين من السنين، ونأمل في هذا لمسار في ضوء سين تفاعل الحصار ت محلّلين، نخرج بمجموعه أفكار نجمها في بقا

أولاً الحظ اندى لمسار قضية التعريب هو محصلة قوة التسلّط الحضارى لغربي وهوة المواقف الثلاثة منه، الامكشني ولايماسي والاستحابة الفاعلة ويلاحظ على هذا الحظ أنه كان يشهد صعوداً ويزولاً في تذبذب، ولكنه في

تجاه لصعود، معبرٌ عن تفوق قوة الاستجابة الفاعلة وعن اندفاعات حضاري ويمكننا أن نمزج في مسار القصبة، مرحلة استمرت منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى بداية الموجة الأولى الاستعمارية، شهدت صوراً من الاستجابة لفاعلة بعد أن نجح صمود الأمة في صد العروة لغريسة وإلحاق الهزيمة بها، كم يميز مرحلة أخرى تلتها استمرت حتى مطلع لعشرييات من القرن العشرين بعد الحرب الأولى وهذه أشد فيها لتسلط الاستعماري الحضري مستهدفاً حضاع الأمة باستلاب هويتها وتكريس تبعيتها ويميز مرحلة ثالثة استمرت منذ مطلع اعشرييات حتى السبعينات من هذا القرن، وقد شهدت صراعاً حاداً بين موفي الانكماش والانغماس في أوساط من جهة وبين التسلط الحضاري، الاستعماري ونيار الاستحابة الفاعلة النامي من جهة أخرى ونميز مرحلة رابعة منذ اسبعينات واجهت فيها أمتد وأمم أخرى في عالمنا سعي قوى الهيمنة الدولية فرض « عولمة كوكبه » مستخدمة أساليب مطورة من تسلط الحضري وموظفه ثورة الانصاف نوسئها الإعلامية الفعالة وهي تشهد احتدام المعركة بين التسلط الحضاري العربي ونيار الاستحابة الفاعلة ويمكننا أن نسحضر أمثلة على الصراع الدائر في قصبة التعريب في كل من هذه المراحل

ثالثاً: وضع التسلط الحضاري الغربي نصب عينه استهداف للسن لعربي أولاً بعية هرا الهوية العربية بضعاف أحد أركانها، ومرثم الركنين الآخرين، بعقبة والبرث فالتصق بهد السان نقائص كثيرة وتهمة بالعر عن سنعاب مصطلحات العلوم، بن واتهم حرف كتابته وقوعه ونحوه كما استهدف المستعمر العربي بتسلطه لعربية والتعليم بعية فرص مسهج بعسمد لتلقين دون لتفكير الإبداع، ليكون متلقيه تبعاً له، إمعة، يسئم به بالبيعة بدعوى أن العرب هو احصاره والغربي هو المتحضر المتقدم، دون أعمال مقياس التقدم المعتمد حضرياً في قياس أعدل هذا الغربي واستهدف المستعمر لعربي بتسلطه أيضاً اقرار السياسي في قمة هرم المجتمعات العربية، من خلال دعم « التعريب الانغماسي » وتمكن أسراه من النحك في المجموع.

لقد كان لنصار الانكماش ردّ فعله على هذا انسلط هي المجالات الثلاثة ولا يرون كم كان سحر الانعماس الذي ذهب بعيداً في تعريته إلى حدّ نسي «الفرقهونية والأنجلوهونية على صعيد اللسان، وإلى حدّ المدادة جهرٌ من نصيح عربيين» ناكل ما ياكلون ويشرب ما يشربون ويطس ما يلسسون ويدعّم ما يدعّمون، كي يتقدّم ويحقّ بتركب^١ على صعيد تربية والتعظيم، وإلى حدّ لدعوة لترضى بالنسبة لهم على صعيد الحكم كي نتحبّ غصبهم ويكفوا عن أن يعتبرونا أعداءهم، ومن ثمّ يهبطوا في معسكرهم وقد تميّز ردّ الفعل الانكماشى بعنفه وقصر نفسه وعزله

كان لنصار الاسباحة لفظة سحديّ هذا انسلط، لسي نميّز باعتمادهم الفكر وطول النفس، وبيروز قادة نيّارها أعلاماً للأمة يلتحمون بأسائها ويستلهمون إرادتها ويحسنون التعبير عنها وقد اكتسب هذا التيار خبرة مترايدة في التعامل مع قوى الهيمنة الدولية كما حرص على العنص المؤسسي، فعامت في وساطة الأمة مؤسسات رسميه وأهليه تعبّر عن الاسباحة الفاعلة في مختلف ايادي

ثالثاً ستدور «عولة الكوكبية» طافات خاصة الأمة العربية ليسبجيبوا بحدياتها، وتقدح ردود الفكر في يار الاسباحة الفاعلة للإحابة عن سؤال «ما الذي يسفي عمه؟» ويوضح هد الفكر من يدي لإجابة أن ملاحقة قصبة التعريب تبدأ من انفس ذلك «لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» كما ردّ الإمام محمد عده قبل قرن، وأكّد مالك من ببي وهو يطرح شروط للهصة مستذكراً كم يوضح أن جهود للهصة في الأمة حقّق انبعاث حصارياً صاعداً هي محصله مصلحاً أن يبلغ غايه بتحقيق المشروع الحصري العربي

البدء من النفس يقنصي العناية بالحوار بين التيارات الثلاثة هي الأمة، وبحمل نيّار الاستجابة لفاعل بحكم طبيعة الفعل فيه وحبرته تيري لانكماش والانعماس - مسؤولية المبادرة إلى هذا حوار والصبر عليه، ونوطيف طافات فياد ب الياريس حين ينحها إلى الالتحاق به وفق إحدى من التفاعل الحصارى ويداعى إلى الخامر مثله عن العطاء السخي الذي قدّمه علام عرب

على صعيد الفكر حين أنقلو من «الانغماس» إلى الاستحالة الفعلة وقد حرص واحد منهم على أن يعبر تحوله بكلمة مقال «بونه قنم» أشار فيه إلى ما كان يردّه في مرحلة التعريب الانغماسي التي مكث فيها سبب، ثم سرع في العطاء لفكر عربي

هذا الحوار في دائرة الذات الحصارية يصنع نص عيه سورة سبل لحفاظ على الهوية، والحسم في مسألة اعتماد لسان الأمة للعلم مع صرب الأمته لعميه على ما يتصف به هذا اللسان من قدرة على تلصص جميع منطلقات النهوض الفكري والعلمي والقيمي، فضلاً عن حفظه على نموذج سبباً بفضل القرآن الكريم ومما يساعد على الانصاف في مسألة اعتماد اللسان العربي ما نشهده من صحوة تتعلق بعقيدته، وما تُثمره تفاعل الأمة مع تراثها وفقاً لسنة حصارية من عطاء لنحوه الفكري فيها

يصنع هذا الحوار نص عيه نص اعتماد حرسه الفكر والإبداع و الخروج من سر اسفيد، ونوحيير المباح للارم بلابد ع من حرية تعبير وسببه ديموفر طيه تنويرية ونوح ليعدل لاجتماعي وسعي للحد الحصارى وحفظاً على حقوق الإنسان الذي كرمه ربه وسببوى لنجاح في تحقيق تقدم على هذه الصعد إلى دعم القرار السياسي النابع من «الذات» المعبر عنها، وتحريره من ضغوط قوى الهيمنة الدائمة على محاولة لنحكم فيه

إن مفاعله قصبه «لنعرىب تتضمن أيضاً بعد الوفاء بمتطلبات تعبير النفس، سادرة لتفاعل مع الآخر بثقة بالقدرة على هذا التفاعل الحصارى على أساس من الندية وبرعه في الانغماس على هذا الآخر وتبادل العطاء الحصارى له والأخذ بحصارى منه، انطلاقاً من معرفة حوائب فوبه وصعفه، ومن إدراك بأن عصر عولة الكوكبة يفتح فافاً رجة لتفاعل على مختلف الصعد، ومر وعي لمرحلة التي نعيشها اليوم حضارة اعرب بخاصة ويصنع هذا التفاعل مع الآخر نص العبر نعاون حضارات عالم على أساس من اسدية وهي جو من اسلم وارضى لبنا

عُمر ن حصارى إنسانى يحمى مَنا لأرض من خطر طعان قوى الهمة عليها
وإفساد نئة الحاة فيها، ويحمى نى الإنسان من خطر هذا الطعان عنهم،
ويحمى الإنسان من معدة العرة فى داخله

نعم فى قصة التعريب لها جميع هذه الأبعاد حين تقربها فى ضوء سنن
تفاع الحصار ت ولا تدل سا عن كسبها والانتصار فيها، يسممر النعمر
ويردهر العُمران وبن لهدوة هبها و لأسوة بحسنة نوراً خاصاً يقوم به أصلام
لأمة شحوص حُبرها وفق لإحدى سنن التداعل الحُبرى.

II- ملخصات الأبحاث باللغات الأجنبية

مترجمة إلى العربية

إلى أين وصل الاتحاد الأوروبي؟

أوطو دو هابسبورغ

بسامي داخل دول لاتحاد الأوروبي شعور بعدم الرضى عن وتيرة التطور، وبحرك هذا الشعور دعاه علاميه بوليه ضد الوحدة الأوروبية باعتبارها في ذلك الوقت من اندفاعة لاقتصاديه لأوروبيه المحمله، زد على ذلك أن البعض كان ينوquem تصوراً، أكثر سرعة من لتطور الحالي وعنى الرغم من هذا لاسياف، بتعير على أوروبا أن تسير الهوياف وتسك سياسة لخطوة تلو الخطوة وهي تنلمس سبل التطور

وإذا عدنا لتطورات العملية التي تحققت منذ 1979 والنقدم على المستوى اسديسي باهك عن الطفرة لاقتصاديه التي حققها الاتحاد الأوروبي، سسكشف لنا حجم وهيمة الإنحار الأوروبي خلال هذه المدة القصيرة خصوصاً إذا عما أن اتحاد بقرر عافاً ما كانت تعنوه بعض الصعوبات اسيروقرافية إما من طرف الحكومات وإما لتعارضه مع مصالح مختلف المشارب الاقتصادية والاجتماعية وأساسية

ويتعير على الاتحاد الأوروبي أن يولي لاهتمام للجانب السياسي، إذا أنه يشكو في هذا المحار من أزمة بيوية ساهم في ضعف أدائه، ويشكى ذلك في ضرورة حصول الإجماع لاتخاذ بقرارات وعدم الاستمرارية هي السياسة المسعة عند كل تناوب على رئاسة المجلس الأوروبي، كما أن أوروبا لم تنهياً بمهبه الكفافية قليل اسهافيرة لحرب البردة، وظهر ذلك حلياً من خلال الفش في إصدار نظام امن أوروبي يضم للقارة الأوروبية النوار والسلم، وبالالي، برر بعض لتلكؤ في توسيع الانحار الأوروبي، والحال أنه بات من الضروري فتح باب العضوية أمام دول أوروبية أخرى لأن ذلك سساهم في منح أوروبا نوفاً على مستوى الأمن لبلي وهي تحقيق لسمو لاقتصاديه وأساسية

وقد اطلق مفاوضات الانضمام منذ بدايه 1998، ولكي يصمم لها أسباب النجاح يعين سريع ويرد لها ووضع مقاييس موضوعيه بشكل سلم الاوبوت بالنسبه للدول

ومن جهة أخرى، يعين على مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تسابر منطبات استنفيل وتقوم بتحديث لجانها تعاً لارتفاع عدد دول الاتحاد، ويجب البدء باعادة النظر في هيكلة المجلس الأوروبي من خلال مراجعة مبدأ الإجماع ومشكلة التدوير على الرئاسة، كما يجب أن تخضع اللجنة الأوروبية لإصلاح شامل وجعلها تقوم بدور لجهة التنفيذي الفاعل، كما أن الحاجة تلح على وحب توفر هيئة للسياسة الخارجية متعددة في عملها كل اسعد عن البروقراطية، فضلاً عن تصوير اسبابه الأمنية

ولا يجب لنته إهمال احداث ثقافي لأن أوروبا بمثابة كيان ثقافي قبل كل شيء، وفاق شيعين على بصلته سيساعد على تقريب شعوب ولافر، وبإضافه إلى ذلك، يوجد أوروبا اليوم أحوج ما يكون إلى تفهم على المستوى الاحلافي فأناسه لدول هي التي نعيش مسيرة لتصور الأوروبي ويعيد الإرادة لصرفه لتحقيق لوحدة، ويجب التذكير بأن لأوروب وثقافتها قاعدة سنية، وإد ما على ما يعضر الانسى سيشع الصامس الذي يستلزمه عصر العولمة



تحديات العولمة

كلاوس شواب

بلغت العولمة الاقتصادية مرحلة حرجية، إذ أن ردود الفعل المتصاعدة ضد تأثيرها تهدد بإحداث تصدع شديد في بنية النشاط الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي لدى العديد من الدول، فالهوة لا تزد إلا اتساعاً بين الزمره التي تمسك بمقاييد العولمة على أسس اعتمادها على ميادين المعرفة والاتصال وبين من نصف عن ركب العولمة

لقد سامت برعة لتشكل في الآثار الإيجابية لعولمة الاقتصاد وذلك بفعل عاملين أولاً، بات من العسير إقناع الجمهور بتجسيم عناء من سياسات التقويم الهيكلي من حل بحقيق مفاع أجبة ومستقبلية ثانياً، نزع لعولمة نحو فصل الحقبة من مصر المفضولة ومصير العاملين، حبها كل دست يصع انفع على سياسيين والاقتصاديين أمام تحدٍّ، ألا وهو لمرهبة على أن استطاعة لرأس مال العائبة الحديثة أن تخدم مصالح الاعيبه إصافه إلى مصاح مسيرى، معاومات، إذ لا يحب أن يصبح عولمة الاقتصاد رديف لفنح، الأسو و فحسب، بل يتعين أن تضطلع معاومات والحكومات بمسؤولياتها لاحتتماعية وفضلاً عن ذلك بل يستقيم عود، تنمية لمساعدة بل جعل الأفراد المساهمين الرئيسيين في تحريك عجلة الاقتصاد

إن تحاور تحديات عولمة لاقتصاد بل من خصائص الحكومات أو سوق الأعمال فحسب، بل يجب أن يتم ذلك عبر شر كه بحرص هبها القده اسبسيون ورجال الأعمال و الأكاديميون ولعمال وجميع مؤسسات المجتمع المدني لكي يعمل من أحر تحسين أحوال لعالم ويصل أكبر التحديات التي تبتصب أمام كل مجتمع بشري هو توفير طاقات أفر ده

ومن اللازم أن يعي و لعالم يقف على عتبة القرن 21 بأن التحدي الرئيسي لا يكمن في مقاومة ثورة العولمة، بل في العلب على الآثار السلبية للثورة الصاعدة التي طبعت ناربح القرن العشرين بشكل كبير، فقد نشأت مشاكل عديدة بفعل عر الأهداف الاقتصادية والسياسية عن المصالح الاحتتماعية والثقافية والدينية شعوب إن مقرتنا مستقبل يجب أن يستن لنفسها منهجية ونظرة معايرين

فعلى المستوى المنهجي، يتعين على القرن الواحد وعشرين أن يحيي فكره أن حفر الأفراد في تفكرو لعمل هو القيم الدينية والثقافية و لاحتتماعية والاقتصادية والشخصية، وأن يعمل على إدماجها ضمن أسس معاوم بفور نحو تنمية الاقتصادية السلمية وبحو التطور الإنساني اصحيح وإصافه إلى ذلك، بلعبر أن يقوم بتعبير حدري لأسلوب اسعيش، وذلك عبر وضع الاسس ومؤسسات والأليات لإدماج لقيم الإنسانية ضمن مقاربة شاملة (2) لاصطلاح

مسؤوليتنا لداريحية نحاه الأجدال و التي تثرث بعض تعبير مفهوم لوقت حيث
ارفعت ونبره احياه وصبر الاعداد بالوقت من خلال راهبته قاطعاً بذلك
ابوشنج بين الأحبل

أما على المستوى النظري، بعض أن يوهي عي تصور تام للأولويات التي يجب
أن يصعها نصب اعين حتى تكون بمثابة «اماء لفرق 21»، ومن بينها ضمان
السلم والأمن، وتحقيق الرفاهية للجميع، وشجع العزم والتكويولوجيا من أجل خدمة
الإسسن وحمايه حقوق الإنسان وحق الاختلاف الثقافي



بعض المظاهر الثقافية والسياسية للأزمة الاقتصادية الأسبوية

لورد شالفونت

عالمياً ما كن يقال في سنوات اشماييدب إن مرد التفوق الحارو للاقتصاد
الأسبوي هو بقيم الثقافة السائدة في المنطقة، فنول المنطقة تسوسها حكومات
ورأثة واستبدادية يستحب بصفة عامة ليول وخرعات الانقباد والخضوع النام
لوصيها الدين و نو على احترام السلطة ونقدس روح الجماعة وفلسفة العمل
غير الشاق وقد مكر هذا الساعم بين سلطه قوية و سببادية وبين ناس
منصطرين ومحدئين، مكن لعديد من الدول الأسبوية من التركيز سام على التنمية
الاقتصادية دون أن تتوجس من حدود فلاح اجتماعية وسياسية

وعلى الرغم من أن بهذه المفولات أساسها من الصحة، يمكن القول إن النمو
الاقتصادي في سنوات السبعينيات و الثمانينات نأى بعصل استنجات مظلومة
من الأفكار العربية كحقوق الملكية وسيادة القانون وبناء مؤسسات لنولة وإذا لم
يكن العناصر لإجابه للثقافة الأسبوية تشكل لوحدها محرك هذا لتفوق
الاقتصادي، فهو تكون عاصرها أسبوية صليغة هيأ لب إليه سيا من حقوق
اقتصادي^٤

إن تدجس لدوله هي ظل الحكومات الاستبدادية عادياً ما أحرز ظاهرة اصطلاح عليها بـ «رأسمالية المحاباة» وقد ظهرت في صورتها الأولى في لبنان مع بداية ورثها الصناعية منذ قرن خلا، حيث ظهرت مؤسسات ضخمة تمسكها عائلات كثيرة تستفيد من الدعم الحكومي وقد شكلت هذه الشبكات القوية في ظل مجتمع تميز بمستوى عال من التعليم وتحسن لتدبير وبإخلاص لفلسفه العمل، شكّلت أساس الة الاقتصادية وصناعه هائلة لكن بعض لأشكال غير المنظمة لرأسمالية المحاباة هاته عد تؤدي إلى شيوع الفساد على نطاق واسع، وهو ما حل ببعض البلدان الآسيوية خصوصاً أندونيسيا

وبعض البصر عن نمطين مستببات الأزمة الحالية في سيات، فإن نتائجها المحتملة ستكون سيمة وخطيرة وبص مسنقن اندونيسيا هو اسفطه لهُمه في هذه معدة، فإد ما أخذت الأوضاع هي أندونيسيا منحى كارثاً، فإن الأثر على مجموعة الأسباب ستكون خطيره بإحياء العداوات القديمة والنزعات اترابية، وقد يؤثر ذلك على العلاقات بين القوى الكبرى في المنطقة، وهو ما يطبق على اليابان الذي قد يحدث مشكله الاقتصادية خضلة في موارد أقوى في آسيا، وقد يغير مواقع لرعامات الإقليم خصوصاً وأن قنصار الصين استطاع لحد الساعه سحب الاصصارات التي تحدث في المنطقة لكن ذلك لن يدوم طويلاً فالصلة في الصر دفعت بعض لمراكز لصاعبة إلى القيام بمظاهرات احتجاج، وأضحى التوتر القائم بين العمال والحكومة بمثابة لقبلة الموقوتة التي سيحدث انفجارها تصدعات كبيرة

وهذا أصدرت منظمة العمل لدوية تقريراً ضمنه بعض التوقعات بخصوص ارتفاع نسبة البطالة في كوريا الجنوبية والنالاند وأندونيسيا وتحذر من تبعاتها على استقرار المنصفه والأدهى من ذلك، أن أغلب لدول الآسيوية تتوفر على قوات الانتشّر لسريع على حد كبير من النصور وتسهل كالة لاستعراض لقوه خارج الحدود، لكنها قد تصبح أداة لقمع كل توتر داخلي

في هذه السيناريوهات ستظل رهنة نصورات الأزمة في صعوداً أو هبوطاً لكن: مع علامات مشجعة على انعاش لقطاع مالي، إذ أن قيمة العملات أصبحت تعيش نوعاً من الاستقرار، كما سرى الانعاش في الأسواق المالية، لكن من ناحية الاقتصادية، سيستمر نمو لدول الآسيوية كمجموعة بوتيرة أبطأ مما كانت عليه قبل ثلاثين سنة، في حين ستمر بعض لدول بفكرة ركود اقتصادي، وسيكون على لدول الآسيوية أن تقوم بتعديلات عميقة ومكلفة ستؤدي أغصها إلى انحسار اقيم لثقافة الأسوية أما المسألة الاجتماعية، فالأكد هو أن المشاكل ستتركز مع محو، الحكومات عدة هيكلية اقتصادية وستكون لها المبررات الكافية لسحب لدول من لدول لغيره في الانحدار الأوروبي

إن اتفاق المستغل لن يكون بهذه الفتاة إذا استمرت قصاصات البور في تشجيع بفتح لأسوية التي تفتت تحقيقها ومكاسبها كاحذر في الحال المالي و بعمر الحاد، وإذا بنيت تلك البعيم التي أدت إلى انفساء والاستثمار غير المعقلن وكذلك بد وعت لدول لصناعة الفرسة بأن بها مصحة مباشرة في مدب لمساعدته لنحيص المرد لأسوي من سار لتي كتوى بها



الانتحار، أحد الأشكال الشائعة والطبيعية لموت الخلايا

لدى الكائنات الحية

جورج ماطي

بموت الحية بانتهاء مدة حياتها أو بانتهاء وصنعها أو بفتح حادث وقع لها أثناء ممارستها لهذه الوظيفة أو نتيجة إصابة أنسجة لعضو اذي يوحد فيه أو أحد أجزائه، فتقوم البلاءم حيدل - وهي الحلاب المكلفة بتصفيف لأنسجة بانسلاعه وبعرف هذه الحالة بالأنحر وهو أحد الأشكال لطبيعية لموت الخسة لتي تنقسم إلى حيتن توأمين وذلك بعد أن تضعف إياها

إن هذا أنوار الذي ينسب على تقسيم الخلية إلى خلتين صغيرتين هو من صميم عمل الحيات الخاصة بكل خلية أو القرينة منها حيث تنجح عوامل النمو، بل وحتى العوامل المثبطة التي تُعطل عمل الأول وتعمل على مستوى النبات، وقد يدفعها عذصر أخرى لها دور الصابط على مستوى الجسم كله إلى الانقسام، ويسمى هذه العذصر بلهرمونات وأمررها هرمون النمو، كما أن هرمونات أخرى لهرمونات الحسية على وجه الخصوص - يستطاع عنها نفاسم تأثير هرمون النمو وبالتالي، يمكن للحية أن تُنشط مورثاتها الخاصة بالنمو أو المصادرة له وبموت وحيدة

لقد أدى هذا انصرف الانفر دي إلى كشف قدرة الحيلة على «الاستحار» أو الرجوع عنه تحت تأثير ما تنتجه مورثاتها الخاصة أو المورثات الأخرى وهو ما يعرف بالاستحار الدي

فبفعل هذه الإلوانية، تخفي بعض الأخرى السيجية، بن وبعض الأعضاء خلال نمو الجدين، كما أنها المسؤولة عن إحداث بعض استشهات لصقية الوليدة وكذا شحوحة التي تنشيطها الحداث لمسؤولة عن موت لحايا (لهذا يستب يصاعل عدد الخلايا في الأسحة عندما يتقدم الإنسان في السن) في حين يعامي الضواد من الحصا، فلا تُعطى عمل الأول

وهي الحال الطبي، يستعمل موحات العلاج بالاشعة أو بعض الموجات الكيميائية الخاصة بالعلاج الكيمائي سيعمل انقسام لخلايا السرطانية، كما يمكن لفصاء على الأورام وذلك يستشيط اعصبت المناعية (العلاج المدعى) ضد الحلاب التي توجد في مرحلة ما قبل ورمية ويضعها نحو الانتحار لكن قد لا تكون هذه الأولية صاعدة قامة هي الفيم بهذا العمر وفي معرفة الخلايا التي يتعين دفعها نحو الانتحار

ويتوفر الطب اليوم على الوسائ التي نعينا على معرفه الخلايا التي تدفع إلى الانتحار ونميرها بالدي عن الخلايا العديه وعن الخلايا التي يموت بالسخر ونحاول برامع العديد من المخبرات ابحت عن العوامل التي تقوم الانتحار التي للخلية وعن العوامل التي تُشخصه والتي يستعمل في علاج حالات سرطان

عالم يسر نحو اندماج تام للاقتصاديات، وذلك موضع مؤسسات تتحكم في الامارات وعلى سيطيم العلاقات الاقتصادية ولنجارية بين مختلف دول المعمورة. لكن ما نوع المجمع الذي يهيئ له هذه نوعية لناميه ؟ وما نوع القيم التي نحضي بالاولوية على أرض الواقع ؟

فقد انخرصت الدول الآسيوية في حركة تصنيعه على الطريقة العربية، وهُتمش سُلّم القيم مأسسة للسكان، ومع ذلك كانت هذه الدول محقة في محاربتها لنقص البنية والأمراض والأمية ورفعها لمستوى العيش لدى مواطنيها، لكن هل كانت سيئسة، سوق لحرمة مدسنة لهذه البصقة؟ ألم تسر عكس اتجاهات الأساليب لهذه المجتمعات؟ إن تطبيق هذه السياسة كنت له تبعات اجتماعية خطيرة، إذ إن التحرير غير المقص للمبادلات والاستثمارات غالباً ما يُفاقم التفاوت بفصله مجالات المجتمع الأكثر حيوية على حسب لدقي

إن انتشار الفقر في الدول المغربية يقيم الدليل على أن هريق التنمية الصناعية لا يضمن لوحده التنمية الاجتماعية، بل يوشك أن يؤدي إلى ما لا نحمد عقباة ومن ثم، ينبغي إعادة النظر في العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية والمالية والثقافية على أساس القيم ذات الأولوية بالنسبة للدول المعنية وبرهن هذه المسألة مستعمل الدول كلها ومن بينها الدول الإفريقية، إذ أن هذه المجتمعات تستند إلى عادات وقيم، فهل يجب النحلي عنها أو يجب إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية لموسمه مع أحد بعين الاعتبار خصوصية القيم والعادات المحلية؟ وبكسبي هذه السؤال أهمية كبرى لأن مؤسسات النقد وبوعية المجتمع الذي يجب أن نعيش فيه سيقف على لقرارات التي ستتخذها الأحيال القادمة



**Publications
de l'Académie du Royaume du Maroc**

ACADÉMIA

Revue de l'Académie du Royaume du Maroc

N° 14



**Publications
de l'Académie du Royaume du Maroc**

ACADÉMIA

Revue de l'Académie du Royaume du Maroc

N°14

La revue ACADÉMIA est une publication annuelle de l'Académie du Royaume du Maroc. Sa matière est diversifiée pour permettre à MM. les membres de l'Académie d'y écrire selon leurs spécialités.

Les textes publiés ici sont originaux. Leur reproduction intégrale ou partielle devra mentionner la référence à la présente publication.

La terminologie et les opinions exprimées n'engagent que leurs auteurs.

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

**Charia Imam Ma'lik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc**

**Téléphones: 75.51 13 / 75.51 24
75.51 35 / 75 51 89
Fax: 75.51.01**

**Dépôt légal : 29/1982
ISSN. : 0851 - 1381**

IMP. EL MAARIF AL JADIDA -RABAT

LES MEMBRES DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Léopold Sédar Senghor - Sénégal	Idriss Khatib - Royaume du Maroc
Henry Kissinger - U.S.A.	Abbas Al-Jirani - Royaume du Maroc
Maurice Dufron - France	Pedro Ramirez-Vasquez - Mexique
Neil Armstrong - U.S.A.	Mohamed Farouk Nephane - Royaume du Maroc
Abdelatif Benabdellah - Royaume du Maroc	Abbas Al-Kassi - Royaume du Maroc
Abdelkrim Ghallab - Royaume du Maroc	Andellah Laroui - Royaume du Maroc
Otto de Habsbourg - Autriche	Bernardin Ciarlini - Vatican
Abderrahmane El Fassi - Royaume du Maroc	Abdelkarim Al-Fayqa - R. d'Arabie Saoudite
Georges Vedel - France	Nasser Zuhair Al-Assad - Royaume de Jordanie
Abdelwahab Benmansour - Royaume du Maroc	Anatoly Andrey Gromyko - Russie
Monamed Habib Belkhouja - Tunisie	Georges Mathé - France
Mohamed Bencharifa - Royaume du Maroc	Kame Hassan Al-Mahboub - Libye
Armed Lashdar-Ghaza - Royaume du Maroc	Eduardo de Arantes F. Oliveira - Portugal
Abdullah Oma Nassef - R. d'Arabie Saoudite	Aboumaïd Meziane - Algérie
Abdelaziz Benabdellah - Royaume du Maroc	Mouhammed Salem Ouk Adhucar - Mauritanie
Abdelhak Tazi - Royaume du Maroc	Pu Shouchang - Chine
Elat Sezgin - Turquie	Idriss Aoul Aoul Aoul - Royaume du Maroc
Abdellatif Berbic - Royaume du Maroc	Antonio de la Serna - Royaume d'Espagne
Monamed Larbi A. - Kha. - Royaume du Maroc	Al Hassan Bin Talal - Royaume de Jordanie
Mahci Elmandjra - Royaume du Maroc	Vernon Walters - U.S.A.
Ahmed Dhubaib - Royaume d'Arabie Saoudite	Mohamed Kattan - Royaume du Maroc
Mohamed Allal Sinaceur - Royaume du Maroc	Habib El-Miki - Royaume du Maroc
Armed Siqri Dajani - Palestine	Maro Soares - Portugal
Mohamed Chafik - Royaume du Maroc	Othmane Al-Oudiri - R. d'Arabie Saoudite
Lou Chilor - Royaume-Uni de G.B.	Klaus Schwab - Suisse
Amadou Mariat M'Bow - Sénégal	Idriss Dahak - Royaume du Maroc
Aboulatif Elali - Royaume du Maroc	Karim Abu Al-Majid - Egypte
Abou-Baki Kadiri - Royaume du Maroc	Mick J. - France
Hadj Ahmed Bencheikhroun - Royaume du Maroc	Mama Said A. - Océba - Emirats Arabes-Unis
Abouellah Chakri Guerri - Royaume du Maroc	Yves Pouliquen - France
Jean Bernard - France	Chakir Al-Fahim - Syrie
Robert Ambroggi - France	Omar Azamane - Royaume du Maroc
Azedine Laraki - Royaume du Maroc	Ahmed Ramzi - Royaume du Maroc
Donald S. Fredrickson - U.S.A.	Abou Jussat - Maroc
Abdelhak Bouataieb - Royaume du Maroc	

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B Stone: U.S.A

Charles Stockton U.S.A

Hani Zafrani Royaume du Maroc

Secrétaire perpétuel : Abdelatif Berbich

Chancelier : Idriss Dahak

Directeur des séances: Habib El- Malki

Directeur scientifique : Ahmed Ramzi

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

I. Collection "Sessions"

- 1- "A Qods Histoire et civilisation", mars 1981
- 2- "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain" novembre 1981
- 3- "Eau, nutrition et démographie", 1ère partie, avril 1982
- 4- "Eau, nutrition et démographie" 2ème partie, novembre 1982
- 5- "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983
- 6- "De la déontologie de la conquête de l'espace" mars 1984
- 7- "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes" octobre 1984
- 8- "De la conciliation entre le terme au mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985
- 9- "Traité d'union entre l'Orient et l'Occident. Ali-Ghazzali et Ibrahim-Mahmoud" novembre 1985
- 10- "La piraterie au regard du droit des gens" avril 1986
- 11- "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine" novembre 1986
- 12- "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires" juin 1987
- 13- "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988
- 14- "Catastrophes naturelles et péril acridien" novembre 1988
- 15- "Université, recherche et développement", juin 1989
- 16- "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux" décembre 1989
- 17- "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990
- 18- "L'invasion du Koweït par l'Irak et le nouveau rôle de l'ONU", avril 1991

- 7- "Oumrat al-tib fi Mārifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes, d'Abou Al-Khair A.-Ichbili - 1er et 2ème volumes, édition critique par Mohamed Taib AL-Khatabi - 1991
- 8- "Kitāb at-tayssir fi al-moudawāt wa t-taḥrīr" (Le "Tayssir" d'Avenzoar Abou Marwan Abou malik Ibn Zohr - édition critique par Mohamed Ben Abdeljah Roudani - 1991
- 9- "Māalanat Al Malhoure" 1ère partie du 2ème volume, par Mohamed Al Fassi, 1991
- 10- "Māalanat Al Malhoure" 2ème partie du 2ème volume, par Mohamed Al Fassi - 1992
- 11- "Boghayat wa Tawash - Al Mouss'qa Al An'arouss'a" par Azeddin Bernar - 1995
- 12- "Taqd Ashou mou'e (musique andalouse) par Mohamed A.-Bou'ssani - éd. critique par Abdelaziz Benaadelfel - 1995
- 13- "Māalanat Al Malhoure - "Myat qassida wa qassida" par Mohamed Al Fassi - 1997

3. Collection "Les lexiques"

- 1- "Lexique arabo-berbère", 1er tome, par Mohamed Chafik - 1990
- 2- "Lexique arabo-berbère", 2ème tome, par Mohamed Chafik - 1996.

4. Collection "Les séminaires "

- 1- "Fa safat Al achr'e Al Islam " 1^{er} séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987
- 2- "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres" (1980-1986), décembre 1987
- 3- "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988
- 4- "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technicité", février 1989
- 5- "Droit canonique, fiqh et législation", 1989
- 6- "Fondements des relations internationales en Islam" - 1989
- 7- "Droits de l'homme en Islam" - 1990
- 8- "Interactions culturelles de l'Orient et de l'Occident" - 1993
- 9- "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993

- 10- Le Maroc dans les études orientalistes , 1993
- 11- "La traduction scientifique", 1995
- 12- "L'avenir de l'identité marocaine devant les défis contemporains" 1977

5. La revue "ACADEMIA "

- 1- "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro inaugural comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.
- 2- "ACADEMIA" N° 1 février 1984
- 3- "ACADEMIA" N° 2 février 1985
- 4- "ACADEMIA", N° 3, février 1986
- 5- "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987
- 6- "ACADEMIA" N° 5, décembre 1988.
- 7- "ACADEMIA" N° 6, décembre 1989
- 8- "ACADEMIA" N° 7, décembre 1990.
- 9- "ACADEMIA" N° 8, décembre 1991
- 10- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992
- 11- "ACADEMIA" N° 10, septembre 1993
- 12- "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994
- 13- "ACADEMIA", N° 12, 1995.
- 14- "ACADEMIA" N° 13, 1995.

TABLE DES MATIERES

1 - TEXTES :

- Où en est l'Union Européenne ?	1
Otto de Habsbourg membre de l'Académie	
- The challenges of globalization	27
Klaus Schwab membre de l'Académie	
Some Cultural and Political Aspects of the Asian Economic Crisis	33
Lord Chalfont membre de l'Académie	
- Le suicide, un des processus fréquents de mort normale des cellules des êtres vivants	39
Georges Mathé membre de l'Académie	

- Valeurs et réalités économiques	43
-----------------------------------	----

Bernardin Gantin

membre de l'Académie

2 - RESUMES

(Les communications en langue arabe sont reproduites *in extenso* selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe, leurs résumés sont traduits et reproduits ci après)

- Reflexions sur l'état de l'environnement marin et le système juridique établi à son sujet	53
--	----

Driss Dahak

membre de l'Académie

- Définition de la nature de l'acte juridique.	57
--	----

Idriss Alaoui Abdellaoui

membre de l'Académie

- L'Etat, l'individu et le droit international	59
--	----

Kamel Hassan Al-Maqhour

membre de l'Académie

- Entre les orientations de la politique mondiale et la logique du droit international	61
---	----

Mohamed Habib Belkhodja

membre de l'Académie

- Terminologie de l'histoire maroco-andalouse

l'exemple du terme "*Dahur*" 64

Mohamed Bencharifa

membre de Académie

- L'arabisation à la lumière des exigences qu'imposent

les interactions culturelles 65

Ahmed Sidqi Dajani

membre de Académie

1- TEXTES

OÙ EN EST L'UNION EUROPÉENNE

Otto de Habsbourg

Depuis quelque temps le mécontentement avec l'évolution européenne croît dans les pays de l'Union. Cela est non seulement dû à une avalanche de propagande anti-européenne à travers de nombreux médias. Celle-ci est alimentée par diverses sources internationales motivées par la peur de l'Europe comme concurrente économique. De plus de nombreuses personnes s'étaient attendues à une évolution plus rapide que celle qui a eu lieu. Avec cela des perspectives réalistes devraient montrer que cette lenteur est justifiée à condition qu'on ne s'arrête pas.

En effet, faire l'Europe est une oeuvre de longue haleine. On ne peut donc pas mettre cette évolution à la mesure de notre vie qui est relativement courte. De plus, une vieille expérience nous enseigne, qu'il y a une faute qu'il faut toujours éviter en politique, celle de faire le deuxième pas avant le premier.

L'auteur de cet article connaissait bien Robert Schuman déjà avant la Deuxième Guerre Mondiale. Quant celui-ci fut nommé, après la libération, Ministre des Affaires Étrangères et qu'il préparait la création d'une Europe Unie, il avait l'habitude de réunir quelques amis pour discuter avec eux les plans qu'il avait élaborés. J'eus l'honneur d'être de ce groupe. Je me souviens que quand il nous proposa l'idée de la Communauté Charbon-Acier, je lui avais demandé d'aller un pas plus loin. Pour moi la grande idée européenne ne pouvait pas être réduite à quelques matières premières. Schuman savait fort bien que la tâche européenne était avant tout politique. Par contre, il

ne pouvait pas proposer une solution politique si près de la guerre, alors que les blessures saignaient encore. Il fallait donc commencer avec l'économie dans l'espoir qu'à un moment propice on puisse passer à la politique. J'avais des discussions avec le ministre et aujourd'hui, dans la perspective, je remercie Dieu qu'il ne m'ait pas écouté. En effet, ce commencement modeste nous a mené inévitablement quelques années plus tard à la signature du Traité de Rome. Aujourd'hui, je suis persuadé que si Schuman avait commencé au niveau du Traité de Rome, il n'aurait pas abouti.

L'inverse d'ailleurs a été prouvé par la Communauté Européenne de Défense, c'est à dire par le Plan Pleven. Celui-ci était idéal, il remplissait tous les désirs des bons Européens. Malheureusement, c'était le deuxième pas avant le premier. L'opération échoua à l'Assemblée Nationale Française. Et aujourd'hui, dans la rétrospective, on sait que l'une des rares fautes politiques du Chancelier Adenauer était de rejeter la notion transactionnelle du Premier Ministre français Pierre Mendès France. S'il avait accepté la proposition française, nous aurions déjà aujourd'hui cette Communauté de Défense dont le manque est un des plus graves problèmes de nos jours.

Nous devons réaliser que l'Europe, avec son histoire et les nations qu'elle a créées, nous n'avons pas des Etats carrés comme les Etats Unis, dont se développer pas-à-pas. On pourrait le formuler de la façon suivante. L'Europe doit croître comme un arbre et non pas être construite comme un gratte-ciel américain.

Si nous voyons l'évolution européenne dans cette perspective, on admettra que les vingt années qui nous séparent de la première élection européenne, c'est à dire de la naissance d'une Europe démocratique, sont une période extrêmement courte, au cours de laquelle les progrès ont été remarquables.

Pour le grand public les premières avancées étaient les plus impressionnantes. Cela est logique. Quand on gravit une montagne, les premiers cent mètres sont franchis le plus vite et sont les plus spectaculaires. Plus on

monde, mais le chemin devient difficile. Quand on considère les progrès pratiques réalisés depuis 1979, les avancées sur le plan politique, sans parler de la véritable explosion économique de l'Union Européenne, on prend toute la mesure de ce qui a été réalisé dans les dernières deux décennies. Qu'il y ait eu des revers en route n'est pas surprenant. Comme parlementaire européen, on réalise cela peut-être mieux que les citoyens, surtout quand on considère la masse de travail qui nous incombe, le nombre de représentants des différents intérêts économiques, sociaux et politiques qui aujourd'hui nous assiegent, et quand on se rappelle les points sur lesquels les gouvernements, souvent en dépit de leur mauvaise volonté, se trouvent obligés de consulter le législatif. Avant d'agir, on voit la mesure de l'avance. L'histoire nous enseigne que jamais encore une instance supérieure n'a abandonné de compétences sans une pression d'en bas. Ce qui fut vrai au temps de l'absolutisme, est aussi de nos jours. Nous faisons face à des collectifs bureaucratiques, dont la résistance au progrès n'est pas moindre que celle des générations précédentes.

Il y a eu progrès, mais il reste beaucoup à faire

Cela s'applique même au plan économique. L'Europe est une preuve vivante de la vérité de la théorie concernant la prime à l'intégration. Plus on unit les nations européennes, plus elles avancent même sur le plan matériel. Qu'il y ait eu des difficultés, est indéniable, d'autant plus que nous nous trouvons dans une profonde transition suite à la mondialisation de notre économie. C'est là ce qui crée aujourd'hui chez nous le problème du chômage ou encore de l'émigration de certaines industries vers des zones de bas salaire.

La plus grave question à laquelle l'Union Européenne doit faire face, se situe sur le plan politique. À l'heure actuelle nous nous trouvons devant une crise structurelle qui explique la faiblesse de l'action. Il nous manque encore aujourd'hui les instances indispensables à une politique efficace.

On a beaucoup critiqué l'Union Européenne pour la faiblesse de son action lors de la guerre en ex-Yougoslavie. C'était inévitable, à la lumière de l'histoire. Ainsi le partage de la Pologne au XVIII^e siècle était dû presque ex-

les votes et du *liberum veto* du se reporter. Chaque représentant de la noblesse pouvait voter et par son veto les décisions du parlement. Le résultat a été la paralysie de l'Etat et le drastique partage de celui-ci entre la Russie Autrichienne et la Prusse.

Cette démission de l'ensemble est oubliée. Nous avons aujourd'hui toujours encore le *"liberum veto"* dans le Conseil de l'Union Européenne. Dans les affaires yougoslaves cette incapacité structurelle de l'Union s'est révélée clairement. La plupart des votes dans les affaires yougoslaves était en fait alors que l'Union réunissait 5 Etats, 14 voix contre 1. C'était toujours le même résultat : paralysie l'Union. On a beaucoup critiqué que l'Amérique ait pris des décisions et que l'Union Européenne était indécise. Celles-ci valent. Mais, tout d'abord pas. L'Amérique n'a qu'un seul ministre des Affaires étrangères et nous en avons dans l'Union Européenne encore 5 ministres du veto. De plus la présidence de la présidence du Conseil tous les six mois, est aussi un facteur de paralysie car le Président du Conseil a une forte influence. En six mois on ne peut pas accomplir une politique. La rotation ne permet aucune continuité. C'est le cours de des pontes où une décision se rend responsable, si on veut survivre. En attendant, cela a empêché de profiter de l'effondrement du système soviétique. Cela était prévisible.

L'histoire nous montre que nous avons eu dans le courant de ce siècle trois grandes guerres mondiales. La première a été le conflit de 1914-1918. Il s'agit de la grande période de paix après les guerres napoléoniennes. Celles-ci se sont terminées par le Congrès de Vienne qui a établi en Europe un ordre international qui explique les grands progrès du XIX^e siècle. Le succès du Congrès de Vienne se voit dans l'histoire italienne. Gaglielmo Ferrero était un historien célèbre. Tout d'abord on a vu le vainqueur, dans ce cas la France, assister avec égalité de droit à la conférence. Paris faisait partie de l'œuvre de paix et était donc responsable des décisions. De plus, on avait établi des principes, des principes objectifs, également applicables aux vainqueurs comme aux vaincus. C'était une époque la légitimité dynastique. Ainsi donc le Traité de Paix devenait acceptable à tous.

Le traité metant fin à la première grande guerre de notre siècle violait ces principes. Le vaincu n'était pas traité dans la négociation, les vainqueurs dictaient de façon arbitraire. Il n'y avait pas de autres objectifs. On parlait de l'autodétermination des peuples mais dans la pratique on ne l'a guère respectée.

C'est ce qui explique la transition rapide de la Première Guerre à la Seconde vingt ans après. Pendant ce temps, les responsables qui s'étaient promis de respecter les leçons de l'histoire et de ne pas commettre la même erreur. Or Yalta était exactement l'opposé. A Versailles, au moins, tous les alliés des puissances de l'Entente étaient inclus, à Yalta il y avait seulement trois personnes et les alliés des vainqueurs ne leur étaient pas exclus. La Grande Guerre était une magnifique présentation au nom de l'Europe occidentale cette procédure. Les erreurs de Versailles, Saint Germain, Trianon, Neuilly, Sevres etc. ont donc répétées mais en plus.

Le résultat a été que la fin de la Deuxième Guerre Mondiale nous conduisit pratiquement sans interruption à la Guerre Froide. Si elle n'aurait été menée avec des moyens militaires comme les deux guerres précédentes, cela était dû avant tout à l'existence des engins nucléaires et les fusées intercontinentales qui créaient une situation inédite même pour les super puissances. Pendant la Deuxième Guerre Mondiale l'Amérique avait encore le privilège de pouvoir frapper son ennemi sans que celui-ci puisse y répondre. Maintenant la distance entre le front et l'arrière n'existe plus et le résultat est égal pour tous y compris les super-puissances. Par conséquent la Guerre Froide était conduite avec d'autres moyens, économie, subversion, propagande.

Quand celle-ci arriva à sa fin, malheureusement personne n'y était préparé. Très peu de gouvernements avaient prévu la fin et par conséquent avaient préparé la très-guerre. Nous avons donc manqué la chance de créer une situation constructive indispensable pour l'Europe. Ce a été prouvé par les affrontements sur le plan de la sécurité et de l'expansion de l'Union Européenne. Nous en avons déjà entendu nous récemment dans les discussions notamment

sur l'élargissement de l'OTAN. On n'a jamais osé dire ouvertement que les Russes étaient les perdants de la Guerre Froide et que la faiblesse de la diplomatie occidentale était telle, qu'effectivement il y eut des moments où on a eu nettement l'impression que le Kremlin n'était ni vainqueur et les Occidentaux les vaincus. Cela crée une situation dangereuse qui aurait pu être évitée, si à la fin de la Guerre Froide on avait été prêt à créer un véritable système de sécurité pour tous, y compris les Etats Baltes ou l'Ukraine.

Le problème capital de nos jours est donc de re-crée un équilibre véritable et de donner au Continent Européen la sécurité qu'il n'a pas pour le moment. C'est pour cela que le problème clé est l'élargissement de l'Union Européenne, donc l'extension de celle-ci à toutes les nations européennes qui desirent librement en être membres et qui correspondent aux conditions politiques et économiques de l'accession.

Le fait que de nos jours, sur l'affaire de l'OTAN on a toléré une espèce de veto russe est dangereux à ce point de vue, car la Russie aujourd'hui n'est pas un Etat européen. Bien entendu, une partie de cet Etat appartient géographiquement à l'Europe. Néanmoins, le gros se trouve ailleurs et Jelzyn lui-même, dans un discours, avait admis qu'il ne savait pas s'il était européen ou asiatique. De plus, il faut réaliser que la partie asiatique, c'est à dire celle qui est à l'est de l'Oural, a été conquise par les Russes dans une période relativement récente. En d'autres termes, il s'agit d'un grand empire colonial. La guerre de Tchecoslévie en a été la preuve indéniable. N'oublions pas que les Français étaient déjà en Afrique quand le premier Russe a traversé l'Oural pour conquérir des territoires asiatiques.

Bien entendu certains Etats islamiques ont réussi à se libérer du joug russe. Néanmoins, ils sont encore fortement retenus à l'intérieur de ce qu'on appelle la Communauté des Etats Indépendants. Les tensions se révèlent dans les différentes guerres locales. Il faut réaliser que nous avons à un facteur très dangereux pour l'avenir et que la volonté russe de s'accrocher désespérément à tous les coins de terre est un élément explosif. Nous sommes à l'époque de la décolonisation. Par conséquent, le maintien de colonies con-

la volonté des peuples intéressés n'est pas justifiée. L'exemple de l'Algérie est là pour nous le prouver. Si la France, comme il avait voulu par exemple M. Mitterrand, s'était maintenue en Algérie par la force elle aurait sombré. C'était la grandeur du Général de Gaulle de réaliser cela et, en ce point, le fait que pour lui aussi c'était un sacrifice douloureux, de séparer la France de l'Algérie. A partir de ce moment a commencé l'évolution française à l'intérieur de l'Union Européenne, ce qui est impensable si la France s'était accrochée à l'Algérie. En Russie on n'a pas le De Gaulle. Par conséquent, les efforts pour maintenir l'empire colonial vont encore créer des problèmes très graves.

Face à ce danger, l'élargissement de l'Union est indispensable. On prétend que ce n'en va coûter cher; c'est une théorie qui est loin d'être prouvée. On calcule toujours seulement le coût et l'on n'a pas le rapport d'un tel élargissement. Le bilan est donc faussé. De plus le facteur sécurité est incalculable, car l'est le plus important pour tout développement économique et politique. Or, l'élargissement signifie sécurité et un nouveau équilibre dans le monde. Sous ces conditions il est devenu une des conditions primordiales de l'avenir de l'Union Européenne.

Selon les décisions prises, les négociations sur l'élargissement vont commencer au début de 1998. Onze pays ont demandé l'admission. On a décidé dans l'Union d'aller pas-à-pas. Une réussite ne sera possible que si on établit des critères objectifs qui établiraient l'ordre de priorité des différents Etats. Or, les signes ne sont pas très encourageants. Alors que les admissions de la Hongrie, de la République Tchèque et de la Pologne paraissent plus ou moins assurées, il est injustifié que les Etats baltes, qui eux aussi correspondent politiquement et économiquement aux critères établis ne soient pas admis, simplement pour satisfaire les exigences du Kremlin. De plus, il s'agit d'accélérer les négociations car l'Union n'attend pas.

Il faut aussi réaliser que les institutions doivent s'adapter aux demandes de l'avenir. Celles que nous avons à présent peuvent se justifier plus ou moins, mais que l'Union Européenne élargie une communauté restant de six

ou de huit États. Aujourd'hui, nous en sommes à 18 et nous serons bientôt beaucoup plus nombreux. Les institutions doivent donc être renouvelées, notamment en ce qui concerne la politique de sécurité. La restructuration devra commencer par le Conseil, dont on a déjà souligné les faiblesses structurelles par la rotation et par le principe d'unanimité. Il faut aussi reformer de fond en comble la Commission, puisque celle-ci est déjà trop nombreuse alors qu'elle devrait être un exécutif efficace. Nous devrions aussi avoir un organe de politique étrangère qui ne soit pas une espèce de demi-structure bureaucratique comme on envisage à l'heure actuelle. De plus, il faut développer la politique de sécurité. Bien entendu il y a eu des points de départ encourageants, notamment les unités mixtes introduites par l'initiative franco-allemande.

A l'heure actuelle l'Europe est en mouvement tel que l'a montré l'Accord de Maastricht et maintenant les suites qui vont être données aux décisions très modestes d'Amsterdam et notamment le largissement qui va commencer dans quelques mois. Les chances de l'Europe ne sont donc pas mauvaises. Le plus grand handicap est toujours la construction des gouvernements et notamment des bureaucraties nationales. Par contre, il y a le facteur de la population européenne qui s'impatiente des lenteurs des gouvernements. Il faut aussi qu'enfin nous nous rendions compte que l'Europe est avant tout une entité culturelle. Jean Monnet, tout technocrate qu'il fût, avait déclaré avant sa mort que s'il fallait recommencer, il faudrait débiter par la culture. C'est compréhensible puisque la culture est l'âme des peuples. Là nous trouvons un facteur de plus en plus fort. Bien entendu, on se plaint qu'il y ait peu de contact entre les peuples et que l'on ne progresse pas suffisamment. Par contre si nous regardons les choses d'un point de vue objectif, nous trouvons que justement sur le plan culturel l'unification progresse rapidement. De plus, par les petits pas, tel que l'accord de Schengen, on rapproche les personnes et les peuples.

Il faut enfin que l'on réalise que l'Europe a besoin d'un redressement moral. Le fait que les résistances bureaucratiques à l'unification aient des résultats, est avant tout dû au manque d'une volonté politique. C'est régresser.

des États qui freine aujourd'hui l'évolution indispensable. De plus, l'Europe et sa culture ont une base religieuse. Or, aujourd'hui nous vivons une crise de la foi, qu'il s'agit de dépasser. Malraux avait dit à juste titre que le XXI^e siècle serait un siècle religieux ou ne serait pas. La foi sera un élément de solidarité entre les peuples car les croyants sont aussi les plus tolérants. N'oublions pas le l'exemple de l'Empire des Trois Religions de Tolède. La Chrétienté, l'Islam et le Judaïsme y créèrent une des plus belles éclosions morales de notre continent. Ce n'était pas obtenu en diluant les croyances, mais, au contraire, parce que les croyants sont aussi charitables vis-à-vis des autres. Notre intolérance présente est en grande partie la suite de l'érosion de notre élan religieux. S'il y a un redressement sur ce plan, il y aura plus de solidarité indispensable dans la période de mondialisation vers laquelle nous marchons. Selon notre décision l'avenir sera une période sombre ou un printemps de l'histoire.

THE CHALLENGES OF GLOBALIZATION

Klaus Schwab

Economic globalization has entered a critical phase. A mounting backlash against its effects is threatening to have a very disruptive impact on economic activity and social stability in many countries.

It becomes apparent that the head-on mega-competition that is part and parcel of globalization leads to winner-take-all situations, those who come out on top win big, and the losers lose even bigger. The gap between those able to ride the wave of globalization, especially because they are knowledge- and communication-oriented, and those left behind is getting wider at the global, national, corporate and individual levels.

Popular scepticism about the win-win effect of the global economy is compounded by two phenomena.

First, it is becoming harder to ask the public to go through the pains and uncertainties of structural adjustments for the sake of benefits yet to come. Public opinion is on the defensive, increasingly anxious about the future.

The second phenomenon is that globalization tends to cement the fate of the corporation from the fate of its employees. In the past, higher profits meant more job security and better wages. The way transnational corporations have to operate to compete in the global economy means that it is now routine to have corporations announce new profit increases along with a new wave of layoffs.

All this confronts political and economic leaders with the challenge of demonstrating how the new global capitalism can function to the benefit of the majority and not only for corporate managers and investors.

Meanwhile, the globalized economy must not become synonymous with "free market on the rampage", a brakeless train wreaking havoc. The social responsibilities of corporations (and governments) remain as important as ever. What is on the agenda is the need to redefine and recalibrate them.

Moral considerations aside, there can be no sustainable growth without the public at large seeing itself as the major stakeholder in the successful functioning of the economy.

The globalization process is not a passing aberration. The revolution in information technologies, the emergence of new strategic centres of power such as China and India, the addition of 2.5 billion people to the world market with the opening up and liberalization of previously closed societies and economies all that makes it irreversible.

So as globalization goes on deploying its impact, innovative policies that help contain the mounting backlash against it are urgently needed.

I wrote in an editorial of mine:

"As the number of players continues to rise and the nature of the game changes, the rules have to be reassessed."

We need an international debate on how to deal with the more stringent requirements that a global economy puts on national economic policies, on financial market supervision and transparency, and even on corporate and business ethics.

Interdependence has rendered the notion of economic sovereignty almost obsolete. The need for a minimum consensus platform on the rules of the game is becoming more essential than ever.¹²

The basic concept of Davos is the conviction that the challenges of a globalized world cannot be solved by governments or by business alone.

What we need is a global partnership of leaders from governments, business, academia, labour and the other institutions of civil society committed to improving the state of the world - this is not only our mission statement but it is also the essence of the Davos culture.

Out of curiosity I looked up the meaning of the word "beyond" in the dictionary and found the following definitions:

beyond – apart from, above, superior to

For this reason, let me add a few more principal reflections.

Since I founded the World Economic Forum 28 years ago, I have had the firm conviction that a central challenge of any human society is to unlock the potential of all its members, whoever they are, and to recognize that each person has a basic human dignity and a potential of contribution. I believe that in his innermost, each person has an added value – to use business language – which he can provide to society.

Looking at the 21st century it is imperative to understand that the full range of human values must be considered in order to build a new society. I fear that the key challenge is not confronting the globalization revolution, but finally overcoming the negative effects of the industrial revolution which shaped so much of the 20th century history. Many of the problems are rooted in the isolation of economic and political aims from the broad social, cultural and religious interests of peoples. We are, for example, all familiar with the 20th century Europe which despite being scientifically and economically one of the most advanced cultures in world history – became the stage of one of history's most scandalous and inhuman atrocities. The search for power without a concurrent search for humane aims has shown its dividend. Our approach to the future must embrace a different methodology and result in a different vision.

At the methodological level, the 21st century must bring again to life the reality that individuals are motivated by vital economic, social, personal, cultural and religious values. Human thinking and acting, guided by valuing

results in actions that are not just individual operations but acts of cooperation. Institutions are only patterns of cooperation between and among individuals. Nonetheless, the institutions dominating our lives today foster a separation among the values of people.

It is commonly accepted that "tough" business institutions have nothing in common with the "kind-hearted" character of certain non-governmental, or so-called grassroot organizations. We take it for granted that business leaders are only accountable for the "bottom line." Since Davos is the meeting place of the world's 1000 most powerful CEOs, it is just fashionable to suspect that the Davos culture is the cradle of this "heartless" community. Similarly, the "social conscience" or "charity" mentality of CBOs (community based organizations) represents the "good guy" dimension, and those good guys resent business, losing sight of the difficulties to operate in a competitive environment designed to promote at the end the efficient creation of wealth.

Clearly, the economic, social, cultural, vital and religious values of peoples are brought to life in widely differing ways in different organizations and different parts of the world. This diversity of organizational and cultural value patterns underlies next century's challenge which is - at least in part - to integrate these values into patterns of cooperation that lead to healthy economic development and, at the same time, to healthy human development.

We must not polarize. What we need is a search for innovative ways of creating an optimal balance between economic and social values so that "profits" are not operating in a vicious world of destructive outcomes and "not for profits" are not operating in a phantasy world of unrealistic expectations.

What we really need are two fundamental changes in our *modus vivendi*.

First, we have to design platforms, institutions and decision-making processes which integrate again all human values into a holistic approach. We cannot leave business to the business leaders, the environment to the environmentalists, ethics to philosophers, etc.

Second, we have to reassume our historical cross-generational responsibility, which is increasingly and negatively affected by the changing notion of time. Change accelerates the pace of our life and time compression shortens the relevance of experiences – either as an example from the past or as a guide to the future.

Time is no longer perceived or lived as a purposeful development, but purely as a succession of unrelated and unrelenting changes.

Time compression puts emphasis on the present and breaks the links between the generations, undermining the notion of sustainability: sustainability for whom?

It is not globalization per se that leads to our ‘heartless’ world, it is us who are overwhelmed by complexity and time compression and who, in the end, will pursue in our own individual decisions a strategy of satisfying first and foremost personal egoistic interests. It is not only maximization of shareholders’ value which often works to the detriment of public interest. To be honest, it is the maximization of our own short-term individual life value which stands in the way of a sustainable future of humankind.

Globalization, which is foremost a technological revolution creating new patterns of global proximity and entrepreneurial creativity, can also plant the seeds for the creation of a new, more knowledgeable, more conscious, more empowered, more democratic, more humane and more responsible society.

As for the vision, what we try to accomplish in Davos is to be action-oriented – according to our motto: ‘Entrepreneurship in the global public interest’.

A substantial contribution to this paper would not be the question of “Beyond the Davos Culture”, but what have we done for Trustees of the 21st century? In a world in which the future will be shaped by our own actions – and inactions – we must have a vision of the kind of future to which we aspire and the actions, policies and institutions needed to achieve this.

We must have a much better understanding of the system's dynamics and of the multiple, inter-related causes and effects through which our actions and decisions interact to produce their ultimate consequences.

At this year's Annual Meeting in Davos we launched a new initiative TRUSTIBLES⁽¹⁾. As a first step, the participants defined ten priorities for the 21st century:

1. Ensuring Peace and Security
2. Fostering Sustainable Development in a Market Economy
3. Generating Prosperity and Well-being for All
4. Harnessing Science and Technology for the Benefit of People
5. Enhancing Human and Societal Fulfilment
6. Protecting Human Rights and Cultural Diversity
7. Harmonizing Regional, National and Global Interests
8. Creating the Industries of the 21st Century
9. Managing Uncertainty, Complexity and Interdependency
10. Developing Leadership and Empowerment

NOTES

- (1) My speech until now is nothing else but a quote which I took from an Editorial I wrote together with my colleague Claude Sraïdja, the Managing Director of the World Economic Forum, and which was published in the *International Herald Tribune* on 1st February 1996 – the opening day of our 1996 Annual Meeting in Davos. That was my message to the participants and it represented the framework of our discussions in Davos two years ago.
- 2 From my *International Herald Tribune* column, published at the opening day of this year's Annual Meeting, on 29th January 1998.

SOME CULTURAL AND POLITICAL ASPECTS OF THE ASIAN ECONOMIC CRISIS

Lord Cha font

Although the conflagration alluded to in the theme of our current session - "Why have the Asian dragons caught fire?" - describes what is basically an economic crisis, this paper seeks to examine some of its cultural and political dimensions. After a period of unprecedented and almost explosive growth, many Asian economies are now in decline if not in actual recession. The "Dragons" referred to in our theme have often been described as "Tigers", but whichever zoological or mythical analogy is used, there is the general impression that a proud and rampant animal has been laid low. The phenomenon is generally described as "the Asian crisis" although, to be precise, it is the countries of East Asia which have so far been most affected by these developments, and it is upon those countries that this paper concentrates.

In the 1980's it was often suggested that Asia's phenomenal economic success was partly attributable to the cultural values which prevailed in the region. Asian governments tended, it was said, toward paternalistic government, often of an authoritarian kind, which suited the generally deferential instincts of their citizens, accustomed to a respect for authority and the spirit of community, together with an apparently tireless work ethic. This symbiosis between paternalistic but powerful government and disciplined, hard working people, enabled many Asian states to concentrate on growth and economic development without becoming vulnerable to the social and political disorder often characteristic of advanced Western democracies.

Although superficially plausible, this theory has some significant weaknesses. 'Asia', as a term used to connote some homogenous cultural model, is even less valid than Europe or Africa. There are enormous differences, not only among the various countries of Asia, but even among ethnic groups in multi-racial societies like Malaysia and Singapore. Attitudes towards work and money differ widely between, for example, the Mandarin tradition and the Chinese diaspora, which, although it is only a small minority of the population of south-east Asia, controls much of the region's wealth. Confucian societies tend to invest more resources in education than is the case in predominantly Islamic or Catholic countries, an emphasis which accords well with the requirements of modernising and expanding economies.

Although certain so-called Asian values might, therefore, have contributed to economic success, it can be argued that the spectacular economic growth of the 1970's and 80's only became possible with the assimilation of a matrix of Western ideas involving such concepts as property rights, the rule of law and the institutions of the corporate state. It is interesting in this context that Max Weber, the German political economist, held that countries outside the West were incapable of generating an indigenous capitalist economy. The logical inference from this proposition is that the achievement of the Asian economic miracle required the rejection, rather than the acceptance, of certain basic elements of the Asian cultural heritage.

If the positive elements of Asian culture were not exclusively the engine of its economic success, were the negative aspects largely responsible for the current economic failure? State interventionism under authoritarian governments often gives rise to the phenomenon recently described in the media as "crony capitalism". An early example of this emerged in Japan, whose industrial revolution began a century ago, with the appearance of the *zaibatsu* in the financial sector and the industrial *keiretsu* which were the elements of a complex of family businesses and industries enjoying government support. These closely-knit and powerful networks, in a society characterised by a high level of education, a tradition of thrift and a devotion to the work ethic, formed the basis of a formidable economic and industrial

nachine. However, less regulated forms of "crony capitalism" can easily give rise to large-scale corruption, and a number of Asian countries have been bedeviled by this problem. Certainly, accusations of "crony capitalism" in its most unattractive forms have been directed at Indonesia, which is facing a financial crisis of disastrous proportions.

It would, however, be simplistic to attribute either the success or the subsequent failure of Asian economies exclusively to the influence of cultural values. Equally, it would be foolish to dismiss the concept of Asian cultural values as marginal or irrelevant. In the broader context, they may well condition the development of political systems in the region. The concept of the individual human being as the focal point of all rights and duties, a basic political assumption in the liberal west has, as Francis Fukuyama has pointed out, no counterpart in Asia. This has led to different attitudes towards family values, divorce and illegitimacy and, most importantly, in the role of women. Women are treated differently from men, both in law and in social custom, to a much greater extent in most Asian societies than they are in the West.

Attitudes to family have important implications for a wide range of social, educational and economic policies, and it can be argued that Asian societies, in protecting the cohesive nuclear family, have to some extent avoided the social disruption which has accompanied economic change in the West. These are, however, observations of a general and social character, and not directly applicable to the present crisis. Much of the explanation for the rise and fall of the Asian tigers lies more in the complex and recondite world of economic theory.

Economists argue fiercely about patterns of investment, the degree of government intervention in financial systems and input policies, and the flexibility of Asian economic systems. The main impression arising from a study of this arcane debate is that there are significant differences in the way in which Asian countries (like others) manage their economies. While the governments of South Korea and Indonesia tend to be interventionist, that of Hong Kong does not. If the régime in Indonesia is suspected of a degree of corruption, that of Singapore has a reputation for an almost puritanical rectitude. The effectiveness of bank regulation varies between Thailand and Indonesia on the one hand, and Hong Kong and Singapore on the other.

Whatever may be the diagnosis of the causes of the present crisis in Asia, the potential consequences are formidable. The future of Indonesia is perhaps the most critical factor in the equation. Many experienced observers believe that this nation of 200 million inhabitants is on the verge of financial and political disaster. Western intelligence reports suggest that the country faces a violent upheaval and that its situation resembles that of the Soviet Union in the early 1990s. It would be unwise to underestimate the gravity of this danger. It carries with it the possibility of large-scale emigration from certain areas of the country, a development which is already worrying the governments of Australia, Singapore and Malaysia.

Furthermore, if Indonesia finally does explode into violent turmoil, the impact on the Association of South East Asian Nations (ASEAN) might well be serious, with old rivalries and territorial conflicts re-emerging. The effects might even be felt much further afield, upsetting relations among the major powers. One aspect of this concerns Japan, whose own economic problems could possibly affect the balance of power in Asia. It is, however, possible to exaggerate the impact of a Japanese recession. The current theory advanced in some quarters that Japan is about to collapse and 'take the rest of the world with it' – a warning issued recently by Norio Ohga, the Chairman of Sony – may be a shade over-dramatic. Japan, although an economic giant, accounts for only 13% of global gross domestic product and is a relatively modest player in world trade. A recession in Japan, even of a severe kind, might therefore be uncomfortable for the rest of the world's economy, but not devastating. There might, however, be a shift in the perceptions of regional leaderships, especially as China's economy seems so far to have escaped the pervasive regional chaos.

This escape, however, may not be permanent, or even long-lasting. Unemployment is a serious and growing problem in China, and it has already led to manifestations of discontent in some industrial centres. According to *Foreign Report*, a weekly newsletter published in the United Kingdom, a former Chinese union organiser, now living in Hong Kong, is reported as saying that the tension between government and workers 'will explode like a time-bomb' – the workers will be very angry, and some may want to burn

light and rob. By then the government will have no option but to launch a broad and violent crackdown.

In this context the International Labour Organisation has compiled a report which forecasts growing unemployment in South Korea, Thailand and Indonesia and warns of consequent instability in the region. "The combination of sharp and unexpected social pain and a lack of relief" says the ILO "is fertile ground for breeding social unrest." Here it is appropriate to append a somewhat sombre footnote of a military kind. It is important to bear in mind that a number of Asian countries – including China, Thailand, Indonesia, Singapore and Malaysia – have developed or are in the process of developing Rapid Deployment Forces. Although in traditional military theory these are usually regarded as an instrument of power projection beyond a nation's frontiers, they can also be used as a powerful instrument for the control of internal unrest.

Whether this and other apocalyptic scenarios for the future of Asia actually overtake the region will depend to some extent on whether the current financial and economic crisis persists, deteriorates, or shows signs of being brought under control. It is true that there are encouraging signs of recovery in the financial sector. Currency values have become steadier and stock markets are recovering. Economically, however, the Asian nations as a group will grow more slowly than the rich industrial countries for the first time in thirty years, and in some countries there will be outright recession. Some western commentators, not without a trace of *schadenfreude*, forecast at least a decade of lost growth, similar to that which Latin America suffered in the 1980s. Before the current crisis began to undermine the Asian economies, there was a great deal of euphoria and exaggerated optimism about the prospects. Now there is a shift to the other extreme and to the false notion that growth has permanently dried up.

In the long run, there is no reason to think that Asian nations can not extricate themselves from their present troubles and resume the pattern of economic growth. Inevitably, growth in the future will be slower, and Asian countries will have to undergo some painful transformations, many of which will result in a further erosion of Asian cultural values. Social problems will

undoubtedly accumulate and there will inevitably be problems as governments seek to restructure their economies without provoking political unrest. They will be justified in expecting some help from the prosperous nations of the European Union. More than a quarter of the EU's external trade is with East Asia and European banks have lent heavily there.

European governments and industries have a clear interest in maintaining stability in the region, and are, indeed, already deeply involved in regional security arrangements through arms contracts, technical assistance, training in peacekeeping and joint military exercises. Britain has a Five Power Defence Arrangement with Australia, New Zealand, Malaysia and Singapore, and Europe takes part in the ASEAN Regional Forum on defence and security. European governments have recently increased their contributions to economic stability in East Asia, and after the Asia-Europe meeting in London in April there is likely to be a fuller recognition by Europe of the role it can play in resolving the Asian crisis.

There will, for the governments of East Asia themselves, be some lessons to be learned. Market disciplines will have to be strengthened, although western models should not be followed too closely. Governments will have to examine ways of financing extensive education programmes as the demand for university places increases. However, as Francis Fukuyama has written:

"The remaining years of the 20th century . . . promise to be difficult and eventful ones for people on both sides of the Pacific."

If the tiger economies persevere in nurturing those Asian values which have proved their worth, such as financial prudence and hard work, while rejecting those which have led to corruption and unwise investment, and if Western industrialised countries recognise that they, too, have a direct interest in helping to control and suppress the conflagration of the Asian dragons, the future still looks bright.

LE SUICIDE, UN DES PROCESSUS FRÉQUENTS DE MORT NORMALE DES CELLULES DES ÊTRES VIVANTS

Georges Mathé

La mort des cellules a longtemps été considérée comme le résultat, soit de la fin de leur durée de vie et de leurs fonctions, soit d'un accident survenu au cours de l'exercice de celles-ci, soit d'une maladie de l'organe ou d'une de ses parties (non irriguée par exemple, en cas d'obstruction par thrombose d'une artère), soit d'un groupe d'entre elles se trouvant dans un tissu qui a souffert d'une intoxication ou d'une infection, lesquelles les a tuées ou affaiblies au point que leurs collègues chargés du nettoyage des tissus, les macrophages, les font disparaître en les mangeant (on dit en les phagocytant).

On parle de nécrose (ou dissolution de leurs organes) pour nommer l'aspect des cellules cadavres ou de celles qui sont en train de le devenir, tuées par ces maladies, d'une mort anormale, qu'on dit pathologique.

Je ne ferai qu'évoquer une forme de disparition normale de cellules (non embryonnaires), qui, après avoir doublé leurs matériaux (subi un état de "grossesse"), se divisent en deux cellules filles-jumelles, comme si chacune accouchait de l'autre. On pourrait dire que la mère, disparue, est morte par devoir: sorte de disparition idéale, qui ne laisse pas de cadavre.

Certaines cellules partagent leur vie entre un état "dormant" et celui de grossesse, sur l'ordre des gènes qui désignent, en elles ou chez leurs voisines, l'initiation de cet état de grossesse.

Cet équilibre de la population, basé sur le fait que la cellule en contact, relève donc de gènes propres à chaque cellule ou à ses voisines qui s'expriment en produisant des facteurs de croissance, voire des inhibiteurs de ceux-ci, lesquels agissent au niveau des structures. Il est intéressant de constater que, si ces facteurs peuvent être non seulement sécrétés par une seule cellule pour sa seule division, ou par des voisines qui sont embarquées dans un même processus local, elles peuvent être poussées à se diviser par des facteurs qui jouent un rôle de régulation à l'échelle des organismes entiers et que l'on appelle des hormones. La plus typique est à cet égard, l'hormone de croissance, et certaines autres, les sexuelles notamment, peuvent partager son effet, même si celui-ci ne représente pas leur exclusive fonction.

Un des faits ci-dessus les plus intéressants, est qu'une cellule peut s'activer que ses propres gènes de croissance ou d'anticroissance et mourir seule.

Le fait qu'un gène d'une cellule ou son antagoniste l'amène à se comporter individuellement, non en membre d'une population de cellules, est une des notions qui a conduit à découvrir la possibilité que possède chaque cellule, de se suicider ou de ne pas se suicider, cela sous l'influence de produits provenant de ses propres gènes ou de gènes d'autres cellules. On a donné à ce phénomène, le nom d'"apoptose", qui signifie la chute des feuilles en automne. Ce suicide peut donc être individuel ou collectif: quand le têtard se transforme en grenouille, toutes les cellules de sa queue se suicident simultanément.

C'est aussi par apoptose que disparaissent, au cours du développement de l'embryon, des parties tissulaires, voire des organes qu'il perd pendant sa période foetale, voire que certaines espèces perdent, et que d'autres conservent (tel un organe dans lequel se développent certains types de globules blancs, la bourse de Fabricius qui perdure chez les oiseaux, et a disparu chez les mammifères).

Lors du développement, certaines lignes de cellules peuvent demeurer ou disparaître selon des facteurs de croissance ou des antagonismes qui peuvent leur faire parvenir des signaux, voire d'autres cellules situées à distance. L'organisme se comporte comme le sculpteur qui prend une masse de terre glaise et aboutit à la forme qu'il a choisie, par decollement et arrachement de lambeaux, plutôt que par adjonction.

On devine que l'apoptose exerce un rôle majeur dans les transformations morphologiques néonatales.

On sait que le nombre des cellules de divers tissus se réduit pendant la sénescence, voire après la quinquantaine chez l'homme. L'activation des gènes de l'apoptose est responsable de cet aspect de vieillissement, car si ce n'est pas le processus inverse qui intervient, l'insuffisance des antagonismes de l'apoptose.

Lorsqu'il y a quelques années on utilisait les ondes de choc d'orthothérapie ou certains produits chimiques de chimiothérapie pour détruire les cellules cancéreuses, on révoquait que l'ablation de leurs divisions.

On sait aussi que beaucoup de cas de ces agents se succèdent. Si on la température appliquée dans le cas du traitement de tumeurs par l'hyperthermie, on a par nécrose ($>43^{\circ}\text{C}$) ou par apoptose ($<43^{\circ}\text{C}$).

On sait que l'activation des processus immunitaires au regard des cellules tumorales, activat-on que l'on nomme immunothérapie, peut également détruire les cellules tumorales par apoptose. Le moyen particulier qui utilise certaines formes de chimiothérapie, la production d'anticorps, agit quant à elle, par nécrose.

L'apoptose exerce elle-même un rôle dans la prévention des tumeurs, en condamnant au suicide, des cellules en état pré-tumoral. C'est certain, mais encore convient-il que ce ne soit pas suffisante pour exercer une telle action. On reconnaît les cellules à pousser au sein de ces antagonismes de l'apoptose peuvent être dans certaines tumeurs, et dans certains et les pré-tumoraux se couvrir en excès.

On possède aujourd'hui des méthodes qui permettent de reconnaître les cellules en apoptose et de les distinguer de celles qui meurent de nécrose, et des normales.

Rechercher par des moyens et des tests systématiques, des agents qui s'opposent à l'apoptose (pour réduire celle qui pousse au suicide des cellules d'une hépatite), et des agents qui la stimulent, utilisables dans le traitement des cancers, fait partie des programmes de nombreux laboratoires.

Il est trop tôt pour dresser le bilan de ces résultats, mais il m'a semblé intéressant de signaler le fait que tombent en automne les feuilles qui doivent laisser la place et les facteurs nutritifs à d'autres.

VALEURS ET REALITES ECONOMIQUES

Le cardinal Bernardin Gantin

1. L'un des événements les plus marquants de cette fin de siècle aura été ce qui est convenu d'appeler la crise asiatique comme l'exprime d'une manière très imagée l'intitulé du thème de notre session académique *"Pourquoi les dragons de l'Asie ont-ils pris feu ?"* Cet incendie a en effet provoqué une surprise générale puisque nous étions habitués à entendre vanter les performances des économies de ces régions et que les statistiques faisaient état en certains cas de taux de croissance à deux chiffres. Ainsi une dynamique de progrès s'est-elle brisée montrant que le libre jeu des lois économiques ne garantit pas par lui-même un développement juste et durable, mais que l'homme, loin d'abdiquer ses responsabilités morales, doit les exercer en permanence dans le monde nouveau où nous entrons. Il dépend en effet de lui de s'assurer que l'environnement qu'il crée corresponde aux valeurs qu'il a choisi d'inscrire dans la réalité. L'homme du XXI^e siècle qui a tant d'instruments sophistiqués à sa disposition partage la même condition que le paysan des civilisations dites primitives, l'un et l'autre sont responsables de la bonne marche de leur entreprise, fut-elle une activité agricole réduite dans une économie agraire traditionnelle ou celle d'une firme aux ramifications mondiales.

Nous sommes appelés à penser de manière nouvelle les réalités économiques et sociales qui nous entourent pour en reprendre le contrôle. Les avantages d'un marché unique se sont révélés ne pas être aussi assurés qu'il nous était dit, quelque chose n'a pas joué dans l'intégration globale des forces

économiques qu'on disait devoir assurer le bonheur des peuples qui entraient dans ce mouvement. Tel est le phénomène sur lequel, je voudrais réfléchir car il me semble que les solutions que l'on cherche à apporter à la crise présente laissent trop souvent de côté certains aspects « spirituels » qu'il est nécessaire de prendre en considération pour y remédier. Le problème devant lequel nous nous trouvons n'est pas seulement économique et financier, il a des dimensions humaines beaucoup plus profondes, l'urgence qu'il y a à prendre des mesures immédiates de sauvegarde ne fait pas de doute mais c'est le risque de détourner l'attention d'autres aspects du problème. C'est là un sujet d'importance et je voudrais exprimer à Sa Majesté le Roi Hassan II, le Fondateur et le Protecteur de notre Académie, toute ma gratitude de nous avoir invités à réfléchir sur un événement dont les conséquences peuvent menacer la prospérité de tous les peuples.

2. L'arrêt soudain qui a été apporté au développement des tigres de l'Asie a surpris la plupart des observateurs qui étaient encore sous le charme de leur "décollage" imprévu et rapide. On disait que ces tigres dormaient et on doutait qu'ils puissent sortir rapidement de leur léthargie, or ce pronostic a été démenti par les faits. On disait que ces peuples appartenaient à des cultures différentes de celles de l'Occident et que, de ce fait, ils auraient du mal à entrer dans la voie du développement, cette appréhension s'est révélée sans fondement, on affirmait que leurs valeurs traditionnelles ne les préparaient pas à affronter la compétition qui est l'âme des économies libérales et on a dit tant que le confucianisme qui a modelé la mentalité de la plupart des populations du Sud-Est asiatique était largement responsable du retard et de la pauvreté dont souffrait cette partie du monde, ce jugement a été démenti par les faits et pourtant, il est vrai que la société confucéenne est fondée traditionnellement sur la cohésion du groupe et que l'harmonie sociale qui l'accompagne se reflète au sein de la pyramide sociale allant de l'empereur, fils du Ciel, occupant le sommet. Ces valeurs sont bien différentes de celles dans la mentalité des populations que ce les-empereurs mènent à l'individualisme sauvage des Occidentaux, ne semblaient pas pouvoir entrer facilement dans la logique du développement.

3. Le développement économique foudroyant de cette partie du monde a été rendu possible par l'énorme machine socialement cimentée par cette conception du groupe « été réorientée¹ ». Au lieu de faire devoir à x individus de respecter et de maintenir la hiérarchie sociale, leurs énergies ont été mobilisées pour répondre aux impératifs de la production et du développement industriel. L'ingénieur a remplacé le lettré, toutes les ressources du groupe, depuis la cellule la plus petite, la famille et dès les écoles enfantines ont été tendues pour permettre aux individus de prendre place dans le nouvel engrenage social à leur place possible. C'est la transformation que les dragons de l'Asie ont réussie. Leur développement aurait certes pu avoir lieu sans les capitaux énormes qui ont été mis à leur disposition, mais il a fallu que les hommes, les agents économiques trouvent dans ces valeurs qui donnaient sens à leur vie, une inspiration pour les faire fructifier.²

4. Les analyses précédentes permettent de faire une première observation. Trop de programmes de développement ont reposé sur le présupposé que celui-ci était lié à l'acceptation de la civilisation occidentale. Ce préjugé doit être définitivement évacué. L'exemple de l'Asie nous montre qu'il n'en est rien. Des conceptions des rapports humains autres que celle de l'Occident, sino-ibériques peuvent favoriser la production de richesses et leur diffusion auprès des populations. Le monde des autoroutes, de ces moyens modernes de communication, des échanges internationaux de capitaux, des technologies nouvelles qui ont été longtemps l'apanage de l'Occident ne sont que des moyens qui appartiennent à l'homme d'utiliser pour créer le type de société qui correspond à ses valeurs. Cela mis en place par les systèmes de capitalisme libéral n'est pas nécessairement le meilleur pour répondre aux aspirations de chaque société.

5. Il pourrait sembler que les considérations ci-dessus, pour schématiques qu'elles aient été, nous ont en fait donné le moyen de notre sujet. Il n'en est rien car elles sont riches de leçons dont il faudra tenir compte pour apporter une solution durable à la crise asiatique. Celle-ci demande que soient

prises des mesures immédiates d'ordre économique et financier; mais elle requiert également la mise en oeuvre d'une politique à long terme dont il appartient aux partenaires de la politique économique mondiale de définir les grandes lignes.

6. Les leçons du court terme. Les spécialistes de l'économie et de la finance n'ont pas manqué d'analyser les mesures prises au plan international, notamment par le Fonds Monétaire International (FMI) : celles-ci sont marquées par le caractère de l'urgence, il s'agit d'empêcher tel ou tel pays de sombrer dans l'insolvabilité, ce qui aurait des repercussions négatives dans tout le système international, et serait source d'une pauvreté qui, selon toute vraisemblance, n'affecterait pas seulement les populations des pays immédiatement concernés.

Deux remarques me semblent devoir être faites à ce propos :

* malgré toutes les critiques dont la politique économique du FMI a été l'objet, par exemple pour ses plans de réajustement structurel, notamment pour les pays d'Afrique, son rôle politique s'est imposé dans la vie internationale. Il a été reconnu comme le négociateur principal dans la recherche de solution à la crise asiatique et le bailleur de fonds presque exclusif pour la remise sur pied des économies. Ce fait est important. En effet, même si les pays riches et industrialisés ont une influence prépondérante dans la gestion de cette institution, celle-ci n'en est pas moins une entité par elle-même qui justifie ses décisions en fonction de l'intérêt général, elle fait écran entre les pays en difficulté d'une part, les Etats-Unis et l'Europe d'autre part, même si ses interventions peuvent paraître pesantes et contraignantes, elles protègent l'indépendance politique des Etats qui reçoivent son aide, elles leur permettent en effet de ne pas s'en remettre exclusivement à l'assistance directe d'un Etat plus puissant dont les dirigeants, même les mieux intentionnés, éprouvent le plus souvent une difficulté pour juger objectivement de la situation des autres quand leurs intérêts propres sont en jeu.

* La chute momentanée des dragons de l'Asie semble devoir favoriser l'avènement d'une intégration plus poussée des économies mondiales. Les turbulences qu'engendrent de telles crises sont en effet une menace pour la prospérité de tous, aussi est-il question de doter l'économie mondiale d'un système d'alerte sur les situations dangereuses qui peuvent se présenter ici ou là mais, en plus, les pays aux économies dominantes regroupés dans le G7 ont mis à l'étude d'une structure, d'une architecture (tel est le mot qui a été employé lors d'une récente réunion des ministres des finances des sept pays les plus industrialisés)⁽³⁾, susceptible d'exercer une pression sur les gouvernements qui ne prendraient pas assez rapidement des mesures de sauvegarde en cas de menace d'une nouvelle crise.

7. La maîtrise des crises économiques et financières nécessite d'élaborer une nouvelle approche des relations internationales. Les faits qui viennent d'être évoqués montrent que nous allons vers une intégration plus poussée des économies, c'est-à-dire, en termes concrets, vers la mise en place d'institutions *ad hoc* pour encadrer les relations économiques et commerciales des divers pays de la planète, ainsi le GAIT a-t-il dû s'effacer devant la toute nouvelle Organisation Mondiale du Commerce (OMC). Mais quel type de société nous prépare cette globalisation croissante? quelles sont les valeurs prioritaires qu'elle inscrit dans la réalité? Comment sont-elles déterminées? Tels sont les points à débattre si nous voulons prévenir et résoudre en profondeur des crises du même type que l'Asie connaît aujourd'hui.

8. L'une des causes profondes de la crise asiatique est d'ordre culturel. Elle vient de ce que la sensibilité, l'échelle des valeurs des populations de ces pays ont été bousculées par une industrialisation menée à l'occidentale. L'intention fut certes louable, mais il faut, pour qu'une reprise de modernisation atteigne son but, qu'elle recueille le consentement des populations. C'est à juste titre que les dirigeants de ces pays ont voulu éliminer la faim, la maladie, l'analphabétisme et élever le niveau de vie des populations, mais l'idéologie du libre marché était-elle celle qui convenait? N'allait-elle pas à l'encontre de certaines exigences fondamentales de ces

sociétés.

Les propagandistes de l'idéologie du libre-marché sont rarement animés par des motivations altruistes et ne sont guère portés à porter attention aux conséquences sociales néfastes qu'entraîne sa mise en oeuvre. Une généralisation non contrôlée d'une libéralisation sauvage des échanges et des investissements aggrave trop souvent les inégalités, elle favorise les secteurs les plus dynamiques de la société au détriment des autres, et cela même dans les pays industrialisés. Les évêques américains qui se préoccupent de l'accroissement de la pauvreté dans leur pays en dépit de la santé économique que l'affiche n'a pas été à l'abri de ce phénomène, nous ont lancé un cri d'alarme car ils ont constaté que depuis la publication de leur lettre collective sur la justice dans le monde, il y a dix ans, les revenus de la frange des 20% les plus riches de la population avaient augmenté en moyenne de \$ 1 000 par an, tandis qu'à l'opposé les 20% des ménages ayant les revenus les plus bas ont vu ces revenus baisser de \$ 1 200 et que, de plus, le nombre des Américains qui vivent dans la pauvreté est passé dans le même temps de 33 à 37 millions.⁹

9. L'extension de la pauvreté dans les pays qui se développent nous fait craindre que la route de la croissance industrielle que les pays de la planète sont invités à prendre est loin d'assurer le développement social et risque de conduire à des situations inadmissibles. Une politique à long terme est ici nécessaire pour contrarier cet effet négatif de la croissance. Les relations internationales, politiques, économiques, financières et culturelles doivent être reordonnées autour de nouvelles valeurs considérées comme prioritaires. Cette question concerne l'avenir de tous les pays, et entre autres de nos pays d'Afrique. Nos sociétés reposent-elles sur des traditions et des valeurs, devons-nous y renoncer, ou au contraire faire en sorte que la réorganisation des relations économiques internationales tienne compte de leurs exigences? Question capitale car les institutions de demain et le type de société qu'il faut avoir dépendront des décisions que prendront les générations présentes. Les mécanismes économiques à venir seront ceux qu'auront préparés les choix politiques qui

seront faits aujourd'hui en vue de maîtriser les foyers d'incendie qui se présentent à nous. L'image des feux de forêt se présente ici, ceux qui les combattent le savent bien: il ne s'agit pas seulement de les éteindre mais d'empêcher qu'ils se renouvellent. Ils ont alors à identifier leurs causes immédiates ou lointaines et à prévoir les mesures appropriées pour les combattre. Il me semble que nous nous trouvons dans une situation analogue face aux turbulences qui arrivent d'Asie. Il faut maîtriser leurs conséquences pour qu'elles ne se propagent pas mais aussi en comprendre les causes culturelles et sociales afin de prendre les mesures qui conviennent pour garantir l'avenir.

10. Il est normal que les médecins des maux économiques concentrent leurs efforts sur les urgences, il faut d'abord arrêter la fièvre qui risque d'emporter le malade, mais il est nécessaire de prévoir ensuite sa convalescence en réfléchissant sur les raisons de sa maladie afin qu'elle ne reparte pas à la première occasion. C'est ici qu'intervient le problème des valeurs dans une société qui devient toujours plus universelle.

NOTES

E. VOCEL, *The four little dragons. The spread of industrialization in East Asia*, Harvard University Press 1991, p. 128.

2. On pourrait objecter à cette analyse que des pays comme la Malaisie ou, surtout l'Indonésie ne peuvent pas être classés comme pays confucianistes, mais leur développement a été largement dû aux minorités chinoises qui y sont actives.

3. *New York Herald Tribune*, 7 avril 1998.

4. Conférence des évêques américains. Dix ans après la Lettre pastorale *justice économique pour tous* in *Documentation catholique* Paris 1996, p. 131.

2- RÉSUMÉS

Driss Danak

RÉFLEXIONS SUR L'ÉTAT DE L'ENVIRONNEMENT MARIN ET LE SYSTÈME JURIDIQUE ÉTABLI À SON SUIVI

L'état de l'environnement marin a atteint, partout dans le monde, un degré de pollution et de déséquilibre tels que l'humanité a toutes raisons de s'inquiéter pour l'avenir des mers et des océans, et pour son avenir lui-même. Il n'est plus besoin de revenir sur les causes de détachement, qui sont chimiques du fait des industries, nucléaires et autres. Ce qui est certain et grave, c'est d'une part, le degré de toxicité qu'a atteint l'eau de mer et les êtres vivants qu'elle recèle et que l'homme est appelé à consommer, et, d'autre part, l'incapacité des États à mettre en œuvre un système de loi s'engageant tout le monde à faire de son mieux pour préserver ce bien commun qu'est la mer. Il est notoire que les intérêts politiques et financiers des pays et des groupes industriels l'emportent souvent sur la vision humaine de survie.

Une certaine conscience des problèmes de la mer est née aux années vingt. Il faudra attendre 1954 pour voir s'élaborer le premier accord relatif aux dangers de pollution par le pétrole. Cet accord est rapidement devenu insuffisant. D'autres accords sont signés engageant les États à intervenir en haute mer en cas d'accidents et instituant la responsabilité civile découlant des cas de pollution. Mais le rythme et le contenu des accords est toujours vite dépassé par les dégâts causés dans les mers.

Par souci de combler le vide juridique constaté dans des cas d'espèce ou au plan géographique, on s'oriente vers l'établissement d'accords aux fins de préserver l'environnement marin régional. Les accords de Copenhague et de Barcelone sont alors passés et prévoient entre autres, la création de centres d'observation et d'échange d'informations.

Ces accords restent encore insuffisants car leurs clauses et leurs formulations restent d'ordre général, et, faute d'être accompagnées de

protocoles et de règles d'application détaillées, ils deviennent inefficaces. Les Etats se mettent alors à instituer des lois nationales dont les dispositions dépassent parfois celles des accords internationaux, si elles n'entrent pas, dans certains cas, en contradiction avec elles.

Le cas du Maroc, notre pays, est important. Ce pays est côtier de la Méditerranée et de l'Atlantique. La longueur de ses côtes dépasse 3000 km. La Méditerranée est très polluée. Les pays qui en constituent le pourtour y déversent toutes sortes de produits toxiques, les navires, les pétroliers et les flottes de guerre en stationnement permanent, y déversent leurs déchets. L'eau de mer ne s'y renouvelle pas. Le détroit de Gibraltar, qui aurait permis ce renouvellement grâce aux échanges avec l'Atlantique est un goulet d'étranglement large seulement de 14 km. Sur la côte atlantique la situation est différente, mais la question est la même que dans les autres océans. Le Maroc a signé quantité d'accords internationaux, mais manque d'instruments d'exécution. Notre pays a besoin de textes juridiques à vocation nationale, et pour commencer, d'une loi-cadre sur l'environnement naturel, faisant la part du développement et celle d'une protection du milieu naturel y compris la mer. Des chartes plus développées et exécutoires devront être élaborées pour traiter plus particulièrement les cas du continent, de la mer, de l'atmosphère et de l'espace extra-atmosphérique.

La protection du milieu n'est pas un luxe, mais une nécessité. La vie de l'homme, par l'air qu'il respire, les denrées qu'il consomme, dépend de ce milieu qui doit être sain et que nous devons garder tel pour les générations futures.

REFLEXIONS ON THE STATE OF THE MARINE ENVIRONMENT AND ITS PERTAINING LEGAL SYSTEM

The state of the marine environment has reached all over the world such a high degree of pollution and imbalance that humanity is thoroughly justified in feeling anxiety over the future of the seas and oceans and over its own future. One does not need to hark back to the causes of this decaying state which are chemical due to the nuclear industries and others. The certainty and the serious thing is, on the one hand, the degree of toxicity which befalls the sea water and the creatures living there and that Man is destined to consume, and, on the other hand, the incapacity of the states to bring into operation a legal system urging the states and the individuals to do the utmost to preserve the sea. It is widely known that the political and the financial interests of the states and the industrial groups usually override the human vision of survival.

An awareness of the sea problems began in the 20's. Yet, the world had to wait till 1954 in order to witness the drawing up of the first agreement on the pollution dangers of oil. This agreement has proved in a short time to be insufficient. Other agreements were signed contracting the states to intervene in open sea in case of accidents and laying down civil liability ensuing from the cases of pollution. However, the rhythm and the tenor of these agreements do not often keep pace with the damage caused in the seas.

In order to fill the legal vacuum existing in specific cases or at the geographical level, there is a tendency to establish some agreements with a view to preserving the regional marine environment. The agreements of Copenhagen and Barcelona make provision, inter alia, for the establishment of observation centres and the exchange of information.

These agreements are still insufficient for their clauses and formulations are of general purport, and for want of protocols and detailed rules of application accompanying them, they become ineffective. Hence, the states set about instituting national laws the provisions of which sometimes surpass those of international agreements if not contradicting them in other cases.

The case of Morocco is important. This country has two coastal issues to the Mediterranean and the Atlantic. Coasts are more than 3000 km long. The Mediterranean is very polluted - the countries existing in its periphery as well as vessels, oil tankers and battle fleets which are there in permanency, stopping pour their waste in this basin, and- worst -the sea water cannot be renewed. The Straits of Gibraltar, which could have been stimulating this renewal thanks to its connection with the Atlantic constitutes but a bottleneck of only 14 km large. In the Atlantic coast, the situation is different, but the problems are the same as those posed to the other oceans. Morocco has signed a number of international agreements. Yet, there is a lack in implementation tools. Our country is in need of legal texts at the national level, and to start with, an outline law pertaining to the natural environment which will take into consideration the development of the natural environment including the sea. More developed charters and implementation instruments will have to be elaborated to deal more particularly with the cases of the continent, the sea, the atmosphere and the outer space.

The protection of our surroundings is not a luxury but a necessity. The life of man -through the air which he breathes, the produce which he consumes, depends on this surrounding which must be safe and must be preserved as such for the future generations.



Idriss Alaoui Abdellaoui

DEFINITION DE LA NATURE DE L'ACTE JURIDICTIONNEL

C'est un sujet complexe tant au plan théorique que pratique. Nous assistons à une interpénétration de l'acte juridictionnel et des actes législatifs et réglementaires.

On peut distinguer trois critères à l'occasion de la définition de l'acte juridictionnel :

1 - Critère formel : l'acte est juridictionnel s'il est le fait d'une autorité dotée des qualités et le statut d'une cour de justice. Cela veut dire que toute mesure émanant d'une institution organisée, préparée à exercer l'acte juridictionnel, jouissant de la forme et d'attributs appropriés, peut être considérée comme un acte juridictionnel.

2 - Critères matériels et objectifs : ils considèrent l'objet même de l'acte juridictionnel et ses effets sans tenir compte de l'autorité qui en a le pouvoir ni des mesures qui ont mené à son achèvement.

3 - Critères mixtes : ils comprennent à la fois des éléments objectifs et des éléments formels.

La matière de l'acte juridictionnel se compose de trois éléments :

1 - La prétention de contrevenir à la loi. On présente un problème de droit afin de lui trouver une solution.

2 - La constatation en vertu de laquelle le juge procède à l'examen d'une question juridique pour évaluer si elle est ou non conforme à la loi. La solution atteinte aura force de vérité égale.

3 - La décision qui est le résultat incontournable. Elle est nécessaire pour contraindre les personnes concernées. Elle mène à l'exécution contraignante.

The definition of the nature of the jurisdictional act

This is a topic of a complex character either at the theoretical or the practical level because of an overlapping between the jurisdictional act and the legislative as well as the administrative ones

Jurisconsults have distinguished between three criteria

1 - The formal criterion: an act is jurisdictional if it is issued by an authority having the characteristics and the statute of a court of justice. This means that every measure emanating from an organized institution intended to exercise jurisdiction, and proceeding in proper form and within the appropriate attributions may be considered as a jurisdictional act.

2 - Material and objective criteria: They restrict their attention to the subject of the jurisdictional act and its effects regardless of the competent authority or the measures taken with a view to its issuing

3 - The miscellaneous criterion: This includes both objective and formal elements

The subject of the jurisdictional act is composed of three elements

1 - The claim of an infringement of the law - the presentation of a legal problem to which a solution has to be found

2 - The verification by virtue of which the judge looks into the issue of law to decide if it complies with law. The solution reached acquires the power of legal truth

3 - The decision which is the logical and the inevitable result which the litigant parties are constrained to enforce



Kamil Hassan Al-Maghour

L'ETAT, L'INDIVIDU ET LE DROIT INTERNATIONAL

(Introduction au prochain centenaire juridique)

Le droit international a délimité les conditions d'institution de l'Etat qui sont le territoire, les individus qui y vivent et l'existence d'un système politique qui exerce le pouvoir sur le territoire et ses habitants. Il faut ajouter que l'Etat devra obtenir la reconnaissance internationale.

Aux tous débuts du droit international, l'individu n'avait pas de personnalité juridique internationale. Celle-ci était occultée par celle de l'Etat. L'individu n'avait de personnalité juridique aux yeux des Etats que s'il détenait une sorte de carte d'identité internationale qui lui procurait certains droits et qui l'affublait de certains attributs comme "étranger", "exilé", "protégé", etc. Ces attributs étaient reconnus dans les relations internationales.

Comment s'est constitué le droit international ? Le droit international est né à la suite des relations internationales favorisées par le développement des communications et du commerce par l'intermédiaire des caravanes et de la navigation maritime. Les premières règles devaient protéger les intérêts des affréteurs et des navigateurs. Toutefois, et comme dit l'adage italien, "celui qui commande crée la loi", le droit international a permis d'exploiter les personnes qui se trouvaient dans des espaces non soumis aux Etats.

A l'apparition de la société de consommation, et à la suite des appels à la liberté des échanges commerciaux, le colonialisme international a procédé au partage du monde en zones de marchés dont les bénéficiaires étaient les Etats puissants et industrialisés.

L'application des lois a donné naissance aux tribunaux, aux juges, et au jargon juridique. La référence est "celui qui connaît la terminologie est le seul capable de l'expliquer."

Le grand problème du droit international est qu'il ne reconnaît que la personne et l'Etat. L'individu devra devenir une personne pour pouvoir jouir de sa liberté et de son plein statut pour être ensuite en mesure de s'affirmer.

THE STATE, THE INDIVIDUAL AND INTERNATIONAL LAW (An Introduction To The Next Century)

International law has defined the conditions for establishing the State, namely, the territory, individuals living therein and the existence of a political system in the discharge of the duties of power in the territory and its inhabitants. One has to add the fact that the State must receive international recognition.

From the outset, international law has not provided the individual with an international legal entity, this latter was occulted by that of the State. The individual had no legal entity in the sight of the States unless he was in possession of an international identity card which granted him some rights and freed him from some attributes such as "alien", "exile", "protected", etc.. These appellations were recognized in international relations.

How was international law made up? International law has come about as a result of international relations encouraged by the development of communication and trade via caravans and sea navigation. The first rules protected the interests of the shippers and seafarers. International law notwithstanding and as the Italian saying goes, "he who commands lays down the rule", contributed in the exploitation of individuals when they happen to be on spaces not subject to the authority of the States.

When the consumer society appeared as a result of calls to liberalize commercial exchanges, international colonialism proceeded to the division of the world into markets from which strong and industrialized States drew large profits.

Law enforcement has given rise to courts, judges and a legal jargon inspired in this by the saying, "he who knows terminology can exclusively explain it."

The big problem of international law is that it recognizes but the entity of the State. The individual has to become an entity in order to enjoy his freedom and his full status to be subsequently in a position to assert himself.



Mohammed Habib Belkhodja

ENTRE LES ORIENTATIONS DE LA POLITIQUE MONDIALE ET LA LOGIQUE DU DROIT INTERNATIONAL

L'Organisation des Nations-Unies a rendu public le 24 octobre 1970 une série de principes de droit international qui doivent servir dans les relations entre les États. Il s'agit de sept principes relatifs à la coopération internationale et aux bons rapports entre les États conformément à la Charte des Nations-Unies.

Le principe d'engagement des États a ne point menacer de faire usage de la force ou d'en faire usage effectivement contre une région ou un État. Ce principe est, après la fin de la guerre froide, d'une portée essentielle.

Le principe de non intervention dans les affaires qui relèvent de la souveraineté d'un autre État. Il y a ici une confirmation des dispositions déjà énoncées dans la Charte. L'exception faite à ce principe concerne la colonisa-

tion et la discrimination raciale qui appellent la conscience universelle à l'intervention. Citons aussi les autres principes de coopération, d'égalité des droits des peuples et, enfin, d'égalité de la souveraineté des États.

Les sociétés ont traversé les siècles sous divers modes de gouvernement et de rapports entre les hommes et leurs dirigeants. Le régime le plus répandu est le régime démocratique né en Occident, fondé sur des élections, garantissant dans chaque territoire par une Constitution qui détaille les rapports entre les pouvoirs, et entre les dirigeants et les populations.

La notion de droits de l'homme est venue renforcer la démocratie. Entre autres conférences, la conférence internationale sur les droits de l'homme tenue à Vienne en 1993 insiste sur l'universalité des droits de l'homme et le devoir qui incombe à la communauté internationale de les défendre partout. Il y a là une entorse au principe de non intervention, mais il y a des priorités.

Les pays en voie de développement, à l'occasion d'institutions de plans de développement, émettent des opinions diverses vis-à-vis de ces priorités. Il y a ceux qui accordent la priorité au développement par rapport à la promotion des droits de l'homme. Il y a ceux qui privilègent d'abord les libertés. Devant l'arriération de ces pays, il y a lieu de faire la part des choses. Faire prendre conscience aux populations de leurs droits et devoirs tout en entreprenant une action de développement continu semble être la voie la plus prometteuse.

BETWEEN THE TRENDS OF WORLD POLICY AND THE LOGIC OF INTERNATIONAL LAW

United Nations Organization passed on October 24th, 1970 a set of principles pertaining to international law and which would regulate amicable relations between the States. This contains seven principles related to international cooperation and to peaceful relations between the States in conformity with the UN Charter.

One principle, which is the principle that the States undertake to abstain from threatening to resort to force or to having recourse thereto against any region or State, has become of paramount importance after the cold war.

There is also the principle of non interference with the affairs related to the sovereignty of another State; this principle is a confirmation of the provisions stated in the Charter. An exception was made to this principle, it concerns colonization and racial discrimination which both urge the world community to intervene.

There are also the principles of cooperation, equality of peoples rights and, lastly, equality of the sovereignty of the States.

Societies have been going for centuries through various government systems and different contexts of relations between the subjects and the rulers. The most prevalent form of this is the democratic system which first appeared in the Occident and is based on elections and warranted in each territory by a Constitution enumerating the relations between the powers, and between the populations and the rulers.

The concept of human rights has strengthened and consolidated democracy. Among others, the International Conference on Human Rights held in Vienna in 1993 emphasized the universality of human rights and the obligations of the international community to uphold them worldwide. Though this may stretch the principle of non interference in some cases, some priorities take precedence over rules.

Once drawing up their development plans, developing countries maintain different attitudes towards these priorities. There are some who give priority to development over the promotion of human rights, whereas others are first and foremost for freedoms. Given the backwardness of these countries, one must make allowances for the two opinions. The most promising way is to make people conscious of their rights and obligations and to take a parallel action towards sustainable development.

MOHAMED BENCHARIFA

TERMINOLOGIE DE L'HISTOIRE MAROCO-ANDALOUSE

L'EXEMPLE DU TERME "DAHIR"

la terminologie, aux usages et à De nombreux ouvrages sont consacrés aux organismes de gouvernement dans le monde musulman du temps des califes et des sultans. Les cours royales, les dynasties qui ont jalonné leur service de l'histoire des terres d'Islam avaient leurs manières, leur protocole, les formules en usage dans les correspondances, etc.

sente recherche, est un exemple qui attire l'attention pour deux raisons : il est ancien et continue toujours d'être employé dans les dictionnaires sauf en ce qui concerne son sens, et il est ignoré par le premier d'aide et de soutien. Le sens second, de recommandation, de royale, ce terme reste ignoré, l'autorité, que confère l'octroi de privilèges.

employé du temps des Almohades, et nous étions déjà de Le terme Dahir est employé par les secrétaires des Khalifes Abdelmoumen Ibn Ali et Yacoub Al-Mansour. Les rois des dynasties marocaines, saadienne et alaouite ont aussi employé le terme Dahir. Les rois des dynasties marocaines ont aussi employé le terme Dahir. Les dictionnaires arabes continuent toujours de l'employer, il est vivant et d'actualité, c'est son sens officiel en usage depuis le XII.

TERMINOLOGY OF THE MOROCCAN ANDALUSIAN

HISTORY: THE TERM "DAHIR" AS AN EXAMPLE

Numerous writings have been devoted to terminology, to customs and to the organization of government in the Muslim world during the times of caliphs and sultans. The royal courts and the dynasties which stand out as landmarks in the historical course of Islamic territories had their typical formalities, protocol as well as formulas used in their official correspondence.

the term *Dahir*, the subject of this research, is an instance worth of attention for two reasons: it is ancient but still in use; it is not mentioned in the dictionaries except for its basic meaning : help, support. The second meaning -that of recommendation, decision, granting privileges- which the royal authority confers to this term remains unheeded.

The term *Dahir* was used in the era of Almohade Dynasty as testify to this the texts written by the secretaries of Caliphs Abdelmoumen Ibn Ali and Yacoub Al-Mansour. The kings of the Merinide, Saadian and Alaouite dynasties who succeeded to the Moroccan throne have also issued *Dahirs*. This term is still living and is a question of the moment, but Arabic dictionaries persist in not mentioning its official meaning which has been in use since the 12th century.



Ahmed Sidqi Dajani

L'ARABISATION A LA LUMIERE DES EXIGENCES QU'IMPOSENT LES INTERACTIONS CULTURELLES

L'arabisation a des rapports avec les interactions des cultures. Cela apparaît clairement depuis que la culture arabo-islamique est entrée en contact avec le monde occidental. L'arabisation n'est pas seulement, au sens étymologique, le choix soumis à des règles strictes, d'une terminologie arabe à partir de langues étrangères, elle est aussi porteuse d'une relation culturelle avec "l'autre".

La mémoire collective que procure le déroulement des faits historiques tels que les faits de guerre, les exodes... reste en éveil et détermine des réactions diverses qui vont du refus catégorique de cet "autre" jusqu'à son acceptation sans réserve en passant par des positions de compromis.

Ce sont ces attitudes qui entrent pour une grande part dans la question de l'arabisation. Si bien que l'arabisation est perçue par ses tenants les plus durs comme un objectif suprême dont le but est de sauvegarder l'identité, de faire face à la suprématie de l'Occident. La mondialisation constitue depuis quelques années un nouveau motif d'engagement.

L'arabisation, au vu des rapports entre les cultures et des peuples, devra à notre sens, bien sûr, protéger l'essentiel de nous-mêmes et se fonder sur le principe du "donner et recevoir". Nous faisons partie de ce monde où le développement du savoir, l'exiguïté de l'espace, la rapidité des communications et l'aspiration des hommes de notre temps à la paix et à la sécurité nous dictent de faire évoluer l'arabisation dans des aires plus vastes et plus réceptives, plus compréhensives.

ARABIZATION IN THE LIGHT OF CULTURAL INTERACTIONS

Arabization is closely related to culture interactions. This has become palpable since Arab Islamic culture came into contact with the Occident. Etymologically speaking, arabization is not only the rendering - following clear-cut rules - from a foreign language to an Arabic terminology, but it is also the carrier of a cultural relation with the "other".

The collective memory which is constituted by the succession of historical events such as wars, emigration.... is on the alert and models the different reactions ranging from the flat refusal of this "other", to his acceptance unreservedly, passing by compromising situations.

These attitudes are the deciding factors when dealing with arabization with the result that it is perceived by the most faithful defenders of its cause as the ultimate end since it aims at preserving identity and combatting occidental hegemony. Globalization has been for few years an urging incentive for this option.

On account of the ties linking the cultures and the peoples, arabization will actually have to preserve our selves and to uphold the principle of "give and take". We are part of this world where the promotion of knowledge, the shortness of space, the swiftness of communication and the aspiration of the individuals of our times to peace and security necessitate that we develop more spacious, more receptive and more comprehensive areas.
